الشيخ محمد حسين الأنصاري

المعايير العلمية لنقد الحديث

ومدى حجية الكتب الأربعة والصحاح الستة

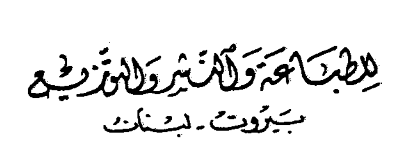


المعايير العلمية لنقد الحديث

الطبعة الأولى

٢٠٠٦ م - ١٤٢٧ هـ





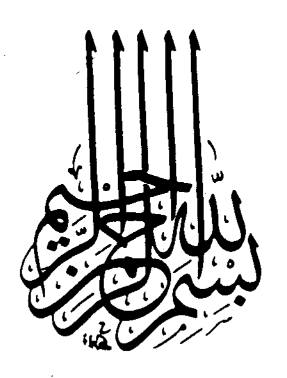
خليوي: ٠٣/٩٤٦١٦١ - ٠٣/١١٥٤٢٥ - تلفاكس: ٠٦/٢٧٦٤٠٨
http://www.Dar-ALamira.com
email:info@dar-alamira.com

المعايير العلميّة لنقد الحديث

ومدى حجيّة الكتب الأربعة والصحاح الستّة

الشيخ محمد حسين الأنصاري







مؤلّفات المؤلّف

١ـ المدخل الى سنن التاريخ في القرآن الكريم.

٢ـ المعايير العلمية لنقد الحديث.

٣ـ ديوان شعر في الإمام الحسين عليه السلام.

٤ـ ثورة الإمام الحسين صلوات الله وسلامه عليه.

٥ـ ديوان شعر متنوّع.

٦ـ أسباب الانتكاسة البانية لثورة شعبان ١٤١١هـ.

هذه مؤلفاته المخطوطة وله كتب في مواضيع متفرقة حول المفاهيم الإسلامية.

ومن آثاره المطبوعة:

١ـ جذوة مقتبسة من حياة آية الله السيد السبزواري قدس سره.

٢ـ لمسات الشيخ المفيد على سنن التاريخ.

٣ـ الإمامة والحكومة في الإسلام.

٤ـ مؤتمر الشيخ المفيد.

٥ـ العصمة: حقيقتها، أدلتها، نشرها المركز الإسلامي في مدينة قم قبل أعوام وهذه الطبعة الثانية تمتاز بزيادات وتعديلات كثيرة. وله إجازات من:

آية الله السيد كاظم المرعشي

آية الله السيد محمد مفتي الشيعة

آية الله الشيخ بشير النجفي

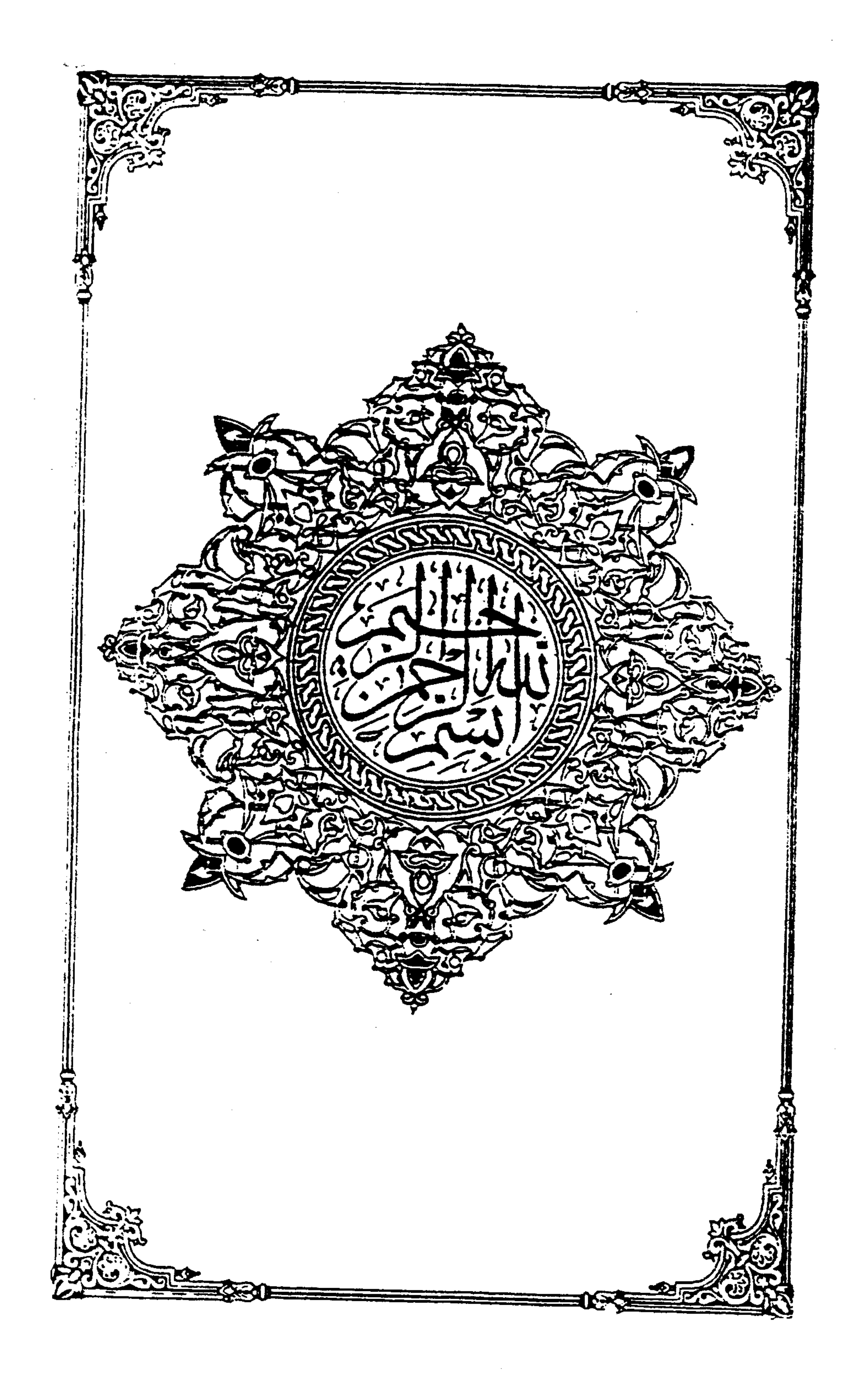
وله إجازة الرواية من:

السيد السبزواري

السيد عباس الكاشاني

الشيخ أحمد سبط الشيخ الأنصاري

السيد ابراهيم الزنجاني.


بسم الله الرحمن الرحيم



بسم الله الرحمن الرحيم

خلاصة بحث
المعايير العلمية لنقد الحديث

قُسِّمَ البحث إلى مدخلٍ وستة فصول مع خاتمة:

أمّا المدخل فكان بياناً سريعاً لمصادر التشريع توطئةً للكلام حول الحديث.

وبما أنّ السنّة تعريفها قول وفعل وإقرار المعصوم عليه السلام بيّنا سعة المعصوم عند الشيعة الإمامية وهي كما نعلم من ناحيتين، من ناحية أنّ المعصوم يشمل أهل البيت عليهم السلام، ومن ناحية أخرى من حيث إنّ العصمة ليست مقتصرة على التبليغ فقط؛ إلّا انّا لطبيعة البحث لم نتعرض للناحية الثانية، وأما الأولى فذكرنا بنحو الإيجاز غير المخلّ لماذا ذهبوا لذلك؟!

لمحاولتنا أن يكون الدليل واضحاً والكلام مكبوساً لئلّا ندخل في بحث عقائدي وقد ركزنا على قول رسول الله صلى الله عليه وآله «**إنّي تارك فيكم الثقلين ما إن أخذتم به لن تضلّوا، كتاب الله وعترتي أهل بيتي**».

أمّا الفصل الأوّل: فكان ذا قسمين:

بيّنا في القسم الأوّل منه تعريف السنّة والخبر والحديث والأثر والفرق بينها.

وفي القسم الثاني حاولنا أن نتلمس مواضع الصحيح وحدوده، والفرق بين تعريف الإماميّة وغيرهم، وذكرنا كذلك العلل الّتي تعرض للحديث فتحيل معناه.

كما أشرنا إلى حجيّة الخبر الواحد بما انّ أغلب ما ورد إلينا من السنّة الكريمة كان عن طريقه.

والفصل الثاني: كان معقوداً لبيان ما هو الحجّة من الأخبار سعةً وضيقاً في مقام الفقه ومقام التاريخ وغيرهما.

وأمّا الفصل الثالث: ففيه بيان تكملة الحديث حول حجّيّة الأخبار بتوضيح مدى حجيّيّة الكتب الحاوية للأخبار من الصحاح الستة إلى الأربعة.

فلذا كان هذا الفصل ذا قسمين: القسم الأوّل فيه ذكر الصحاح الستّة وذكر أقوال العلماء فيها وقد حاولنا الاختصار لدفع الملل.

ثمّ ختمنا هذا القسم بمحاولة حاولنا أن تكون موضوعيّة بقدر الامكان لبيان المؤاخذات عليها وبالخصوص على عمدتها صحيح البخاري.

والقسم الثاني منه كان معقوداً لذكر الكتب الأربعة ايجازاً.

وكان الفصل الرابع: معقوداً لدراسة حول الحديث عند اخواننا أهل السنّة، وبيان كيفية نقل الحديث، ومدى قابلية الوضع العام لتوقف الصحابة عنه كتابةً وتحدّثاً ـ مدى قابلية ذلك لبقاء السنة صحيحة من غير طرو وزيادة ولا نقيصة عليها؛ لدخول النسيان والسهو، والخطأ وأشباهها ممّا جعل السنّة الشريفة غير محدّدة بسورٍ أمين يمنع زيادتها ونقيصتها وضبطها ولذا لم يستشهد بها لا علماء العربية، ولا حتى علماء الأصول والكلام بل حتى الفقهاء في احيان كثيرة ولجأوا إلى الاستحسان والقياس.

وبما انّها أصبحت ولا حصن لها من سوء تصرّف حاكم إلى سوء تصرّف آخر أدخل كثيرٌ من الوضاعيين ما أدخل وحذف كثيرٌ كثيراً من كلامه ﷺ ليرضى الحاكمون والمتسلّطون ونحن تتميماً وإكمالاً للبحث أوردنا ما يتعلّق بالصحيحين من تلاعب ممّا أورده اخونا الدكتور محمد التيجاني في كتابه «*فاسألوا أهل الذكر*»، الفصل الثامن منه بتصرّف بسيط.

وأمّا الفصل الخامس: فكان يبحث عن الحديث عند علماء الشيعة، وبيان تركيزهم

لحفظة وكتابته ونقله بتشجيع من أئمتهم عليهم السلام، وبيان موقفهم من منع نـقل الحـديث أو كتابته، ومحاولة عدم طرو الزيادة والنقيصة عليه.

وكان الفصل السادس: دراسة حول حدود نظرية وتطبيق كـل مـن الطـرفين ثـمّ محاولة الخروج بنتيجة معيّنة.

وأمّا الخاتمة: فكانت عوداً على بدء إذ ركزنا فيها الحديث حول سبب بقاء النـص حيّاً عند الشيعة الامامية لأكثر من قرنين ونصف من الزمان، مع افتقار الآخرين إليه، وما أحدثته هذه الفجوة عندهم من تشويش، وخاصّة مع المنع الأوّل من نقله وكتابته، ومن هنا أردنا أن نبين الفرق بين الحديثين.

محمد حسين الأنصاري



بسم الله الرحمن الرحيم

اللهمّ صلّ على محمّد وآل محمد

المدخل

مصادر التشريع على ما هو معروف وكما قرر في محله:

١ ـ كتاب الله المجيد. ٢ ـ السنة الكريمة. ٣ ـ الاجماع. ٤ ـ العقل.

وهذا متفق عليه بين علماء المسلمين في الجملة:

أولاً: كتاب الله المجيد.

ثانياً: السنة الكريمة.

وقد جاءت الحاجة لها لأن الكتاب العزيز ﴿ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ﴾[1] كما انه «غير متكفل ببيان جميع الأحكام، ولا بخصوصيات ما تكفل ببيانه من العبادات كالصلاة والصوم والحج والزكاة فلم يتعرض لبيان الأجزاء والشرائط والموانع»[2].

ولذا قال الله سبحانه وتعالى مخاطباً رسوله الكريم: ﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾[3]، وقال في موضع ثان من كتابه العظيم: ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ

---

١ ـ آل عمران (٣): ٧.

٢ ـ معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، السيد أبوالقاسم الخوئي ١/٢٠.

٣ ـ النحل (١٦): ٤٤.

مِنْهُمْ ﴾[١]، وقال الرسول الكريم ﷺ في مواطن مختلفة: « **يا أيها الناس إني تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا، كتاب الله، وعترتي أهل بيتي** »[٢].

«وهو الحديث المعروف بحديث الثقلين، المجمع عليه من الفريقين، فانه قد رواه عن النبي ﷺ أربع وثلاثون من الصحابة والصحابيات.

وأخرجه مضافاً إلى علماء الاماميّة ومحدّثيهم أكثر من الثمانين والمأة من أكابر أهل السنة ومشاهير العلماء ومحدثيهم في جوامعهم وصحاحهم وسننهم، بأسانيد صحيحة »[٣].

وقد رووه عنه ﷺ بألفاظ مختلفة[٤].

وكان الامام أبو محمّد علي بن الحسين زين العابدين وسيّد الساجدين إذا تلا قوله تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ آمَنُوا ٱتَّقُوا ٱللهَ وَكُونُوا مَعَ ٱلصَّادِقِينَ** ﴾[٥].

يدعوا الله عزّوجلّ دعاءاً طويلاً يشتمل على طلب اللحوق بدرجة الصادقين

---

١ ـ النساء (٤): ٨٣.

٢ ـ أخرجه الترمذي والنسائي عن جابر، ونقله عنهما المتقي الهندي في أول باب الاعتصام بالكتاب والسنة من كنز العمال ٤٤/١ ط بيروت.

٣ ـ جامع أحاديث الشيعة في أحكام الشريعة، السيد البروجردي ٢٩/١.

٤ ـ منهم: مسلم في صحيحه في كتاب فضائل علي بن أبي طالب ١٢٢/٧، الحديث برقم ٢٤٠٨؛ الترمذي في صحيحه ٣٢٨/٥، ورواية الترمذي عن زيد بن أرقم وهو الحديث ٨٧٤ من أحاديث كنز العمال / ٤٤. وكذا الامام أحمد من حديث زيد بن ثابت بطريقين صحيحين أحدهما / ١٨٢ والآخر ١٩٨/٥ من مسنده؛ وأخرجه الطبراني وهو الحديث ٨٧٣ من أحاديث الكنز؛ وكذا أخرجه الحاكم ١٤٨/٣ من المستدرك ثم قال هذا حديث صحيح الاسناد على شرط الشيخين ولم يخرجاه إلّا انه وكما رأينا قد أخرجه مسلم في كتاب فضائل علي بن أبي طالب وكأنه قد غفل عن ذلك؛ وأخرجه الذهبي في تلخيص المستدرك معترفاً بصحته على شرط الشيخين؛ وبقية المصادر له يراجع كتب: المراجعات للسيد عبدالحسين شرف الدين ﵀، المراجعة رقم ٨؛ وكتاب الغدير للشيخ عبدالحسين الأمينى ﵀ وخلاصة عبقات الأنوار في امامة الأئمة الأطهار ج ١ ج ٣ للسيد علي الحسيني الميلاني لمعرفتها.

٥ ـ التوبة (٩): ١١٩.

والدرجات العلية ويتضمن وصف المحن وما انتحلته المبدعة المفارقة لأئـمة الديـن والشجرة النبوية ثم يقول: « **وذهب آخرون إلى التقصير في أمرنا، واحـتجوا بـمتشابه القرآن فتأولوا بآرائهم، واتهموا مأثور الخبر فينا** » إلىٰ أن قال: « **فالى من يفزع خلف هذه الأمّة وقد درست أعلام هذه الملّة، ودانت الأمّة بالفرقة والاختلاف يكفر بعضهم بـعضاً والله تعالى يقول: ﴿ وَلاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِمَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾[١] فمن الموثوق به على ابلاغ الحجة، وتأويل الحكم إلّا اعـدال الكـتاب وأبـناء أئـمة الهـدى ومصابيح الدجى الذين احتج الله بهم على عباده ولم يدع الخلق سدى من غير حجة، هل تعرفونهم أو تجدونهم إلّا من فروع الشجرة المباركة وبقايا الصفوة الذين أذهب الله عـنهم الرجس وطـهرهم تـطهيرا[٢] وبـرأهـم مـن الآفـات وافـترض مـودتهم فـي الكتاب[٣]** »[٤].

فبهذا وغيره[٥] الكثير الكثير اتضح لنا مـقام المـعصومعليه السلام فـي الانـذار والتـبليغ والتبيين، والتوضيح والارشاد والهداية.

فجاءت الحاجة إلى معرفة كلامه وتوضيحاته، من الاقرار والفعل كـذلك، لمـعرفة

---

١ ـ آل عمران (٣): ١٠٥.

٢ ـ في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَـطْهِيراً ﴾ [الأحـزاب (٣٣) ٣٣].

٣ ـ في قوله تعالى: ﴿ قُل لاَ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِـي الْـقُرْبَىٰ ﴾ [النسـاء (٤): ١ والشـورى (٤٢): ٢٣].

٤ ـ المراجعات، الطبعة العشرون مطبوعات النجاح بالقاهرة، ١٩٧٩، السيّد عـبدالحسـين شـرف الدين / ١٢ وقد نقل الحيث عن الصواعق المحرقة لابن حجر العسقلاني في تفسير الآية الخامسة من الآيات التي أوردها في الفصل الأوّل من الباب « ١١ » وهي قوله تعالى: ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً ﴾ [آل عمران (٣): ١٠٣]، ص ٩٠.

٥ ـ منها حديث: « مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح، من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق ». ومن أراد مصادره من طرق أهل السنّة فعليه بكتاب فضائل الخمسة من الصحاح الستّة للسيد مرتضى الفيروزآبادي، ٢/ ٥٦ ـ ٥٨.

أحكام الله سبحانه وتأصّل ـ بهذا ـ الخبر والحديث عندنا كأصل ثان من مصادر التشريع الالهي.

وهذه الأوراق على قلتها مع ضخامة المشروع جاءت لنستوضح بها بعض النـقاط حول هذا الأصل المهم.

وأما بقية المصادر فلها حديث آخر في مقام آخر.

لماذا أخذنا بمذهب أهل البيت عليهم السلام

الفصل الأول

القسم الأول:

السنة، الخبر، الحديث، الأثر.

نفس الفعل أو التقرير أو القول يسمّى بالاصطلاح: السنة.

قال الشهيد الثاني زين الدين العاملي قدس سره في درايته:

«الخبر والحديث مترادفان بمعنى واحد، وهو اصطلاحاً كلام يكون لنسبته خارج في أحد الأزمنة الثلاثة وهي تطابقه أوّلاً، وهو أعم من أن يكون قول الرسول صلى الله عليه وآله، والامام عليه السلام والصحابي، والتابعي وغيرهم، وفي معناه فعلهم وتقريرهم هذا هو الأشهر في الاستعمال والأوفق بعموم معناه اللغوي»[1].

إلّا أن استعمال الحديث فيما صدر عن المعصوم عليه السلام أصبح أكثر من الآخر، والخبر ان لم يبق على حاله فهو في غيره أكثر استعمالاً، ولذا قال قدس سره:

«وقد يخصّ الثاني وهو الحديث بما جاء عن المعصوم ويخص الأوّل بما جاء عن غيره».

ولقد قالوا: بأن الحديث: «هو كلام يحكي قول المعصوم أو فعله أو تقريره»[2].

---

١ ـ الدراية (في عليم مصطلح الحديث)، الشهيد السعيد زين الدين العاملي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف / ٦.

٢ ـ الوجيزة في الدراية، الشيخ محمد بهاء الدين العاملي قدس سره ط ١٣٩٦ هـ ق، ص ٢؛ الشيخ جعفر السبحاني، أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية، مؤسسة الامام الصادق عليه السلام: ١٥.

وهو أوفق بأدلة القوم على اختلافهم في المعنى الاصطلاحي[١]. «والأثر: أعمّ منهما مطلقاً فيقال لكل منهما أثر بأي معنى اعتبر»[٢].

ونميل إلى التفرقة خلافاً لما اختاره الشهيد ﷺ في درايته، لنكتةٍ مؤداها ان الامة تسمي ما ينتهي إلى الصحابي أو التابعي بذلك أيضاً.

«ولأجل التمييز بين القسمين ربما يسمون ما ينتهي إلى الصحابي والتابعي بالأثر»[٣].

مع ان الظهور من بعضهم عدم تسميته على الاطلاق بذلك، بل بالموقوف صفة، إذ الخبر الموقوف «هو المروي عن الصحابة قولاً أو فعلاً أو نحوه متصلاً كان أو منقطعاً»[٤]، نعم «عند فقهاء خراسان يسمى الموقوف بالأثر».

قال محمد جمال الدين القاسمي: «في قواعد تحديثه في ماهية الحديث والخبر والأثر إن هذه الثلاثة مترادفة عند المحدثين على معنى ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً وفعلاً أو تقريراً أو صفةً وفقهاء خراسان يسمون الموقوف أثراً والمرفوع خبراً، وعلى هذه التفرقة جرى كثير من المصنفين»[٥].

«والخبر أجد من السنة أن يرادف الحديث»[٦].

بل هو المتعين، إذ لا يصح أن نقول للسنة حديثاً أو خبراً وذلك لأن السنة هي نفس القول أو الفعل أو الاقرار من المعصوم أما الخبر والحديث فهما حاكيان عنها وفرق

---

١ ـ من أراد الاطلاع على الأقوال في المعنى الاصطلاحي لكل منهما فعليه بكتاب مقباس الهداية، الشيخ عبدالله المامقاني ٥٨/١.

٢ ـ الدراية، الشهيد الثاني: ٧.

٣ ـ الشيخ السبحاني، أصول الحديث، مؤسسة الامام الصادق عليه السلام: ١٥.

٤ ـ بتصرف، التقريب والتيسير، النواوي: ١٤٩.

٥ ـ قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث، محمّد جمال الدين القاسمي، دار الكتب العلمية بيروت، ١٩٧٩، ٦١.

٦ ـ صبحي الصالح، علوم الحديث ومصطلحاته، دار العلم للملايين: ١٠.

واضح بين الحاكي والمحكي. إذ السنة في اصطلاح الفقهاء «قول النبي أو فعله أو تقريره»[١].

وقال الشيخ محمّد كاظم الخراساني في كفايته: «المراد بالسنة هو نفس قول المعصوم أو فعله أو تقريره، كما هو المصطلح فيها»[٢].

وقال الشيخ السبحاني السنة «في الاصطلاح نفس قول المعصوم أو فعله أو تقريره، وبهذا المعنى ليس لها الّا قسم واحد وهو الصحيح المصون عن الكذب والخطأ»[٣].

ومنشأ هذا الاصطلاح أمر النبي ﷺ باتباع سُنّته فغلبت كلمة السنة حينما تطلق مجردة عن نسبتها إلى أحد على خصوص ما يتضمن بيان حكم من الأحكام من النبي ﷺ»[٤]. «وعلى هذا فالأحاديث ليست هي السنة بل هي الناقلة لها والحاكية عنها ولكن قد تسمّى بالسنّة توسعاً من أجل كونها مثبتةً لها»[٥].

وبهذا نرى ما في تعريف أبي بقاء الحنفي العكبري في كلياته من ان: «السنة عرفاً بلا خلاف هي ما واظب عليه مقتدى نبياً كان أو ولياً وهي أعم من الحديث لتناولها للفعل والقول والتقرير، والحديث لا يتناول القول» «ومطلق السنة لا يقتضي الاختصاص بسنة رسول الله ﷺ ـ فان المراد به في عرف المتشرعة طريقة الدين اما للرسول بقوله وفعله، أو للصحابة.

وعند الشافعي مختصة بسنة رسول الله ﷺ» وهذا بناءاً على انه لا يرى تقليد الصحابة، والسنة الطريقة المتبعة فلا يطلق اسم السنة على طريقهم الا بالمجاز، فيتعين الحقيقة عند الاطلاق.

---

١ ـ أصول الفقه، الشيخ محمد رضا المظفر ٥٧/٢.

٢ ـ كفاية الأصول، الشيخ الآخوند محمّد كاظم الخراساني، تحقيق مؤسسة آل البيت عليهم السلام، بتصرف: ٨.

٣ ـ أصول الحديث، الشيخ جعفر السبحاني: ١٥.

٤ ـ أصول الفقه، الشيخ المظفر ٥٧/٢.

٥ ـ المصدر السابق: ٥٨.

وعندنا لما وجب تقليد الصحابة كانت طريقتهم متبعة لطريق الرسول، فلم يدل اطلاق السنة على انه طريق النبي»[١].

ويرى غيره كذلك ان أقوال الصحابة وأفعالهم وإقراراتهم من السنة[٢].

وبهذا ترىٰ ان الامام الشافعي أقرب للتعريف الذي اخترناه من الاخرين، وهو مختار علمائنا[٣] مع سعة دائرة المعصوم الشاملة لأهل البيت عليهم السلام.

«والسر في ذلك ان الأئمة من آل البيت عليهم السلام ليسوا هم من قبيل الرواة عن النبي والمحدثين عنه ليكون قولهم حجة من جهة انهم ثقاة في الرواية، بل لأنهم هم المنصوبون من قبل الله تعالى على لسان النبي لتبليغ الأحكام الواقعية»[٤]. «وعليه فليس بيانهم للأحكام من نوع رواية السنة وحكايتها، ولا من نوع الاجتهاد في الرأي والاستنباط من مصادر التشريع بل هم أنفسهم مصدر للتشريع فقولهم «سنة» لا حكاية السنة»[٥].

سأل رجل أبا عبدالله عن مسألة فأجابه فيها فقال الرجل: إن كان كذا وكذا ما كان القول فيها؟! فقال له: مهما أجبتك فيه بشيء فهو عن رسول الله، لسنا نقول برأينا من شيء»[٦].

وبهذا المضمون وردت روايات كثيرة عنهم بعضها صحيح السند يعضد بعضها البعض الاخر وقد روى الشيخ الكليني رحمه الله في أصول الكافي بسنده عن هشام بن سالم وحماد بن عثمان وغيرهما، قالوا: سمعنا أبا عبدالله عليه السلام يقول: حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدّي الحسين، وحديث الحسين، حديث الحسن، وحديث

١ ـ الكليات في اللغة لأبي البقاء العكبري، مادة سنة: ١٢٧.

٢ ـ انظر الموافقات في أصول الشريعة، الشاطبي، طبع في مصر: ٧٤.

٣ ـ انظر الأصول العامة للفقه المقارن، السيد محمد تقي الحكيم، بيروت، ١٩٦٣م: ١٤٧ ـ ١٨٩.

٤ ـ اصول المظفر ٥٧/٢.

٥ ـ أصول المظفر ٥٧/٢.

٦ ـ بصائر الدرجات: ٨٦، نقلاً عن جامع أحاديث الشيعة ١٧/١.

الحسن حديث أمير المؤمنين عليه السلام ، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله صلى الله عليه وآله ، وحديث رسول الله قول الله عزوجل »[١].

القسم الثاني:

الصحيح حدوده وقسيمه.

الحديث كما نعلم اما أن ينقل إلينا متواتراً وهذا لا شك ولا ريب بكونه مثبتاً للسنة.

إذ هو « ما أفاد سكون النفس سكوناً يزول معه الشك ويحصل الجزم القاطع من أجل اخبار جماعة يمنع تواطؤهم على الكذب »[٢]. « واستمر ذلك الوصف في جميع الطبقات حيث تتعدد »[٣].

إلا أن أخبارنا المتواترة ليست بذلك العدد الذي نستطيع من خلالها أن نتبين حكم الشارع المقدس فيما نبتلي بل التواتر في الأخبار لم يكن إلّا في موارد قليلة قياساً لما نحن مبتلون به فعلاً.

فلم يبق لنا إلّا طريق خبر الواحد « وهو ما لا ينتهي إلى حد التواتر »[٤].

« ثم ان تسمية خبر الواحد بذلك ناظرٌ إلى الغالب من كون رواية واحداً وإلّا فهو أعم من ذلك »[٥]. فهل هو حجة مطلقاً ؟ !

أم هناك شروط معينة لحجيّته ؟ ! وما هي حدود حجيّته ؟ هل هو حجة بجميع أقسامه ؟ ! هل الحجة منه ما هو موجود في الكتب المعتبرة ؟ ! ولماذا كان ذلك لو كان ؟ !

نقول مقدمة لهذه الأبحاث : إن اعتبار الخبر وعدمه يكون باعتبار وتمحيص جهتين

١ ـ أصول الكافي ، الشيخ الكليني ٥٣/١ ، نقلاً عن جامع أحاديث الشيعة ١٧/١.

٢ ـ اصول المظفر ٦٢/٢ ؛ انظر كتاب المنطق ، الشيخ المظفر في بيان حقيقة التواتر ٢٨٦/٣ طبع ٩.

٣ ـ الدراية ، الشهيد الثاني : ٢١.

٤ ـ مقباس الهداية ، الشيخ المامقاني ١٢٥/١.

٥ ـ الوسيط بين الوجيز والبسيط ٢٥٦/١ ـ ٢٥٧ ط ١ ، الشيخ أحمد سبط الشيخ.

اثنتين فيه:

الأولى: جهة رواته: «انه قد اصطلح المتأخرون من أصحابنا بتنويع خبر الواحد باعتبار اختلاف رواته في الاتصاف بالايمان والعدالة والضبط وعدمها»[١].

الثانية: جهة الاسناد.

الأولى: جهة الرواة: والنظر فيها يكون من جهات متعددة:

أولاً: جهة الايمان.

ثانياً: جهة العدالة.

ثالثاً: جهة الضبط.

رابعاً: حال التحمل لذلك الحديث وكيفية من القراءة مثلاً والسماع والأخبار والمناولة.

وهذه في الجملة من شروط الفريقين في قبول الحديث ورفضه.

الثانية: جهة الإسناد: والنظر فيها يكون من جهات:

أولاً: الإسناد.

ثانياً: الاتصال.

ثالثاً: الانقطاع.

رابعاً: الإرسال.

خامساً: الإضطراب.

فالصحيح عندهم: «ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علّة ومعنى غير الصحيح ـ هو الّذي ـ لم يصح إسناده»[٢].

---

١ ـ المقباس، الشيخ المامقاني ٨٧/١.

٢ ـ الترغيب والترهيب، الامام الحافظ زكي الدين عبدالعظيم المنذري ٦/١، ضبط أحاديثه وعلق عليه مصطفى محمد عماره ١٩٨١ في مقدمته له.

أو «ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله وسلم من شذوذ وعلة»[١].

وإن كان الشيخ أبو ريّة يرى ان أجمع تعريف له هو «انّه المروي على وجه تسكن إليه النفس مع السلامة من الشذوذ والعلّة».

ونرى ان تعريف الشيخ أبو رية ليس علمياً بحتاً، لأنه ليس له حد معين.

أما ما ذكروه من تعريف فإن العدالة المقصودة تشمل جميع فرق المسلمين ما لم يكن يبلغ خلافه حد الكفر أو يكن ذا بدعة ويروى ما يقوي بدعته على أصح أقوالهم.

ويقصد بالشذوذ ما خالف ما روى الناس.

ويقصد بالعلة: «ما فيه من أسباب خفية قادحة يستخرجها الماهر في الفن»[٢].

«كالارسال فيما ظاهره اتصال ولا ينتهي المعرفة بها إلى حد القطع بل تكون مستفادة من قرائن يغلب معها الظن، أو يوجب التردد والشك»[٣].

أما عندنا:

فالصحيح: «ما اتصل سنده إلى المعصوم بنقل الإمامي العدل عن مثله في جميع الطبقات».

«وان اعتراه شذوذ»[٤].

والشاذ «على الأظهر الأشهر بين أهل الدراية والحديث هو ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه جماعة ولم يكن له إلّا أسناد واحد»[٥].

ويشبه هذا التعريف للصحيح أحد التعاريف التي جاء بها صاحب أضواء على السنة المحمّديّة إذ قال ان الصحيح «ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله، وسلم من

---

١ ـ أضواء على السنة المحمديّة، الشيخ محمود أبو رية: ٢٨١.

٢ ـ الدراية، الشهيد الثاني: ٢٠.

٣ ـ منتقى الجمان، الشيخ حسن بن الشهيد الأوّل ٦/١.

٤ ـ الدراية، الشهيد الثاني: ١٩.

٥ ـ المقباس، الشيخ المامقاني ٢٥٥/١.

شذوذ وعلّة »[١].

والفرق بين التعريفين:

انه بالايمان والعدالة يقتصر على الامامي، وليس الإمامي، مطلقاً بل الإمامي العادل هذا لمن لا يقول بحسن الظاهر في العدالة وهم الأغلب.

أما تعريفهم للعدالة وهي شاملة لكل المسلمين فيكون بها كل راو مسلم عادلاً.

ومن هذه الجهة يكونون أسهل في قبول الرواية.

الا اننا لا نرفض غير الامامي العادل أو غير الإمامي مطلقاً بل نرى انه لو كان ثـقة يكون حجة عند الأغلب ويسمى موثقاً.

فالموثق: « ما دخل في طريقه من نص الأصحاب على توثيقه مع فساد عقيدته، ولم يشتمل باقيه على ضعف »[٢].

إلّا ان درجته تكون أقل من درجة ما لو كان السند كله ثـقات امـاميّين مـوصوفين بالعدالة. طبعاً هذا كله بناءً على من يقبل رواية غير الامامي، وأمّا إذا كان إمامياً غـير منصوص على عدالته فتدخل روايته في الحسن إذ الحسن على ما ذكروه ما اتصل سنده إلى المعصوم عليه السلام بإمامي ممدوح مدحاً مقبولاً معتداً به غير معارض بذم من غير نـص على عدالته، مع تحقق ذلك في جميع رواة طريقه أو بعضها »[٣].

وهذا التقسيم لا يظهر عندهم فيما عرّفوا، إذ الموثق والحسن عندهم يـدخل فـي الصحيح.

وأما الشذوذ فالخبر الذي يكون فيه لا يعد صحيحاً عندهم وهو صحيح عندنا معه إذا كان الراوي ثقة.

---

١ ـ الشيخ محمود أبو ريّة: ٢٨١.

٢ ـ الدراية، الشهيد الثاني: ٢٣، ونقله عنه صاحب كتاب قـواعـد الحـديث، السـيد مـحي الديـن الغريفي: ٢٣.

٣ ـ المقباس، المامقاني ١/١٦٠.

فالشذوذ « غير مانع عن اتصاف الخبر بالصحة وإن كان غير حجة »[1].

وفرقٌ واضح بين كون الخبر صحيحاً وكونه حجّةً. « وأما العلّة فالظاهر تنافيها مع توصيف الخبر بالصحة »[2].

وأما العلل التي ذكروها والتي تعرض الحديث فتحيل معناه فهي:

١ ـ فساد الإسناد وذلك يكون إمّا:

الف ـ بالإرسال.

ب ـ بكون بعضهم صاحب بدعة أو مشهور ببله أو غفلة، أو متعصب أو يكون حريصاً على الدنيا.

٢ ـ نقل الحديث بالمعنى دون اللفظ.

٣ ـ الجهل بالإعراب ومباني كلام العرب ومجازاتها.

٤ ـ التصحيف.

٥ ـ اسقاط شيء من الحديث لا يتم إلّا به.

٦ ـ أن يغفل عن نقل السبب الموجب للحديث فيعرض بذلك اشكال في الحديث أو معارضة لحديث آخر.

٧ ـ أن يسع بعضاً ويفوته البعض الآخر.

٨ ـ نقل الحديث من الصحف دون لقاء الشيوخ والسماع عن الأئمّة.

٩ ـ الخطأ والغلط[3].

ولو نظرنا إليها لرأينا ان بعضها يخرج الحديث من الصحة أصلاً كما في أكثر أقسام الأوّل.

---

١ ـ أصول الحديث، الشيخ جعفر السبحاني: ٥٠.

٢ ـ المصدر السابق.

٣ ـ بتصرف، أضواء على السنة المحمّديّة، الشيخ أبو رية: ٩٨، ينقله عن كتاب « توجيه النظر »: ٣٢٧ وما بعدها. والمورد الأخير قد أضافه الشيخ بعد ذلك: ١١٦.

وبعضها يخرجها عن الحجية كما في الخامس مثلاً أو بعض من السادس والتاسع كله.

وبعضها قد لا يؤثر لا على الحجية ولا على الصحة أصلاً كما في أغلب موارد الثاني والثامن، وبهذا الاخير خالف الشيخ محمود أبو رية صاحب «توجيه النظر» إذ لم يعتبر ذلك من العلل التي تعرض للحديث.

وأما لو التزمنا بالثاني منها فتسقط أغلب الأحاديث جملة وتفصيلاً كما يعلم ذلك من اطلع على كتب الحديث وخاصّة كتبهم وبهذا نرى ما فيها وإن صحت في الجملة.

«ويستعان على إدراك العلل المذكورة بتفرد الراوي بذلك الطريق أو المتن الذي يظهر عليه قرائن العلة وبمخالفة غيره له في ذلك مع انضمام قرائن تنبه العارف على تلك العلة من إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم في وهم أو غير ذلك من الأسباب المعللة للحديث بحيث يغلب على الظن ذلك ولا يبلغ اليقين»[١].

«ومعرفة المعلّل من أجلّ أنواع علوم الحديث وأشرفها وأدقها وإنما يتمكن منها أهلُ الخبرة بطريق الحديث ومتونه ومراتب الرواة الضابطة لذلك»[٢].

و«ما لم يجتمع فيه شروط أحد الأقسام السابقة»[٣] فهو الضعيف.

بقيت أمور لابد من ذكرها لضبط الصحيح:

قالوا: «لا عبرة بالأحاديث المنقولة في كتب الفقه، والتصوف ما لم يظهر سندها وإن كان مصنفها جليلاً»[٤].

---

١ ـ المقباس، المامقاني ١/٣٦٩.

٢ ـ المصدر السابق: ٣٦٨.

٣ ـ المصدر السابق: ٣٦٨.

٤ ـ قواعد التحديث، محمّد جمال الدين القاسمي: ١١٢.

ولا يمكن ان تصحح الأحاديث بالكشف[1].

وهذان لا غبار عليهما ، والأول منهما في القسم الأوّل فيه وقفة بسيطة ونظر.

كما أن الخبر الواحد لو قامت حوله قرائن أوجبت العلم بصدوره فهذا يكون حجة بلا ريب إذ ليس وراء العلم إلّا الضلال « لأنه مع حصول العلم تحصل الغاية القصوى إذ ليس وراء العلم غاية في الحجية وإليه تنتهي حجيّة كل حجّة »[2].

وبعد هذا نقول : إن أغلب ما نقل إلينا من السنة الكريمة كان عن طريق خبر الواحد كما ذكرنا ذلك من قبل لاثبات حجيّته بيننا وبين الله سبحانه تركزت البحوث وتنوعت « والخلاف في الحقيقة عند الاماميّة بالخصوص يرجع إلى الخلاف في قيام الدليل القطعي على حجيّة خبر الواحد وعدم قيامه ، وإلّا فمن المتّفق عليه عندهم ان خبر الواحد بما هو خبر مفيد للظن الشخصي أو النوعي لا عبرة به لأن الظن في نفسه ليس حجة عندهم قطعاً.

فالشأن كل الشأن عندهم في حصول هذا الدليل القطعي ومدى دلالته »[3].

وقد ثبت في محله ان خبر الواحد ليس حجّة على الاطلاق بل الحجّة منه هو الخبر الصحيح وخبر الثقة أو الحسن على ما وصل إليه بعضهم ومنهم من أثبت حجيّة خبر العادل لا غير على ما نقح وفصل ذلك كله في علم الأصول الذي أشبع علماؤنا رحم الله تعالى الماضين منهم وحفظ الباقين الحديث فيه حتى ان الدقة قد ظهرت في بيان السند وصحته إلى أوجهاً عندهم ، بعد المرور بذلك الزخم من التحقيق والتدقيق ؛ ونرى ذلك جلياً في آخر كتاب جامع لرجال الحديث عند استاذنا الكريم آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي ﷺ ، فها هو في رجاله يقول في الخصيصة التاسعة من الخصائص والمزايا التي ذكرها لكتابه عند بيانها « تعرضنا في ترجمة كل شخص كان للصدوق أو الشيخ ﷺ

---

١ ـ المصدر نفسه : ١٨٣.

٢ ـ أصول المظفر ، الشيخ محمد رضا المظفر ٦٣/٢.

٣ ـ المصدر السابق ٦٤/٢.

طريق إليه.

للطريق وبيان صحته وعدمها، وذلك لأن المراجع قد يراجع الرواية فيرى ان جميع رواتها ثقات، فيحكم بصحتها، ولكنه يغفل عن ان طريق الصدوق أو الشيخ إليه ضعيف، والرواية ضعيفة.

مثال ذلك: ان الصدوق روى عن محمّد بن مسلم وبريد بن معاوية عن أبي جعفر وأبي عبدالله عليهما السلام قالا: «إذا وقع الكسوف أو بعض هذه الآيات، فصلّها ما لم تتخوف أن يذهب وقت الفريضة»[1].

وقد عبر عنها صاحب الحدائق رحمه الله ومن تأخر عنه بصحيحة محمّد بن مسلم وبُرَيْد بن معاوية اغتراراً بجلالتهما، وغفلة عن ان طريق الصدوق إلى بريد مجهول، وإلى محمّد بن مسلم ضعيف الرواية ضعيفه»[2].

«وعليك بمراجعة الرسائل في هذا الموضوع فقد استوفت البحث أحسن استيفاء، وأجاد فيها الشيخ فيما أفاد وألمت بالموضوع من جميع أطرافه كعادته في جميع أبحاثه.

وقد ختم البحث بقوله السديد: «والانصاف انه لم يحصل في مسألة يدعي فيها الاجماع من الاجماعات المنقولة والشهرة العظيمة والإمارات الكثيرة الدالّة على العمل ما حصل في هذه المسألة[3].

وأضاف: «ولكن الإنصاف ان المتيقن من هذا كلّه الخبر المفيد للاطمئنان لا مطلق الظن»[4] ونحن له من المؤيدين، جزاء الله خير ما يجزي العلماء العاملين»[5].

طبعاً هذا كله من جهة «ضبط طريق اعتبار الرواية وعدمه، من رجال السند خاصة

---

١ ـ الفقيه ج ١، باب صلاة الكسوف الزلازل، الحديث ١٥٣٠.

٢ ـ معجم رجال الحديث، السيد أبوالقاسم الموسوي الخوئي ١٤/١، الطبعة الثانية.

٣ ـ أصول المظفر ٨١/٢.

٤ ـ شرح الرسائل، الشيخ مصطفى الاعتمادي ٤٣٤/١ طبع ٨ سنة ١٤١٤هـ.

٥ ـ أصول المظفر ٨١/٢.

مع قطع النظر عن القرائن الخارجة ؛ لا حصل اعتبار الرواية وعدمها فيما ذكروه على الاطلاق ولذا تراهم كثيراً ما يطرحون الموثق بل الصحيح ويعملون بالقويّ بل الضعيف فقد يكون ذلك لقرائن خارجة منها : الانجبار بالشهرة روايةً أو عملاً.

وقد يكون لخصوص ما قيل في حق بعض رجال السند كالاجماع على تصحيح ما يصح عنه ، أو على العمل بما يرويه على أحد الاحتمالين فيه ، أو قولهم انه لا يروي أو لا يرسل إلّا عن ثقة ونحو ذلك »[١].

ويسمى بالمقبول إذ هو « على ما في البداية وغيرها هو الحديث الّذي تلقوه بالقبول وعملوا بمضمونه من غير التفات إلى صحته وعدمها »[٢].

ولا يفوتن اللبيب ان مصطلح المتأخرين يختلف اختلافاً واضحاً عن مصطلح القدماء إذ « ان المتعارف بين القدماء الأصحاب في العمل بالأحاديث هو العمل بالصحيح منها لا غير وهو في مصطلحهم ما اقترن بما أوجب العلم بمضمونه.

إما بوروده في أصل من الأصول المعروفة الانتساب أو بدورانه في كثير من الأصول المشهورة المتداولة.

أو رووه عن جماعة أُجمع على تصديقهم وتصحيح ما يصح منهم كزرارة وأضرابه.

أو وروده عن جماعة أُجمع على العمل برواياتهم كعمار بن موسى[٣] وأضرابه على ما ذكره الشيخ ونُقل عنه أيضاً.

أو وروده في أحد الكتب الّتي عُرضت على الأئمّة عليهم السلام ، وغير ذلك ممّا يفيد الاقتران به صحّة في الحديث.

وعلى هذا جرى أئمّة المحدثين الثلاثة رحمهم الله »[٤].

---

١ ـ المقباس ، المامقاني /١٨٣.

٢ ـ نفس المصدر : ٢٨٣.

٣ ـ عمار بن موسى أبو اليقظان الساباطي من أصحاب الصادق والكاظم عليهما السلام وكان فطحيّاً.

٤ ـ ص ٣٥ ـ ٣٦، جامع المقال فيما يتعلق بأحوال الحديث والرجال ، الشيخ فخر الدين الطريحي ، ط طهران ، تحقيق وتعليق محمّد كاظم الطريحي.

وهنا أُحب أن يُذكر من انّ ما ادّعاه أحدهم في أحد المؤتمرات التي حضر فيه من يحب أن يصطاد في الماء العكر من انّ أكثر من نصف أحاديث الكافي ضعيفه قد أُخذ من هنا...

فما ذكره لم يكن من ابداعاته بل جاء هذا فيما أورده بعضهم منهم صاحب جامع المقال حيث أشار بأنّ مجموع أحاديث الكافي قد حصرت في (١٦١٩٩) والصحيح منها باصطلاح من تأخر (٥٠٧٢) والموثق (١١١٨) والقوي (٣٠٢) والضعيف (٩٤٨٥).

لكن فات هذا الذاكر انّ هذا التقسيم لم يكن باصطلاح القدماء وهذا يُمكن أن يلاحظ من كلام صاحب جامع المقال المتقدم حيث قال: والصحيح منها باصطلاح من تأخر، فلاحظ، إذ أن الصحيح عند القدماء ما عُمل به ويشمل هذا أغلب روايات الكافي عند الأغلب ان لم يكن كلّها عند البعض، وحتى عند المتأخرين إذ أنهم لم يقولوا بضعف هذا العدد بمعنى إهماله وعدم صدوره، بل لوجود الضعف في طريقه فقط، ولذا عملوا به لقرائن كثيرة مذكورة في محلها تفيد صحة الرواية مع ضعف سندها وهي التي أوجبت العمل به كما قد ذكرنا ذلك في الأسطر السابقة.

ولذا نقل السيّد الأستاذ عن أستاذه الشيخ النائيني ﷺ ان المناقشة في اسناد روايات الكافي حرفة العاجز[1].

ولعل ذلك يرجع إلى جهتين اثنتين أحداهما ما ذكره الشيخ الكليني نفسه في بداية كتابه من ان ما نقله نقله من جهة الثقات.

والجهة الاخرى ما ذكره أحد تلاميذه في أحد كتبه...

قال الشيخ الصدوق ﷺ في أوّل كتابه ـ من لا يحضره الفقيه ـ ان هذه الأصول ـ ويقصد بها الأصول الأربعمائة ـ أصول معروفة ومشهورة ومعتمدة في عامة الحديث

١ ـ راجع معجم رجال الحديث ١/٨١، الطبعة الخامسة.

والفقه.

وأخذ الشيخ الكليني والشيخ الصدوق والشيخ الطوسي أحاديث كتبهم من تلك الأصول.

أما الاختلاف بينهم في أخذهم للاحاديث من تلك الأصول ان الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي لأجل الاختصار والفرار من التكرار ذكرا في بداية الحديث اسم صاحب الأصل الذي ينقلان عنه، ثم أوردا في آخر الكتاب طرقهما إلى ذلك الأصل... بذكر شيخ إجازة الرواية كما صرّحا بذلك في أول كتبهم.

وهذا على خلاف الشيخ الكليني في الكافي فهو يكرر في أول كل حديث يأخذه من تلك الأصول أسماء شيوخ الاجازة في نقله لها، فلو كان الأصل حاوياً على مائتي حديث مثلا فانه يكرر شيوخ اجازته في نقله تلك الأحاديث مع كل حديث، فيتكرر السند بذلك مائتي مرة، واحياناً يعمل كعمل الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي في عدم تكرار الطريق والاكتفاء بذكر اسم صاحب الأصل[١].

«اذن ان لم نقل ان جميع أسانيد الكافي هي عبارة عن شيوخ الاجازة لرواية كتب الاخرين، فان أكثرها كذلك، كما بينه المرحوم في هذا الكتاب و ـ يقصد به كتاب الأعلام الهادية في اعتبار الكتب الأربعة ودفع الشبهات الموهمة لخلاف ذلك»[٢].

بل ظهر من الأسطر الأولى من الجهة الثانية انّ الكتب مأخوذة من الأصول ولكونها أي الأصول كانت مشهورة ومتداولة ومعتمدة في عامة الحديث والفقه على تعبير الشيخ الصدوق قدس الله روحه فهي لا تحتاج إلى رؤية ونظر في سلسلة الرواة من زمنهم والى زمن تلك الأصول، كما هو الحال في انتشار وتداول الكتب الأربعة في زماننا وذكر السند ما هو الاّ زيادة بركة وخير، ولكي يكون الحديث متصلاً فتتشرف الأسماء

---

١ ـ مستدرك سفينة البحار الشيخ علي نمازي الشاهرودي، من ترجمة المؤلف بقلم ولده الشيخ حسن النمازي نقلاً عن كتابه ـ الأعلام الهادية في اعتبار الكتب الأربعة ـ ١٤/١.

٢ ـ المصدر السابق نفسه.

والأشخاص باتصالها باسم المعصوم عليه السلام ونحن للتبرك نذكر في ختام الكتاب إجازة الرواية لنا من العلماء الاعلام للكتب الأربعة القيمة.

الفصل الثاني

ما هو الحجة من الأخبار:

ممّا تقدّم نستطيع أن نضع أصابعنا على الحجة من الأخبار الكثيرة المبثوثة في الكتب فنقول:

إن الحديث عنها يقع في مقامين اساسيين قد يختلطان على كثير منا، فلا يفرق بينهما أصلاً ويأتي هذا عن عدم انتباه وغفلة غالباً لا عن عدم علم:

المقام الأوّل: في معرفة أحكام الله تعالى أي في الفقه.

المقام الثاني: في غير ذلك المقام من أمثال التاريخ والسير والعقائد.

فانّهما قد يشتركان في بعض ويتفارقان في آخر.

فأما الذي يجتمعان فيه فهو الخبر المتواتر إذ يكون حجة في كليهما.

وكذا في الخبر إذاكان مقطوعاً صدوره عن المعصوم بقرائن تخصّه وهو أعم من الأوّل أي سواء كان متواتراً أم لم يكن متواتراً وسواء كان مشهوراً أم غير مشهور[1].

أما خبر الآحاد فيختلف حاله في المقامين وقد يتفق:

قال صاحب المنار في تفسيره وهو في مقام رد ما جاء من أن جبرائيل عليه السلام رفع قرية لوط إلى عنان السماء فسمع أهل السماء أصوات الكلاب والدجاج ثم قلبها فجعل عاليها سافلها قال: «الشرط الأوّل لقبول الرواية في أمر جاء على غير السنن والنواميس الّتي أقام الله بها نظام العالم من عمران وخراب أن تكون الرواية عن وحي

---

١ ـ انظر الأحكام في أصول الأحكام، الآمدي، طبع ١٣٨٧ هـ، القاهرة؛ وانظر الأصول العامة للفقه المقارن، السيد محمّد تقي الحكيم: ١٩٦.

إلهي نقل بالتواتر عن المعصوم، أو بسند صحيح متصل الاسناد لا شذوذ فيه ولا علّة على الأقل»[١].

ولا يرتضي السيّد الطباطبائي ﷺ هذا الأمر على اطلاقه إذ يقول في الصفحة التالية: «وأما ما ذكره من أن يشترط في قبول الرواية أن تكون منقولة بالتواتر عن المعصوم بسند صحيح متصل الاسناد لا شذوذ فيه ولا علة فمسألة أصولية والذي استقر عليه النظر اليوم في المسألة:

ان الخبر إن كان متواتراً، أو محفوفاً بقرينة قطعية فلا ريب في حجيته، وأما غير ذلك فلا حجيّة فيه، إلّا الأخبار الواردة في الأحكام الشرعية الفرعية إذا كان الخبر موثوق الصدور بالظن النوعي فان لها حجيّة».

«وذلك ان الحجيّة الشرعيّة من الاعتبارات العقلائية فتتبع وجود أثر شرعي في مورد يقبل الجعل والاعتبار الشرعي، والقضايا التاريخية والأمور الاعتقادية لا معنى لجعل الحجية فيها لعدم أثر شرعي ولا معنى لحكم الشارع بكون غير العلم علماً، وتعبيد الناس بذلك»[٢].

وقد قال ﷺ في موضع سابق في ميزانه: «غير ان الآحاد من الروايات لا تكون حجة عندنا إلّا إذا كانت محفوفة بالقرائن المفيدة للعلم أعني الوثوق التام الشخصي سواء كانت في أصول الدين أو التاريخ أو الفضائل أو غيرها إلّا في الفقه فان الوثوق النوعي كاف في حجية الرواية، كل ذلك بعد عدم مخالفة الكتاب.

والتفصيل موكول إلى فن أصول الفقه»[٣].

والذي يظهر من صاحب المنار انه يقبل الرواية حتّى إذا لم تكن ذات سند صحيح ما

---

١ ـ على ما نقله صاحب الميزان في ميزانه، الميزان، السيد محمّد حسين الطباطبائي ١٠/٣٥٠.

٢ ـ المصدر نفسه: ٣٥١.

٣ ـ المصدر السابق ٨/١٤١.

لم يكن موضوعاً أو معارضاً برواية أقوى سنداً أو أصح متناً[١].

وهذا الذي تقدم لا يرتضيه أستاذنا الخوئي ﷺ وقد وسمه بأنه خلاف التحقيق[٢]، ثم استدل على مطلبه بعد ذلك وأضاف «فإنا قد أوضحنا في مباحث علم الأصول معنى الحجيّة في الإمارة الناظرة إلى الواقع هو جعلها علماً تعبدياً في حكم الشارع، فيكون الطريق المعتبر فرداً من أفراد العلم ولكنه فرد تعبدي لا وجداني فيترتب عليه كلّما يترتب على القطع من الآثار فيصح الأخبار على طبقه كما يصح ان يخبر على طبق العلم الوجداني ولا يكون من القول بغير علم»[٣].

وبعد ذلك يتفق مع صاحب الميزان ﷺ بعدم مخالفة الكتاب[٤].

ويضيف أيضاً عليها عدم مخالفتها للاجماع أو للسنة القطعية أو الحكم العقلي الصحيح ويضيف مُتِمّاً: «ولا فرق في ذلك بين الأخبار المتكفلة لبيان الحكم الشرعي وغيرها»[٥].

والحق ان خبر الواحد مع صحته يكون قريباً من كلام المعصوم عليه السلام ولو كان الركون إليه من باب الاطمئنان النوعي، أما إذا كان شخصيّاً فخير على خير في الأمور التاريخية والعقائدية وأمثالهما، فهو حجة على أي حال، حاله قريب من حال المتواتر أو بقرينة قطعية، وأما لو لم يكن كذلك فما ذهب إليه صاحب الميزان ﷺ من انها لا تكون حجة إلّا إذا كانت محفوفة بالقرائن المفيدة للعلم أعني الوثوق التام الشخصي، كل ذلك بعد عدم

---

١ ـ راجع تفسيره في رده على الآلوسي في روح معانيه في تفسير قوله ﴿فَأَذَّنَ مؤذّن﴾ من هو ذاك المؤذن؟!

تفسير المنار، رشيد رضا، مطبعة المنار ـ مصر ١٣٤٧ هـ.

٢ ـ البيان في تفسير القرآن، السيّد أبوالقاسم الموسوي الخوئي ﷺ، المطبعة العلمية، قم، ط ٥ ١٩٧٤م: ٤٢٢.

٣ ـ المصدر السابق: ٤٢٣.

٤ ـ المصدر السابق: ٤٢٣.

٥ ـ المصدر السابق: ٤٢٣.

مخالفة الكتاب، أو الاجماع، أو السنة القطعية أو الحكم العقلي الصحيح[١].

من هنا نرى ما في قول الشيخ محمود أبورية ﷺ. «وممّا اتفق عليه جميع النظار ان أحاديث الآحاد لا يؤخذ بها في العقائد مهما قويت أسانيدها وتعددت طرقها»[٢].

هذا كله في المقام الثاني وهو مقام التاريخ، والعقائد وأشباههما.

وإن كان هناك فرق ما بين الروايات التاريخية والروايات العقائدية.

وأما الحديث في المقام الأوّل وهو مقام معرفة أحكام الله تعالى واستنباط الحكم الشرعي فالحكم يختلف، إذ بتتبع الكلمات السابقة نعلم ان الخبر الواحد يكون حجّةً حتّى مع عدم الاطمئنان الشخصي، إذا كان ثمّة اطمئنان نوعي بصدوره.

«نعم لو حصل الوثوق في موردٍ بصدور الخبر عن المعصوم عليه السلام من شهرة العمل وغيرها، كان حجّةً وإن ضعف سنداً، كما انه لو حصل الوثوق بعدم صدوره أصلاً، أو بعدم صدوره لبيان الحكم الواقعي من شهرة الاعراض أو غيرها سقطت حجيّته، وإن صحّ سنداً.

فالعبرة بذلك الوثوق»[٣].

وبما ان الأئمّة عليهم السلام عاشوا ضغوطا كثيرة وظروفاً عصيبة أراد الخلفاء فيها الوقيعة بهم، ولو بإصدار حكم مخالف لما عليه الناس ليكون مبرراً أمام العامة للقضاء عليهم أو على شيعتهم تراهم في هذه الحالات سلكوا طريقاً خاصاً بهم لتمويه هؤلاء وتضييع الفرصة أمامهم فافتوا بما يوافق القوم تقية، فاختلفت هذه، وتلك الصادرة لبيان أحكام الله الواقعية، فكان على الفقيه الحاذق أن يشخص الرواية الصادرة كذلك ويفرق بينها وبين غيرها.

ولم يتركوه حائراً أمام ذلك بل جعلوا له ضوابط يشخص بها إذا مرّ عليه حديثان

---

١ ـ رأيه الشريف قدس سره قد مرّ في الصفحة السابقة.

٢ ـ أضواء على السنة المحمّدية، الشيخ أبو رية: ٢٥.

٣ ـ قواعد الحديث، السيّد محي الدين الغريفي: ١٥٣.

متعارضان معارضة تامة منها:

الف: أن يأخذ بالحديث المخالف لما عليه العامة[١].

ب: أن يضرب بما يخالف كتاب الله عرض الحائط[٢].

«وقد شاع العمل بالضعاف في السنن[٣]، وإن اشتدّ ضعفها ولم ينجبر، والايراد بأن اثبات أحد الأحكام الخمسة بما هذا حاله مخالفٌ لما ثبت في محلّه مشهور.

والعامة مضطربون في التقصّي عن ذلك.

وأمّا نحن معاشرَ الخاصة ـ فالعمل عندنا ليس بها في الحقيقة، بل بحسنة «من سمع شيئاً من الثواب» وهي ممّا تفردنا بروايته»[٤].

ومن هنا حكمنا بصحة ما جاء من روايات في فضائل أهل البيت عليهم السلام دون غيرهم وذلك لظهور ما يلي:

١) «انها إمّا صحيحة السند عندهم، أو متعددة الطرق بينهم، والتعدد يوجب الوثوق والاعتبار»[٥].

٢) و«لأنّ كل روايةٍ لهم في مناقب أهل البيت عليهم السلام، ومثالب أعدائهم محكومة بصدق رجال سندها في تلك الرواية، وإن لم يكونوا ثقاةً في أنفسهم ضرورة ان من جملة ما تعرف به وثاقة الرجل وصدقه في روايته التي يرويها، عدم اغراره لا بالجاه ولا بالمال، وعدم مبالاته في سبيلها بالخطر الواقع عليه.

فإن غير الصادق لا يتحمل المضار بأنواعها لأجل كذبةٍ يكذبها، لا يعود عليه فيها نفع، ولا يجد في سبيلها إلّا الضرر»[٦].

---

١ ـ انظر مستدرك الوسائل: ١١ باب ٩.

٢ ـ المستدرك ج ١١ من باب ٩ حديث ٣ ـ ٤ ـ ٥ ـ ٦ ـ ٧.

٣ ـ أي في الأمور المستحبة.

٤ ـ الوجيزة، الشيخ البهائي: ٧ ـ ٨.

٥ ـ رجال السنة في الميزان، ط القاهرة، الشيخ محمّد الحسن المظفر: ٤٤.

٦ ـ المصدر السابق: ٤٤ ـ ٤٥.

فهذا واحد من أشهر علمائهم وهو النسائي أحمد بن شعيب يدوسون ويدفعون في حضنة أو في خصيبه، وداسوه في دمشق، ومات محمولاً في الرملة، لأجل انه سئل عن فضائل معاوية وما روى منها فقال: أما يرضى معاوية أن يخرج رأساً برأس حتى يفضل؟!

وفي رواية أخرى: لا أعرف له فضيلة إلّا لا أشبع الله بطنه»[1].

وقد ساق الشيخ محمّد حسن المظفر في مقدمته شواهد كثيرة على هذه الأفعال الشنيعة[2].

فلذا الّذي يروي مع هذا كلّه فضيلة لأهل البيت عليهم السلام يطمئن القلب بصدقها.

٣) مع نقمة السلاطين والحكام ومنعهم الرواية بذلك أصلاً، فقد كتب معاوية مثلاً نسخة واحدة إلى عماله بعد العام المسمى بعام الجماعة ان برئت الذمّة ممّن روى شيئاً من فضل أبي تراب وأهل بيته».

فلو روى منقبة حينئذٍ فهي واقعةٌ وإلّا لفضّل السكوت.

٤) ومع كون الناقل ممّن لا يقول بتفضيلهم، فهذا ممّا يجعل القلب مطمئناً بوقوعها.

فتأمل بهذا فانه حرى بالتدبر.

فلذا نرى مجانبه من ناقش بسند بعض الروايات الواردة في بعض الحوادث التاريخية المعينة على اعتبار صحة سند الرواية وعدمها الناقلة للواقعة، مجانبته عن الحق.

اضافةً إلى اننا لو أردنا أن نكتب التاريخ بالروايات الصحيحة فقط لما تسلمنا منه شيئاً إلّا الوقائع القليلة جداً جداً وبدون تفصيل. وهذا يعرفه كلّ من راجع تلك الروايات.

فمن هنا لو كان مثلاً الراوي لفضيلة لأمير المؤمنين عليه السلام مبغضاً لآل البيت عليهم السلام

---

١ ـ وفيات الأعيان، ابن خلكان، بترجمة أحمد بن شعيب النسائي.

٢ ـ راجع مقدمة كتاب «دلائل الصدق» للشيخ المظفر.

ومنكراً لفضلهم، تكون روايته لها موجباً للاطمئنان بصحتها، مع انه من الذين يجب رد روايتهم لأنه غير عادل كما هو النظر.

واعتقد ان هذا تتفق عليه السيرة العلمائية.

وما هي الكتب في الفضائل والمناقب وكذا المثالب مشحونة بأمثال هذه الروايات.

أي بمعنى آخر ان الرواية حتّى وإن كانت ضعيفةً فمع وجود القرائن القوية للحكم بصحتها لا مجال لردها.

المعايير العلميّة

من كلّ ما تقدم نحاول ان نوجز المعايير العلميّة لنقد الحديث:

المعيار الأول: أن يكون الحديث صادراً عن المعصوم، ولا حجّة في غيره.

المعيار الثاني: أن يكون الخبر منقولاً إلينا بالتواتر.

أما خبر الواحد فالطريق إلى معباره العلمي يكون:

أما من جهة السند ويكون:

معياره أولاً: صحيح السند، أو موثقه أو أن يكون الخبر حسناً.

ثانياً: الا يكون معتلاً من جهة السند.

وأما المعايير من جهة المتن:

فالمعيار الأول له: أن يكون مع ذلك حجّة، أي يخلص من الشذوذ مثلاً.

والثاني: الا يكون معتلاً من جهة المتن.

واجراء هذين يتم بعد اجراء المعيارين المختصين بالسند فترفض الرواية بعدمها حتّى وإن خلصا بالأولين.

وأما المعيار الثالث فهو: أن يكون مقبولاً، مثل انجبار الضعيف بعمل المشهور.

والمعيار الأخير: أن يكون لقرائن تحفه مقطوعاً صدوره عن المعصوم عليه السلام.

ويضاف أيضاً إلى المعايير معيار آخر لابد منه وهو: بعد المعرفة والاطلاع الكامل بروايات أهل البيت عليهم السلام وأحكامهم لابدّ من معرفة ولو اجمالية بفقه العامة وبالخصوص في موارد الروايات المتعارضة حتى تُعرف الرواية الّتي صدرت تقية من غيرها[1].

ولأجل هذا وماشابهه من الوضع والكذب عليهم ركز الأئمة عليهم السلام الا يكون رواتهم رواة للحديث فقط بل رعاة للعلم ويدروه دراية عن بصيرة، ولعل هذا هو المقصود من قولهم عليهم السلام :

«لا نعدُّ الرجل منكم فقيهاً حتى يعرف لحن حديثنا».

هذا من جهة السند والمتن بصورةٍ كليةٍ.

وهناك معايير أُخر لابدّ من ملاحظتها عند التقييم النهائي للمتن وهي:

أولاً: ألّا يخالف كتاب الله المجيد.

ثانياً: ألّا يخالف السنة القطعية.

ثالثاً: ألّا يخالف الإجماع.

رابعاً: ألّا يخالف الحكم العقلي الصحيح: لا العقل الشخصي، ونريد بمخالفته مخالفة أصل من أصوله الثابته، لا الأمور العادية مثلاً.

وعلى الهامش يمكن أن يذكر انه:

أولا: لا عبرة بالأحاديث المنقولة في كتب الفقه والتصوف ما لم يذكر سندها فتحاسب بحسب السند، وإن كان المؤلف جليلاً، نعم لو عمل بها مشهور الفقهاء فلها حديث آخر.

ثانياً: لا يمكن تصحيح الأحاديث بالكشف وما إليه.

وأما في القضايا التأريخية والعقائديّة وأشباههما فقد اختلف القوم. والّذي يقع عليه النظر هو:

---

١ ـ انظر الوسائل: طبع مؤسسة آل البيت عليهم السلام، جزء ٢٧، الباب الرابع.

أولاً: ان المعيار الجاري في معرفة الأحكام الالهيّة يجري هنا عيناً. لكونه يولد قرباً في النفس واطمئناناً حتّى وإن كان نوعياً ولم يكن شخصياً لأنّ الشارع المقدس قد أنزله منزلة العلم تعبداً فتستقر إليه النفس أكثر، وخاصّة في الأمور العقائديّة لأنّه من أفـراد العلم فيصح الإخبار به.

ثانياً: الوثوق الشخصي والاطمئنان كذلك يجري هنا، نعم لو منعنا الشارع المقدّس من سلوك طريق بعينه في معرفة الأمور العقائديّة مثلاً فلا يصح ذلك الطريق، تبعاً لذلك، وذكرنا الأمور العقائديّة دون غيرها لأن مظنة تحديد الطرق فيها أكثر، وإلّا فالحديث في غيرها هو الحديث.

نعم لو اختلف النقل مع العقل الصريح الواضح فلابدّ من تأويل النقل عليه وإلّا تترك معرفته لأهلها.



الفصل الثالث

مدى حجيّة الكتب الحاوية للأخبار ومدى حجيّة رواياتها:

هنا نرى ان القوم قد اختلفوا أشدّ الاختلاف.

فبين من يصحح ما جاء في كتب معينة، وهم الجمهور من العلماء فيذهبون إلى صحة ما جاء في الصحاح الستة دون النظر إلى الراوي أو سلسلة الرواة.

فمادام الخبر موجوداً فيها فهو حجة سواءٌ أكان في الأمور الفقهية، أم الأمور العقائديّة والتاريخ وأشباههما.

وبين علماء آخرين ذهبوا وسلكوا طرقاً أُخرىٰ لاستنباط أحكامهم وهؤلاء بين من يقول بحجيّة ما حوته كتب أربعة ورد فيها عن المعصومين أحاديث متنوعة، ربما حوى واحداً منها أكثر من الصحاح مجتمعة، وهم الأخباريون وبعضٌ من الأُصوليّين من الخاصّة، وبين من لا يقول بذلك بل يناقش كل رواية رواية، سنداً ومتناً، وهم أغلب علمائنا الأصوليين.

فما هي الصحاح الستّة ؟

وما هي الكتب الأربعة ؟ !

القسم الأول:

الصحاح الستة

١ ـ صحيح البخاري: صاحبه الامام الحافظ أبو عبدالله محمّد بن اسماعيل البخاري

ولد ببخارى سنة ١٩٤ هـ وتوفي قرب سمرقند سنة ٢٥٦ هـ[١] وعلى هذا يكون عمره حوالي ٦٢ سنة، وكان جدّ أبيه (مغيرة) مجوسيّاً ثمّ أسلم.

قالوا أول مصنف في الصحيح المجرد صحيح البخاري ثم مسلم، وهما أصح الكتب بعد القرآن الكريم والبخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد[٢].

وقال آخر «وصحيحه أصح كتب السنة، وأحاديثه سبعة آلاف ومئتان وخمسة وسبعون - ٧٢٧٥ - باسقاط المكرر أربعة الآف وقيل غير ذلك»[٣].

وقد اعتمد على عدالة سلسلة الرواة في نقل أحاديثه على ما ذُكر.

٢ - صحيح مسلم: صاحبه الامام الحافظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيشابوري ولد سنة ٢٠٦ وهو توفي سنة ٢٦١ هـ.

بعد أن ذكرنا ما قاله بعضهم فيه وفي أخيره وصاحبه البخاري، ننقل قولا ثانٍ في الاطناب عليهما: «اتّفق العلماء رحمهم الله على ان أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم وتلقتهما الأمّة بالقبول»[٤].

وقال هو في بيان صحيحه وقيمته: «فأما ما كان منها عن قوم هم عند أهل الحديث متهمون أو عند الأكثر فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم ممّن اتهم بوضع الأحاديث وتوليد الأخبار، وكذلك من الغالب على حديثه المنكر أو الخلط، وعلامة المنكر في حديث المحدث إذا ما عرضت روايته للحديث على رواية غيره من أهل الحفظ والرضا خالفت روايته روايتهم أو لم تكد توافقها[٥].

---

١ - البخاري بحاشية السندي، لأبي عبدالله محمّد بن إسماعيل البخاري، الناشر دار المعرفة بيروت، لبنان.

٢ - الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، تأليف الامام الحافظ زكي الدين عبدالعظيم المنذري، المجلد الأوّل بتطبيق، مصطفى محمّد عماره، طبعه ١٩٨١م، ص ٦ من المقدمة للمعلق.

٣ - البخاري بحاشية السندي: ٣.

٤ - صحيح مسلم ١/١.

٥ - المصدر السابق: ٥.

وعدد أحاديث كتابه أربعة آلاف حديث ما عدا المكرر[١].

و «كان يستفيد من الامام البخاري».

و «اختص مسلم بجمع طرق الحديث في من روى»[٢].

٣ ـ سنن أبي داود: وهو سليمان بن الأشعث بن اسحق الأزدي السجستاني ولد سنة ٢٠٢ هـ وتوفي سنة ٢٧٥ هـ.

٤ ـ سنن الترمذي: وهو أبو عيسى محمّد بن عيسى بن سورة الترمذي ولد سنة ٢٠٩ هـ وتوفي سنة ٢٧٩ هـ وهو تلميذ البخاري، وقد روى عنه وعن مسلم.

٥ ـ سنن النسائي: وهو أبو عبدالرحمن أحمد بن علي بن شعيب الخراساني النسائي ولد سنة ٢١٥ هـ وتوفي سنة ٣٠٣ هـ.

٦ ـ سنن ابن ماجة: وهو أبو عبدالله محمّد بن يزيد القزويني، وابن ماجه هو لقب أبيه يزيد.

ولد سنة ٢٠٩ هـ وتوفي سنة ٢٧٣ هـ.

قال مقدم كتاب الترغيب والترهيب الأستاذ مصطفى محمّد عماره: «أول مصنف في الصحيح المجرد صحيح البخاري، ثم مسلم وهما أصح الكتب بعد القران الكريم، والبخاري أصحهما وأكثرهما فوائد» ثم يقول: «وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي تلك أصول خمسة لم يفتها إلّا اليسير»[٣].

وقال السبحاني: «وأما ما هو المعتمد لدى السنة ففي الدرجة الأولى هو الصحاح فهو يشمل الكتب الستة: البخاري، ومسلم، وأبي داود، والترمذي، والنسائي وابن ماجة. الّا ان العلماء اختلفوا في ابن ماجه فجعلوا الكتاب السادس موطأ الامام مالك

---

١ ـ الترغيب والترهيب، المجلد الأول من مقدمة المعلّق مصطفى محمّد عماره: ١٩.

٢ ـ المصدر السابق: ٦.

٣ ـ المصدر السابق، المقدمة: ٦.

كما قال رزين وابن الأثير، أو مسند الدارمي كما قال ابن حجر العسقلاني»[١].

وعبارة الصحيح تطلق على كتابي البخاري ومسلم، يقال في الحديث الذي روياه «رواه الشيخان» وإنما سمّيت الكتب الستة بالصحاح على سبيل التغليب، فان كتب السنن الأربعة للترمذي وأبي داود والنسائي وابن ماجة هي دون الصحيحين منزلةً وأقل منهما دقة وضبطاً ثم ان الصحيح لدى البخاري ومسلم بمعنىً واحد، وهو الحديث المسند الذي تصل أسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط حتّى ينتهي إلى رسول الله ﷺ؛ غير ان البخاري اشترط في اخراجه الحديث شرطين:

أحدهما: معاصرة الراوي لشيخه.

والثاني: ثبوت سماعه، بينما اكتفى مسلم بمجرد شرط المعاصرة».

وقد روى أصحاب الصحاح عن شيوخ كثيرين إلّا انهم اشتركوا في الرواية عن تسعة شيوخ فقط.

محمّد بن بشار بندار المولود سنة ١٦٧... والمتوفى سنة ٢٥٢.

محمّد بن المثنى أبو موسى المولود سنة ١٦٧ والمتوفى سنة ٢٥٢.

زياد بن يحيى الحساني... والمتوفى سنة ٢٥٤.

عباس بن عبدالعظيم العنبري... والمتوفى سنة ٢٤٦.

أبو سعيد الأشج عبدالله بن سعيد الكندي... والمتوفى سنة ٢٥٧.

أبو حفص عمرون يعلىٰ الفلاسي المولود سنة ١٦٠ والمتوفى سنة ٢٤٩.

يعقوب بن ابراهيم الدورقي المولود سنة ١٦٦... والمتوفى سنة ٢٥٢.

محمد بن معمر القيسي البحراني... والمتوفى سنة ٢٥٦.

نصر بن علي الجهضمي... والمتوفى سنة ٢٥٠[٢].

---

١ ـ أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية، الشيخ جعفر السبحاني: ٢٠٤ ـ ٢٠٥ نقلاً عن صبحي الصالح، علوم الحديث ومصطلحه: ٢٩٩ ـ ٣٠١.

٢ ـ نقلاً عن مقدمة الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، بتحقيق أحمد محمّد شاكر القاضي الشرعي، =

وأخيراً قال ابن روزبهان: «في آخر مطالب الفضائل متصلاً بالمطاعن».

«اتفق العلماء على ان كل ما في الصحاح الستة ـ سوى التعليقات ـ لو حلف بالطلاق انه من قول رسول الله ﷺ أو من فعله وتقريره لم يقع الطلاق ولم يحنث»[١].

هذا ما قالوه في الصحاح وعمدتها صحيح البخاري...

ولو حاولنا أن نسلط الضوء قليلاً مع رحابه الصدر والنظرة العلمية لعمودها ولثاني كتاب بعد كتاب الله تعالى الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ونتسائل بيننا وبين أنفسنا ـ بروح رياضية عالية ـ على ما يقولون هل ترىٰ تبقى تلك الهالة وهذا التقييم لهذا الكتاب الصحيح بصورة خاصة، ولتلك الكتب بصورة عامة؟!!

كما مرّ بنا ويعلم الجميع ان الصحيح عند البخاري ومسلم هو الحديث المسند الذي اتصل اسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط ـ لاحظ العدل الضابط حتى ينتهي إلى رسول الله ﷺ.

فهل كان مروان بن الحكم عدلاً ضابطاً؟ وهو الوزغ ابن الوزغ؟[٢].

= دار احياء التراث العربي، بيروت: ٨١ وذكر في الهامش انه وجد هذا الحصر في «مجموعة فوائد حديثية» وهي مخطوطة قديمة...

وقد أضاف لهم في الهامش في الصفحة التالية عاشراً وهو ابراهيم بن سعيد الجوهري إلّا انه ذكر انه لم يذكره لأنه لم يجد دليلاً على ان البخاري روى عنه.

١ ـ نقلاً عن كتاب رجال السنة، الشيخ محمّد حسن المظفر: ٥٨.

٢ ـ انظر بعض القول فيه وفي أبيه والتصريح بهذا الأمر: العقد الفريد ٢٩٢/٢؛ الصواعق المحرقة: ١٧٩؛ الدر المنثور، السيوطي ١٩١/٤، ٤١/٦؛ سير أعلام النبلاء ٨٠/٢؛ أسد الغابة ٣٤/٢؛ السيرة الحلبية ٢١٧/١؛ وأخيراً كتاب الغدير ٢٤٥/٨.

جاء عن نعيم بن حماد انّه قال: حدّثنا عبدالرزاق، عن أبيه، عن ميثا مولى عبدالرحمن بن عوف، قال: كان لا يولد لأحد مولود إلّا أتى به النبي ﷺ فدعا له، فأدخل عليه مروان بن الحكم فقال الوزغ الملعون ابن الملعون هذا ما أورده ابن طاووس في الباب الخامس والعشرين فيما ذكره نعيم بن حماد من لعن النبي ﷺ لبني أميّة، من كتابه الملاحم والفتن وقد ذكر في أوّل حديثه انّه نقل من كتاب الفتن تأليف نعيم الخزاعي: «لأنّه أقرب عهداً بالصحابة والتابعين وقد زكّاه جماعة من المفسرين فانّه ممّن روى عنه البخاري كما ذكر ذلك الخطيب في تاريخ بغداد وذكر باسناده إلى =

وهل كان أبو سفيان عدلاً ضابطاً؟!

وهل كان معاوية صاحب الفئة الباغية وقاتل حجر بن عدي وأصحابه ومن أسّس السبّ لعليّ عليه السلام وقد بقي ذلك لمدة ثمانين عاماً وهو قبل ذلك من الشجرة الملعونة في القران، هل كان معاوية عدلاً ضابطاً؟ أو صاحبه.

عمرو بن العاص؟!

وقد كان ـ هنا ـ عمرو أحد من يؤذي رسول الله صلى الله عليه وآله بمكة ويشتمه ويضع في طريقه الحجارة؛ لأنّه صلى الله عليه وآله كان يخرج من منزله ليلاً فيطوف بالكعبة وكان عمرو يجعل له الحجارة في مسلكه ليعثر بها، وهو أحد القوم الذين خرجوا إلى زينب ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله لما خرجت مهاجرة من مكة إلى المدينة فروّعوها وقرعوا هودجها بكعوب الرماح حتى أجهضت جنيناً ميتاً من أبي العاص بن الربيع بعلها، فلمّا بلغ ذلك رسول

= ابراهيم بن عبدالله بن الجنيد، قال سمعت يحيىٰ بن معين وسئل عن نعيم بن حمّاد، فقال ثقة. وذكر الخطيب كذلك باسناده إلى علي بن الحسين بن حيان، قال: وجدت في كتاب أبي بخط يده قال أبوزكريا حدّثنا نعيم بن حمّاد ثقة صدوق رجل صدق أنا أعرف الناس به كان رفيقي بالبصرة كتب عن روح بن عباده خمسين ألف حديث. وروى باسناده إلى أبي مسلم صالح بن أحمد بن عبيدالله العجلي، حدّثني أبي قال: نعيم بن حماد المروزي ثقة».

بتصرف الملاحم والفتن السيد ابن طاووس منشورات رضي: ١٨.

«وقال زهير بن محمّد عمّ صالح بن أبي صالح، قال: حدّثني نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه، قال: كنا مع النبي صلى الله عليه وآله فمرّ الحكم بن أبي العاص فقال النبي صلى الله عليه وآله: «ويل لأمّتي ممّا في صلب هذا» ثمّ ان النبي صلى الله عليه وآله لعنه وما ولد، وغرّبه عن المدينة فلم يزل خارجاً عنها بقية حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وخلافة أبي بكر وعمر».

«وكان الحكم هذا يقال له طريد رسول الله ولعينه، وهو والد مروان بن الحكم».

«وقد قالت عائشة لمروان بن الحكم: «أشهد أن رسول الله صلى الله عليه وآله لعن أباك وأنت في صلبه»».

«وكان رجلاً لا فقه له، ولا يُعرف بالزهد، ولا برواية الاثار، ولا بصحبة، ولا ببعد همّة».

المصدر: النزاع والتخاصم في ما بين بني امية وبني هاشم، الشيخ الامام الحافظ تقي الدين أبي محمّد وأبي العباس أحمد بن علي بن عبدالقادر المقريزي الشافعي، الناشر مكتبة الاهرام مصر: ٢٤ ـ ٢٥.

الله ﷺ نال منه وشقّ عليه مشقة شديدة ولعنهم.

وقد كان عمرو بن العاص يهجو رسول الله ﷺ هجاء كثيراً وكان يعلمه صبيان مكة فينشدونه ويصيحون برسول الله ﷺ إذا مرّ بهم رافعين أصواتهم بذلك الهجاء، فقال رسول الله ﷺ وهو يصلي عند الحجز: اللهم إن عمرو بن العاص هجاني ولست بشاعر، فألعنه بعدد ما هجاني[١].

عمرو بن العاص؟

وهل النعمان بن بشير الأنصاري الذي كان مع معاوية قائد البغاة بل مع ابنه يزيد رأس الفجور ملازماً له إلى آخر لحظة كان بذلك عدلاً ضابطاً؟

ولو تنزّلنا عما أثبته العلّامة الشيخ محمود أبورية في كتابه شيخ المضيرة أبو هريرة - ان هذا الأساس لكتب الرواة هو أساس من رمل ينهار بمجرد تسليط شيء عليه.

مع هذا كله بل الأدهى من ذلك انه لم يرو ولا رواية واحدة عن الحسن ولا عن الحسين عليهما السلام[٢]: «ولم يذكر البخاري لا الصادق، ولا الكاظم، وكذا الرضا والجواد التقي، والهادي النقي، والحسن العسكري الزكي، وقد احتج بمروان بن الحكم وعمران بن حطان وعكرمة البربري وغيرهم من أمثالهم[٣]..[٤].

---

١ ـ شرح نهج البلاغة ٢٩١/٦.

٢ ـ دراسات في الحديث والمحدثين، هاشم معروف الحسيني، دار التعارف، بيروت ١٩٧٨م، ط، ص ١٠٣ وقد ذكر ذلك أيضاً صاحب المراجعات: ٢٩٦، الطبعة العشرون طبعة القاهرة عام ١٩٧٩م، السيد عبدالحسين شرف الدين طاب ثراه.

٣ ـ دراسات في الحديث والمحدثين، هاشم معروف الحسني، دار التعارف، بيروت ١٩٧٨م ط، ص ١٠٣، وقد ذكر ذلك أيضاً صاحب المراجعات: ٢٩٦، الطبعة العشرون ١٩٧٩م، السيد عبدالحسين شرف الدين قدس سره.

٤ ـ راجع الفصول المهمة، السيد عبدالحسين شرف الدين: ٣٣٩ ـ ٣٤٠، لتر أسماء كثير من أعلام أهل البيت والعترة الطاهرة من الذين أعرض عنهم ولم يرو عنهم أصلاً.

وقد يقال ابن أبي حاتم: سمعت أبا زرعة وسُئل عن جعفر بن محمد عن أبيه، وسهيل عن أبيه، والعلاء، عن أبيه أيّها أصحّ؟! قال: لا يُقرن جعفر إلى هؤلاء، وسمعت أبا حاتم يقول: «جعفر لا يسأل عن مثله» سير أعلام النبلاء ٥٧/٦، شيخ الشريعة الاصفهاني، ص ٤٠ الهامش ٢.

« فيا عجبا من البخاري على ما ذكر في ترجمته: يتوضأ ويصلّي عند كتابة كل حديث ثمّ يروي عن مروان بن الحكم عدوّ رسول الله ﷺ، قاتل طلحة، ويروي عن طائفة غير معلومة الاسلام كما قاله يحى بن سعيد شيخ المشايخ وإمام الأئمة في حديث السنة وطائفة من الرجال ضعفهم نفس البخاري في كتابه « الضعفاء » وأورد أسماءهم، ثمّ خرج روايتهم في الصحيح ».

بل أقف مبهوتاً متحيراً وكلى تعجب أطيل النظر بين قول ابن حجر العسقلاني عن الامام الصادق عليه السلام إذ يقول فيه: « نقل الناس عنه من العلوم ما سارت به الركبان وانتشر صيته في جميع البلدان، وروى عنه الأئمة الأكابر كيحيى بن سعيد، وابن جريح، ومالك، والسفيانيين، وأبي حنيفة، وشعبة، وأيوب السختياني ـ كذا ».

وقد مرّ بك ما ورد عن أبي زرعة وعن أبي حاتم فيه عليه السلام فاقف بين ذلك كلّه مبهوتاً متعجباً وبين البخاري الذي لم ينقل ولا رواية واحدة عنه!!!!!

بينما روى عن أبي هريرة ـ ٤٤٦ ـ حديثاً[1] وقد روى عن عائشة ـ ٢٤٢ ـ حديثاً ولم يرو عن فاطمة الزهراء بضعة المصطفى ﷺ لم يرو إلّا حديثاً واحداً.

وقد امتنع الحافظان الكبيران أبو زرعة الرازي[2]، وأبو حاتم الرازي[3]، لأجل

---

١ ـ أبو هريرة الدوسي، أحد أصحاب معاوية وشيعته، روى عن النبي خمسة الاف وثلاثمائة وأربعة وسبعين حديثاً روى منها البخاري أربعمائة وستة وأربعين حديثاً.

وأبو هريرة هذا لم تتجاوز صحبته للنبي سنة وبضعة أشهر، بينما كبار الصحابة الذين لازموا النبي ﷺ من يوم بعثه إلى لحظة انتقاله للرفيق الأعلى ـ وذكر أسماء ستة منهم ـ لم يرووا عنه ما يزيد عن مائة حديث رواها البخاري، إن في ذلك لعبرة ». بتصرف عن نظرية عدالة الصحابة: ١٠٥، الاستاذ أحمد حسين يعقوب.

٢ ـ الامام سيد الحفّاظ عبيدالله بن عبدالكريم بن يزيد بن فروخ محدّث الريّ (٢١٠ ـ ٢٦٤ هـ) وصفه كتاب التراجم والسير بأنه سيد الحفاظ لقوة حفظه الّتي تميّز بها بين أقرانه من أهل الحديث.

وقيل عنه: كلّ حديث لا يعرفه أبو زرعة ليس له أصل.

وانظر كذلك طبقات الحنابلة ١٩٩/١؛ ابن الأثير ٣٢١/١؛ تاريخ بغداد ٣٢٦/١٠ طبقات =

انحراف البخاري في العقيدة بنظرهما، امتنعا عن الرواية عنه.

وقد أورد الذهبي البخاري في كتابه الضعفاء بل قد ذكر تكلم الامام الكبير محمد بن يحيى الذهلي فيه، وطعنه به.

وذكر في كتابة «سير أعلام النبلاء»[٤] ان الامام الذهبي أخرج البخاري ومسلماً من مدينة نيسابور.

وقد كانت طريقته في الكتابه كما نقلوا عنه في النفس منها شيء فقد روى الخطيب البغدادي عنه انه قال: رب حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام، ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر، فقيل له: يا أبا عبدالله بكماله؟ فسكت[٥].

وقد ذكر ابن حجر أن أبا إسحاق ابراهيم بن أحمد المستملي قال: انتسخت كتاب البخاري من أصله الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري، فرأيت فيه أشياء لم تتم، وأشياء مبيضة، منها تراجم لم يثبت بعدها شيئاً ومنها أحاديث لم يترجم لها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض[٦].

وذكر الشيخ محمد أبو رية في أضوائه ان علماء الرجال تكلموا في ثمانين رجلاً من رجالاته واتهموهم بالضعف[٧].

ويقول الدكتور أحمد أمين: «إنّ بعض الرجال الّذي روى عنهم غير ثقات وقد

= الحفاظ ٥٧٧/٢.

وقد قال الذهبي عنه: «لعجبني كثيراً كلام أبي زرعة في الجرح والتعديل، يبني عليه الورع والمخبرة» سير أعلام النبلاء، الذهبي ٧٣/١٣.

٣ ـ محمد بن ادريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي (١٩٥ ـ ٢٧٧ هـ) أحد أئمة الحفاظ العارفين بعلل الحديث والجرح والتعديل وهو قرين البخاري ومسلم، من تصانيفه طبقات التابعين، كتاب الزينة تعالى في بغداد، انظر تاريخ بغداد ٧٣/٢، طبقات

٤ ـ ٤٥٥/١.

٥ ـ ذكر ذلك في مقدمة أبي الصلاح: ١٠٠، ومثله في هدى الساري: ٤٧٨.

٦ ـ مقدمة فتح الباري: ٨.

٧ ـ أضواء على السنة المحمدية، الشيخ محمود أبو رية: ٣٠٢.

ضعف الحفاظ من رجال البخاري نحو الثمانين »[١].

« ولعلّ من أوضح المثل في ذلك عكرمة مولى ابن عباس وقد ملأ الدنيا حديثاً وتفسيراً، فقد رماه بعضهم بالكذب، وبأنّه يرى رأيي الخوارج، وبأنه كان يقبل جوائز الأمراء ورووا عن كذبه شيئاً كثيراً، فرووا ان سعيد بن المسيب قال لمولاه ـ برد ـ: لا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عباس، وأكذبه سعيد بن المسيب في أحاديث: إنّ عكرمة كذاب يحدّث غدوة بحديث يخالفه عشية...» « فالبخاري ترجم عنده صدقه ـ ولعلّه لبغض علي عليه السلام ـ فهو يروي له في صحيحه كثيراً، ومسلم ترجّح عنده كذبه، فلم يرو له إلّا حديثاً واحداً في الحج، ولم يعتمد عليه وإنما ذكره تقوية »[٢] « كما يؤخذ عليهم أنهم عنوا بالسند أكثر من عنايتهم بالمتن، فقد يكون السند مدلساً تدليساً متقناً فيقبلونه مع أن العقل والواقع يأبيانه، بل قد يعده بعض المحدّثين صحيحاً لأنهم لم يجدوا فيه جرحاً، ولم يسلم البخاري ولا مسلم من ذلك.

وربما لو امتحن بمحك أصول الاسلام لم يتفق معها وإن صح سنده »[٣].

نضرب مثالاً واحداً علىٰ ذلك فقال في كتاب الذبائح «... أخبرنا موسى بن عقبة قال: أخبرني سالم أنه سمع عبدالله يحدّث عن رسول الله: انه زيد بن عمرو بن نفيل بأسل بَلْدَح ـ وذلك قبل أن ينزل على رسول الله صلى الله عليه وآله ـ الوحي ـ فقدّم إليه رسول الله صلى الله عليه وآله سفرة فيها لحم، فأبىٰ يأكل منها ثمّ قال: إني لا آكلُ ممّا تذبحون على انصابكم، ولا اكل إلّا ما كرتم اسم الله عليه »[٤].

« وفي حديث زيد بن حارثة عند أبي يعلي والبزار وغيرهما، قال: خرجت مع

---

١ ـ ضحى الاسلام، د. أحمد أمين: ١١٧، وكذلك راجع كتاب « الافصاح عن أحوال رجال الصحاح » للشيخ محمّد حسن المظفر، إذ يقوم الكتاب ببيان الذين طعنهم علماء الجرح والتعديل عند العامة من رجال كتب الصحاح الستة.

٢ ـ ضحى الاسلام ٢/١١٧ ـ ١١٨ بتعبير ضعيف.

٣ ـ ظهر الاسلام، د. أحمد أمين: ٢/٤٨.

٤ ـ صحيح البخاري ٦/٢٢٥، كتاب الذبائح، باب ما ذبح على النصب والأصنام.

رسول الله ﷺ يوماً من مكة وهو مر في مذبحنا شاة [ذمجت] على الأصنام فاذبحناها فلقينا زيد بن عمرو فذكر الحديث مطولاً فقال في زيد: إني لا اكل ممّا لم يذكر اسم الله عليه »[1] .. [2].

وقد قال الأستاذ أحمد أمين في كتابه فجر الاسلام: « وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد عنوا فيها بنقد الاسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن، فقال ان نظفر بنقد من ناحية ما نسب إلى النبي ﷺ لا يتفق والظروف التي قيل فيها أو أن الحوادث التاريخية والثابتة تناقضه، أو أن عبارته تخالف المألوف في تعبير النبي ﷺ. ولم نظفر منهم في هذا الباب بعشر معشار ما عنوا به في جرح الرجال وتعديلهم، حتى نرى البخاري على جليل قدره يثبت أحاديث دلت الحوادث الزمنية والمشاهدة والتجربة على أنها غير صحيحة كحديث (لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة نفس منفوسة[3].

وقد ورد هذا الحديث عن أبي سعيد الخدري بعد أن سأل بعضهم الرسول ﷺ بعد ما رجع من غزوة تبوك عن قيام الساعة.

وقد رأى علماء الحديث ما شحنت به كتب الحديث من أوهام وخيالات لذا تجرّأ بعضهم فطالب بتنقيح المضمون والاعتناء بذلك ورفض ما يخالف العقل والنقل المتواتر والضرورات الاسلامية، وقد وضع ابن القيم الجوزية قواعد لمعرفة الحديث الموضوع عندهم من بينها فساد المعنى وهي تلك الأحاديث الّتي لا يقبل الواقع ولا يرتضيها الحسن، أو إذاكان الحديث يخالف الوقائع التاريخية أو اقترن بقرائن ثبت بطلانها فـ« إذا رأيت الحديث يباين المعقول، أو يخالف المنقول، أو يناقض الأصول فاعلم انّه حديث

---

١ ـ فتح الباري شرح البخاري ٥١٨/٩.

٢ ـ فانظر تر العجب حيث انه يُفضّل زيد بن عمرو بن نفيل على النبي الكريم ﷺ وراجع حول هذا وغيره الكثير الكثير (القول الصراح في البخاري وصحيحه الجامع) تأليف فقيه الطائفة المحقّة شيخ الشريعة الإصفهاني.

٣ ـ ص ٢١٧ وقد رواه البخاري ١٤٥/١ وقد ورد هذا الحديث كذلك في صحيح مسلم ٩١/١٠.

موضوع »[١] ولكثرة ما ورد من المعاني المخالفة للذوق الاسلامي العام، ولارتباك الحديث عندهم لجأ الامام أبو حنيفة لمخالفة المتون في كثير من الأحيان وأخذ يلجأ إلى القياس، (ولم يلجأ إلى ركن الله الوثيق وهم حملة الكتاب والسنة المطهرة النقيّة أعني بهم آل بيت النبوة ومعدن الرسالة عليهم السلام مع الأسف الشديد).

ولذا قال صاحب المنار في نقده لحديث ورد في البخاري: (ليس ورود هذا الحديث في البخاري دليلاً على ان النبيّ صلى الله عليه وآله قاله مع منافاته للعلم وعدم امكانية تأويله) ثم أضاف (كم من الصحيحين من أحاديث اتضح للعلماء غلط الرواة فيها، وكم فيها من أحاديث لم يأخذ بها الائمة في مذاهبهم »[٢].

وقد انتقد النقّاد كثيراً حديثاً أخرجه البخاري ومسلم عن عائشة: «أن النبي سُحِر، وقد سحره رجل يهودي من بني زريق يقال له لبيد بن الأعصم، حتى كان رسول الله يخيل إليه انه يفعل الشيء وما يفعله».

وقد جاء هذا الحديث في الصحيحين مطولاً عن عائشة أنها قالت: «أن النبي صلى الله عليه وآله قال لها: (جاءني رجلان فقعد أحدهما عند رأسي والاخر عند رجلي، فقال الذي عند رأسي للذي عند رجلي، أو الذي عند رجلي للذي عند رأسي: ما وجع الرجل؟ قال: مطبوب. قال: فمن طبّه؟ قال: لبيد بن الأعصم.

قال: في أي شيء؟ قال: في مشط مشاطة وجفّ طلعة ذكر. قال: فأين هو؟ قال: في بئر ذي روان. قالت: فأتاه رسول الله في أناس من أصحابه، ثم قال: يا عائشة: والله لكأن ماءها نقاعة الحناء، ولكأن نخلها رؤوس الشياطين. قالت: يا رسول الله: أفلا أحرقته؟ قال: لا، أما أنا فقد عافاني الله وكرهت أن أثير على الناس شراً فأمرت بها فدفنت»[٣].

وقد تعرض هذا الحديث للنقد قديماً وحديثاً وأنكرته المعتزلة. وردّ عليهم النووي

---

١ ـ تدريب الراوي، السيوطي: ١٨٠.
٢ ـ تفسير المنار، رشيد رضا ٤٥٦/١٨.
٣ ـ صحيح البخاري ٦١/٢؛ صحيح مسلم ١٧٦/١٤.

في شرح مسلم، فقال: «وقد أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث، فزعموا أنه يحط من منصب النبوة ويشكك بها، وأن تجويزه يمنع الثقة بالشرع». ثم يقول: «وهذا الذي ادعاه هؤلاء المبتدعة باطل لأن الدلائل القطعية قد قامت على صدقه وصحته».

(وهذا القول عن صحة الحديث إنما يستند إلى الاعتقاد بصحة الاسناد ولا يستند إلى صحة المضمون. فالمضمون غير مقبول بالنسبة لمقام النبوة ولا يصح أن يقال عن النبي ﷺ أنه كان يخيل إليه أنه يفعل الشيء وما يفعله. وقد كان المعتزلة بنقدهم، للبحث أكثر حرصاً على سمعة النبي ﷺ من البخاري الذي أخرج هذا الحديث ووصف النبي ﷺ بدخول الوهم إلى نفسه، وكان عليه أن لا يخرجه في كتابه لأن روايته لا تخدم الاسلام في شيء)[1].

وبعد أن يُقدِّم لنا الكاتب المصري صالح الورداني الروايات المروية عن عائشة في البخاري ومسلم حول وفاة الرسول ﷺ، وكيفية تغسيله، ويثنيها بذكر الروايات الّتي تروى في الكتب المعتبرة الاخر حول الموضوع نفسه يقول: «أمّا الروايات الّتي تناقض روايات عائشة فهي الروايات الّتي تتحدث عن تغسيل الامام علي عليه السلام للرسول، ووفاته بين يديه.

ويلاحظ ان هذه الروايات لم تروها كتب الصحاح مثل البخاري ومسلم، وإنّما رواها ابن سعد في طبقاته، وأحمد في مسنده، والطيالسي وغيره؛ امّا الأحاديث الّتي روتها عائشة فقد رواها البخاري ومسلم.

والهدف من وراء هذه الأمر هو دفع المسلمين الى تبنّي موقف عائشة، وبمعنىً آخر تبنّي الخط الأموي، والتشكيك في خط آل البيت حيث ان البخاري ومسلم محل ثقة المسلمين لصحة أحاديثهما واجماع الأمّة عليهما»[2].

«والحق ان تقديم البخاري ومسلم على غيرهما من كتب الأحاديث، إنّما هي قصية

---

١ ـ الأستاذ ابراهيم فوزي، تدوين السنة، نقد الحديث من جهة المتن.

٢ ـ صالح الورداني، السيف والسياسة، ط ١ سنة ١٩٩٦، القاهرة: ٤٣.

سياسية في المقام الأول، ولا صلة لها بالشرع.

فهذان الكتابان يخدمان خط بني امية، وخط الحكام، ويعادلان خط آل البيت عليهم السلام.

وان كان موقف البخاري أشدّ عداءاً من موقف مسلم، إلّا انّ موقف مسلم أشدّ عداءاً من الكتب الأُخر.

والباحث في مسألة الإجماع على صحة هذين الكتابين سوف يتبين له ان مسألة الاجماع هذه مشكوك فيها»[١]. [٢]

«وما كلّف الله مسلماً أن يقرأ صحيح البخاري ويؤمن بكلّ ما جاء فيه، وإن لم يصح عنده، أو اعتقد انه ينافي أصل الاسلام، وليس البخاري هو ورواته معصومين عن الخطأ، وليس كل مرتاب في شيء في روايته كان كافراً»[٣].

---

١ ـ صالح الورداني، السيف والسياسة، ط ١ سنة ١٩٩٦، القاهرة: ٤٣.

٢ ـ وسننقل في القسم الثاني من الفصل الرابع كثيراً من الأمثلة على صحة هذا التعليل في تقديم هذين الكتابين على غيرهما.

٣ ـ الأستاذ رشيد رضا، تفسير المنار ٥١/٢٩.

القسم الثاني:

الكتب الأربعة

«نبغ من أصحاب الصادق عليه السلام جم غفير، وعدد كثير كانوا ائمة هدى ومصابيح دجى وبحار علوم، ونجوم هداية، والذين دونت أسماؤهم وأحوالهم في كتب التراجم منهم أربعة الاف رجل من العراق والحجاز وفارس وسوريا، وهم أولوا مصنفات مشهورة لدى علماء الامامية من جملتها الأصول الأربعمائة[١] وهي أربعماءة مصنف لأربعمائة مصنف كتب من فتاوي الصادق عليه السلام على عهده فكان عليها مدار العلم والعمل من بعده، حتى لخصها جماعة من أعلام الأمة، وسفراء الأئمّة، في كتب خاصة تسهيلاً للطالب، وتقريباً على المتناول، وأحسن ما جمع منها الكتب الأربعة الّتي هي مرجع الإمامية في أصولهم وفروعهم من الصدر الأوّل إلى هذا الزمان وهي: الكافي، والتهذيب، والاستبصار، ومن لا يحضره الفقيه[٢].

«ان جميع علماء الإمامية أجمعوا على اعتبار الكتب الأربعة واعتمادها والعمل بها، والشهادة بكونها منقولة من الأصول الأربعمائة المجمع عليها المعروضة على الأئمة عليهم السلام كما صرّح الشهيد الثاني والشيخ بهاء الدين في درايتهما»[٣].

هذه هي الكتب الأربعة وكما رأينا فيما مرّ من كلمات انه قد: «ذهب علماؤنا من الأخباريين إلى صحّة ما جاء في الكتب الأربعة لوجود القرائن المفيدة للاطمئنان بصدورها عن المعصوم عليه السلام، منهم: الشيخ يوسف البحراني صاحب الحدائق، والشيخ محمد الحسن الحر صاحب وسائل الشيعة والفيض الكاشاني صاحب كتاب

---

١ ـ حول بيان هذه الأصول للتوسعة راجع كليات في علم الرجال للشيخ جعفر السبحاني: ٤٨٠.

٢ ـ المراجعات، السيد عبدالحسين شرف الدين: ٢٩٩.

٣ ـ الفوائد الطوسيّة، الشيخ محمد بن حسن الحر العاملي، المطبعة العلميّة، قم المقدسة: ١٠.

الوافي وقد ذكروا الذلك وجوهاً عدّة ذكروها في مقدمات كتبهم ووافقهم على ذلك بعض علماؤنا الأصوليين، وذهب علمائنا من الأصوليين إلى صحة ذلك التقسيم ـ ويقصد ما ذكره قبل ذلك من تقسيم الحديث إلى الصحيح، والحسن، والموثق، والضعيف. وهي المسماة بأصول الحديث ـ وإلى عدم صحة ما جاء في الكتب الأربعة»[1] لا مطلقاً بل يَقصدُ على الآخذ منها ان يرجع إلى كل روايةٍ فيرى سندها فإن صحّ أخذَ بها وإلّا تركها لعدم صحتها.

❊ ❊ ❊

---

١ ـ قواعد الحديث، السيد محي الدين الغريفي، مطبعة الآداب، النجف الأشرف: ١٥.

الكتب الأربعة

الكافي:

صاحبه الشيخ محمد بن يعقوب الكليني ٢٣٩ هـ.

وقد استخرج أحاديثه من الأصول المعتبرة.

ويُعدُّ الكافي أوّل موسوعةٍ حديثية لأهل البيت عليهم السلام.

ويمتاز بجودة تبويبه وحسن أدائه ويكونه ناقلاً للحديث كما هو، ولم ينقل بالمعنى.

ونترك المجال للعلماء في الثناء عليه:

«هو من أجَلّ الكتب الأربعة .. لم يُكتب مثله في المنقول من آل الرسول»[1].

«والكافي أقدمها وأعظمها وأحسنها وأمتنها، وفيه ستة عشر ألف ومائة وتسعة وتسعون حديثاً وهي أكثر ممّا اشتملت عليه الصحاح بأجمعها»[2].

بعد أن قال فيه الشيخ المفيد رحمه الله «هو من أجل كتب الشيعة وأكثرها فائدة»[3].

وقال فيه الشيخ الكليني رحمه الله في كتابه الفهرست: «ان كتاب الكافي هو أصح الكتب الأربعة».

من لا يحضره الفقيه:

صاحبه أبو جعفر محمّد بن علي بن الحسين بن بابوية القمي الملقب بالصدوق، المتوفى سنة ٣٨١هـ.

---

١ ـ الذريعة، الشيخ آغا بزرگ الطهراني، ٢٤٥/١٧.

٢ ـ المراجعات، السيد عبدالحسين شرف الدين: ٢٩٩.

٣ ـ تصحيح الاعتقاد، ط ١: ٧٠.

أحاديثه: خمسة الآف وتسعمائة وثلاثة وستون حديثاً.

التهذيب والاستبصار:

وكلاهما لشيخ الطائفة أبي جعفر محمّد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي. المولود سنة ٣٨٥هـ والمتوفى سنة ٤٦٠هـ.

وكتابه تهذيب الأحكام شرح لكتاب استاذه الشيخ المفيد ﷺ المسمى بالمقنعة.

وفيه تركيز كبير على روايات الأحكام.

وقد بلغت أبوابه (٢٩٠) باباً وأحاديثه (١٣٥٩٠) حديثاً.

وأما كتاب الاستبصار فأحاديثه (٥٥١١) حديثاً[١].

❊ ❊ ❊

١ ـ المراجعات، السيد عبدالحسين شرف الدين: ٢٩٩.

الفصل الرابع

نظرة حول الحديث عند أهل السنة والجماعة:

« وممّا كشف عنه البحث ان كتابة الحديث لم تقع إلّا في القرن الثاني ».

« ولأن الحديث لم ينشأ تدوينه إلّا في القرن الثاني كما قلنا، وكتبه المشهورة بين جمهور أهل السنة وهي البخاري ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي لم تظهر إلّا في القرنين الثالث والرابع، وما فيها من الأحاديث قد روى عن طريق الآحاد الذي لا يعطي إلّا الظن، فإن علماء الأمّة لم يتلقوا أحاديثها بمحض التسليم والإذعان كما تلقوا ما جاءهم من آيات القرآن، ولا اعتبروها من الأخبار المتواترة التي يجب الأخذ بها ولا يجوز لأحدٍ ان يخالف عن أمرها، وإنما طاروا عليها بددا واختلفوا فيها طرائق قدداً فالمتكلمون وعلماء الأصول: لما كان الخبر عندهم ينقسم إلى متواتر وآحاد ـ وكتب الحديث كلّها آحاد فقد ردوا كل حديث لا يتفق مع ما ذهبوا إليه من أصول وما وضعوه من قواعد.

وممّا اتّفق عليه جميع النظار ان أحاديث الآحاد لا يؤخذ بها في العقائد مهما قويت أسانيدها وتعددت طرقها.

وأما مقلدة المذاهب الذين يسمون أنفسهم علماء الفقه: فقد كبلهم التقليد فلم يعنوا بكتب الحديث الّتي ظهرت بعد موت أئمّتهم، ولم يعطوها حقّها من البحث والدرس. وإذا وجد أحدهم من الأحاديث حتّى الواهية ما يتفق ومذهبه تشبث به، ورد ما سواه، وان كان أقوى من الحديث الّذي يعتمد عليه، وقد يأخذ ببعض الحديث ويدع بعضاً. أما ما يخالف مذهبه فينبذه ولا يقبله ولو كان ممّا رواه الجماعة (أحد الشيخين وأبو

داود، والنسائي، والترمذي).

وأما أئمّة النحو: فإنهم لم يجعلوا الحديثي من النصوص الّتي يستشهدون بها على قواعدهم في اللغة والنحو، لأنّهم استيقنوا أن النصّ الصحيح للحديث قد ضاعت معالمه، وعلى انّهم لا يأخذون بالحديث الّذي جاءهم عن نبيهم، فإنّهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب»[١].

ويؤيّد ما قاله ما جاء فيما قاله الدكتور السيّد مصطفى جمال الدين: «ان النحاة السابقين لم يشاركوا الفقهاء بالاحتجاج حتّى بالسنة القولية، مع ان رسول الله ﷺ أفصح من نطق بالضاد وذلك لسببين ادّعاهما أبو حيان وغيره من المتأخرين: وقوع التصحيف واللحن في بعض الأحاديث... وأن كثيراً ممّن يوثق بدينه ينقل الحديث بالمعنى... حتّى قال أبو حيان الأندلسي: ان الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين والكسائي، والفراء وعلي بن مبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمّة الكوفيين لم يفعلوا ذلك... وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين، وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد، وأهل الأندلس»[٢][٣].

لأن «كل ما جاء عنهم من حديث عن رسول الله إنّما كان من طريق الرواية لا من طريق الكتابة، وجرى الأمر على ذلك إلى أن جاء عهد التدوين، وكان ذلك في القرن الثاني ثم تطور فيما يلي هذا القرن من القرون، وانعقد الاجماع على ان أوّل من أمر بتدوين الحديث هو عمر بن عبدالعزيز الّذي تولى سنة ٩٩هـ. وانه كلف بذلك أبابكر بن حزم الأنصاري ولكن لم يأت خبر عن الأنصاري هذا لا صحيح ولا مكذوب بأنه ألف

---

١ ـ أضواء على السنة المحمّديّة، الشيخ محمود أبو رية: ٢٣ ـ ٢٥، بتصرف.

٢ ـ ينقله عن دراسات في العربية وتاريخها: ١٦٨ نقلاً عن شرح التسهيل.

٣ ـ الدكتور السيد مصطفى جمال الدين، بحث عنوانه «رأي في أصول النحو وصلته بأصل الفقه، مجلة تراثنا مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث، العدد ١٥ السنة الرابعة ١٤٠٩هـ: ٣٥٣.

كتاباً في هذا التدوين، وقد ذكروا ان أول كتاب دون في الحديث هو موطأ مالك المتوفي سنة ١٧٩ هـ.

والمقطوع به الّذي لا يختلف عليه اثنان، ولا يحتاج في اثباته إلى برهان، انه لم يدون كتاب في الحديث في القرن الأول»[١].

«ولعلّ السر في ذلك اختلاف الصحابة في اباحة كتابة العلم وعدمها، فكرهها (كما عن العسقلاني في مقدمة فتح الباري وغيره) عمر بن الخطاب وجماعة آخرون»[٢].

ومن أقدم من ألّف في تاريخ تدوين الحديث الخطيب البغدادي في كتابه «تقييد العلم».

يقول الشيخ محمد مهدي الاصفي «ولعوامل لا نعرفها منع عمر بن الخطاب تدوين السنة النبوية فبقيت السنة النبوية في صدور الصحابة والتابعين ويتناقلونها»[٣].

والأمر كان كما تروي عائشة عن أبيها انه بعد أن جمع خمسمائة حديث وكتبها لم ينم تلك الليلة بل يأت يتقلب في فراشه إلى أن أصبح الصباح تقول فقال لي: أي بنية هلمّي الأحاديث الّتي عندك، فجئته بها فأحرقها»[٤].

وقد أرسل ابن أبي مليكة أن أبابكر جمع الناس وقال: انّكم تحدّثون عن رسول الله صلى الله عليه وآله أحاديث تختلفون فيها، والناس بعدكم أدّ اختلافاً. فلا تحدّثوا عن رسول الله شيئاً، فمن سألكم فقولوا: بيننا وبينكم كتاب الله فاستحلوا حلاله وحرّموا حرامه[٥]

وهذا يشبه ما نطق به الخليفة الثاني عمر بن الخطاب عند ما كان الرسول صلى الله عليه وآله في مرضه

---

١ ـ شيخ المضيرة أبو هريرة، الشيخ محمد أبو رية، ط ٣، ص ٢٠.

٢ ـ المراجعات، السيد عبدالحسين شرف الدين ط ٢٠، ص ٢٩١.

٣ ـ مقدمة رياض المسائل، الفقيه المدقق السيد على الطباطبائي ج ١ مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين، ١٤١٣ هـ وهي بعنوان تاريخ فقه أهل البيت، الشيخ محمّد مهدي الاصفي، ص ١٢.

٤ ـ تذكرة الحفاظ، للذهبي، المطبعة العثمانية، أفسيت دار احياء التراث العربي ١/٥.

٥ ـ المصدر نفسه ١/٣.

الأخير، طلب منهم دواة وقلم ليكتب كتاباً لن يضلّوا بعده أبداً فقال ان النبي ليهجر حسبنا كتاب الله[١].

وما أشبه اليوم بالبارحة. حيث أنشد الناس أن يأتوه بالأحاديث الّتي كثرت بزعمهم عن رسول الله ﷺ، فلما أتوه بها أمر بتحريقها[٢].

وقالوا لقرظة بن كعب حدّثنا. قال نها ابن الخطاب[٣].

فبهذا وغيره منعت كتابة أحاديث رسول الله ﷺ بل منع التحدّث بها[٤].

روى الحاكم عن عبيدالله بن أبي رافع، عن أبيه، عن النبي ﷺ، قال «لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري ممّا أمرت به أو نهيت عنه، فيقول ما أدري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه»[٥].

وروى الحاكم أيضاً عن عبيدالله بن أبي رافع ان رسول الله ﷺ قال: «لا أعرفن الرجل متكئاً يأتيه الأمر من أمري ممّا أمرت به أو نهيت عنه، فيقول: ما ندري هذا هو كتاب الله، وليس هذا فيه»[٦].

وعنه أيضاً: ان رسول الله ﷺ قال والناس حوله: «لا أعرفن أحدكم يأتيه أمر من

---

١ ـ مع اختلاف طفيف في العبارات التاريخية للمصادر الناقلة الواقعة منها ج ٤ من صحيح البخاري من كتاب المرضى ص ٥ بل ذكرها في ستة مواضع من صحيحه وصحيح مسلم في آخر الوصايا ١٤/٢، ومسند أحمد ٣٢٥/١، وغيرها.

٢ ـ الطبقات الكبرى، ابن سعد الواقدي ١٨٨/٥ في ترجمة القاسم بن محمّد بن أبي بكر.

٣ ـ تذكرة الحفاظ ٧/١، وقد ذكر الأستاذ عبدالرحمن أحمد البكري في كتاب من حياة الخليفة عمر بن الخطاب» أكثر من عشر مصادر لمنع الخليفة نشر أحاديث رسول الله ﷺ راجع ص ١٧٢ ـ ١٧٥ من كتابه المذكور.

٤ ـ راجع بحث «السنة النبويّة الشريفة، وموقف الحكام منها في القرن الأوّل الهجري للسيّد محمد رضا الحسيني في مجلة تراثنا العدد ١٠٠ منها السنة السادسة، محرم الحرام ١٤١١ هـ، ص ١١، ففيه ما لا يستغني الباحث عنه في هذا الموضوع بالذات.

٥ ـ المستدرك ١٠٨/١.

٦ ـ نفس المصدر ١٠٩/١.

أمري قد أمرت به أو نصيا عنه، وهو متكئ على أريكته فيقول ما وجدنا في كتاب الله عملنا به وإلّا فلا»[١].

وويلات ترك الحديث تدوينه أو تناقله ممّا لا يخفى على ذى لبّ[٢].

فما حال الكلام الّذي يمنع من نقله وقد مُنِعت كتابته ؟

هل يبقى محفوظاً من غير زيادة ولا نقيصة ؟

والخطأ والنسيان والسهو آفات العلم.

فضلاً عن الوضع ودواعيه السياسية والشأنية بعد ذلك والقرب من الملوك واحترام الناس...[٣].

وقد ذكر الدكتور طه حسين ان الحديث قد دسّت فيه أحاديث كثيرة: «وإنّما دست عليه لأغراض مختلفة بعضها دسه جماعة من اليهود أظهروا الاسلام والورع واخترعوا أشياء من عند أنفسهم أضافوا بعضها إلى النبي، وأضافوا بعضها إلى التوراة وليست هي من كلام النبي ولا من التوراة في شيء. وبعضها دُسّ أثناء الوعظ والقصص. وأشياء أخرى دُسّت تملّقاً للخلفاء ورجال الحكم... وأشياء أُخر اخترعها المختصمون في الكلام والفقه دفاعاً عن آرائهم... وأشياء دُسّت لنشر الدعوة لبعض الأحزاب السياسية في العصور الاولى...».

«بالاضافة إلى انّ أفراداً من الناس «أكثروا من اختراع الحديث ليلقوا في روع العامّة وبعض الخاصّة أنهم أصحاب علم غزير ومعرفة دقيقة بأقوال النبيّ وأعماله»[٤].

---

١ ـ نفس المصدر ١/١٠٩.

٢ ـ وقد حصر الشيخ جعفر السبحاني في بحوثه في الملل والنحل العوامل الرئيسية في تكوّن الفرق ونشوئها في المجتمع الاسلامي بستة عوامل الثالث منها المنع من كتابة حديث رسول الله ﷺ ونقله والتحدث به ١/٥٠ وقد أجاد في ذكره لهذا العامل المهم.

٣ ـ راجع كتاب مقباس الهداية، الشيخ المامقاني: ٤٠٦ لمعرفة أسباب وضع الحديث من خلال بيان أصناف الواضعين.

٤ ـ من كلمة د ـ طه حسين إلى الشيخ محمود أبو رية تقريضاً لكتابه «أضواء على السنّة المحمّديّة» مؤسسة الأعلمي: ٨ ـ ٩.

هذا كله ساعد على عدم ركون علماء النحو وغيرهم إلى متن الحديث كما رأينا.

«كل هذا الذي أورده ابن عبدالبرّ وأمثاله ممّا رواه غيره كإحراق أبي بكر لما كتبه، وعدم وصول شيء من صحف الصحابة إلى التابعين، وكون التابعين لم يدونوا الحديث لنشره إلّا بأمر الأمراء يؤيد ما ورد من انهم كانوا يكتبون الشيء لأجل حفظه ثم يمحونه.

وإذا أضفت إلى هذا ما ورد في عدم رغبة كبار الصحابة في التحديث، بل في رغبتهم عنه، بل في نهيهم عنه، قوى عندك ترجيح كونهم لم يريدوا أن يجعلوا الأحاديث كلها ديناً عاماً دائماً كالقرآن.

ولو فهموا عن النبي ﷺ انه يريد ذلك لكتبوا، ولأمروا بالكتابة، ولجمع الراشدون ما كتب وضبطوا ما وثقوا به، وأرسلوه إلى عمالهم ليبلغوه ويعملوا به، ولم يكتفوا بالقرآن والسنة المتبعة المعروفة للجمهور بجريان العمل به ـ كذا ـ.

وبهذا سقط قول من قال ان الصحابة كانوا يكتفون في نشر الحديث بالرواية.

وإذا أضفت إلى هذا كله حكم عمر بن الخطاب على أعين الصحابة بما يخالف بعض تلك الأحاديث، ثم ما جرى عليه علماء الأمصار في القرن الأوّل والثاني من اكتفاء الواحد منهم كأبي حنيفة بما بلغة، ووثق به من الحديث وإن قل، وعدم تعينه في جمع غيره إليه ليفهم دينه ويبين أحكامه قوي عندك ذلك الترجيح»[1].

«بل تجد الفقهاء بعد اتفاقهم على جعل الأحاديث أصلاً من أصول الأحكام الشرعية، وبعد تدوين الحفاظ لها في الدواوين وبيان ما يحتج به وما لا يحتج به لم يجتمعوا على تحرير الصحيح والاتفاق على العمل به، فهذه كتب الفقه في المذاهب المتبعة، ولا سيّما كتب الحنفية فالمالكية والشافعية فيها مئات من المسائل المخالفة

---

١ ـ أضواء على السنة المحمّديّة، الشيخ محمود أبو رية: ٤٩ ـ ٥٩، وفي بعض الذي ذكر مجال للمناقشة لا نريد التعرض لها الان لأنه ليس محلها ولكننا نسأل هل يصح لهم أن يفعلوا ذلك؟!

للأحاديث المتفق على صحتها، ولا يعد أحدٌ منهم مخالفاً لأصول الدين»[1].

«وقد أورد ابن القيم في أعلام الموقعين شواهد كثيرة جداً من رد الفقهاء للأحاديث الصحيحة عملاً بالقياس أو لغير ذلك ـ ومن أغربها أخذهم ببعض الحديث الواحد دون باقيه وقد أورد لهذا أكثر من ستين شاهداً»[2].

وبهذا هبطت مكانة الحديث عند علماء الجمهور، وزاد الطين بلّه انّك إذا تصفحت كتب الحديث «الفيت فيها من الأحاديث ما يبعد أن يكون في ألفاظه ومعانيه وأسلوبه. من محكم قوله، وبارع منطقه صلوات الله عليه».

ويضيف الشيخ أبو ريّة: «وممّا راعني أني أجد في معاني كثير من الأحاديث ما لا يقبله عقل صريح، ويثبته علم صحيح، ولا يؤيده حسن ظاهر أو كتاب متواتر»[3].

فتمعّن وتدبّر في هذا كلّه[4]....[5].

وهذا كله نجم من سوء تصرف الخط الحاكم بعد رسول الله ﷺ حيث منعوا كتابة الحديث، بل كما رأينا أمروا بجمعه ثم حرقه.

---

١ ـ المصدر السابق: ٥٠.

٢ ـ المصدر نفسه.

٣ ـ المصدر السابق: ١٩، وتستطع أن تراجع هذا الكتاب لتشاهد كيف أثّر أمثال كعب الأحبار ووهب ابن منبة وعبدالله بن سلام هؤلاء الكهان كيف أثروا في المسلمين وضربوهم في صميم دينهم بما وضعوا من إسرائيليات في الحديث الشريف.

٤ ـ من أراد الاطلاع على جانب واحد من جوانب ما أخرج البخاري ومسلم والتي فيها ما لعلّه يكون تبريراً لأعمال حكام بني أميّة والعباسيين، وإن كان فيه حط لمقام وقدسية رسول الله ﷺ، ممّا لا يقبله ذوق مسلم واع ولا فردٍ سويّ فعليه بمطالعة ما نقله الدكتور التيجاني عن هذين الكتابين في كتابه الموسوم بـ(فأسألوا أهل الذكر) في الفصل السابع فيما يتعلّق بالحديث الشريف: ٢٥٩ ـ ٢٩٨، سلسلة الرحلة إلى الثقلين، اعداد مركز الأبحاث العقائديّة.

٥ ـ قال سعيد البرذعي: شهدت أبا زرعة ذكر (صحيح) مسلم، وأنّ الفضل الصائغ ألّف على مثاله، فقال: هؤلاء أرادوا التقدّم قبل أوانه، فعملوا شيئاً يتسوقون بـه. الذهبي، سير أعلام النبلاء ١٢/٥٧٠، في ترجمة الامام مسلم صاحب الصحيح.

فهم منعوا، والرسول ﷺ قد أمر.

فقد روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جدّه قال: قلت: يارسول الله اكتب كلّ ما أسمع منك؟!

قال: نعم.

قلت: في الرضا والسخط؟

قال: نعم، فانه لا ينبغي لي أن أقول في ذلك إلّا حقّاً»[1].

وورد ما يشبهه عن عبدالله بن عمرو بن العاص في مستدرك الحاكم[2].

ويؤيّد ذلك بل يدلّ عليه انّ أبابكر الخليفة أمر بتجميع ما كُتِب عنه ﷺ كما نقلنا ذلك فيما مضى، ثمّ أمر باحراقه، فلو لم يكن الرسول الكريم ﷺ قد أمر بالكتابة لما كُتب الحديث عنه مع ندرة الكتّاب في ذلك الوقت وعلى أقلّ تقدير فهو كان يعلم بأمر الكتابة ومع هذا لم ينههم عنها وهذا اقرار منه على فعلها.

فاذاً ما فعله الخلفاء كان خلافاً واضحاً لفعل واقرار رسول الله ﷺ، ونحن تتميماً للفائدة، وإكمالاً للبحث نورد الفصل الثامن لكتاب (فاسألوا أهل الذكر) للدكتور محمّد التيجاني السماوي فيما يتعلّق بالصحيحين البخاري ومسلم، بتصرّفٍ بسيط من ٢٩٩ ـ ٣٤٠.

الحقيقة أنّ البخاري ومسلم ما كانا يوماً يحلمان بما سيصل إليه شأنهما عند علماء الناس وعامّتهم.

ونحن إذ أقدمنا على نقدهما وتخريج بعض المطاعن عليهم ليس ذلك إلّا لتنزيه نبيّنا ﷺ وعدم الخدش في عصمته. وإذا كان بعض الصحابة لم يسلم من هذا النقد والتجريح للغرض نفسه، فما البخاري ومسلم بأفضل من أولئك المقربين لصاحب الرسالة.

---

١ ـ مسند أحمد ٢٠٧/٢، وأورد مثله في ٢١٥/٢.

٢ ـ مستدرك الصحيحين، الحاكم النيسابوري ١٠٥/١ ـ ١٠٦.

أذكر أنّي لقيت معارضة شديدة حتّى أُتهمت بالكفر والخروج عن الدين عند ما انتقدت البخاري في تخريجه حديث لطم موسى لملك الموت وفقأ عينه، وقيل لي: من أنت حتى تنتقد البخاري؟ وأثاروا حولي ضجّة وضوضاء وكأني انتقدت آية من كتاب الله.

والحال أنّ الباحث إذا ما تحرّر من قيود التقليد الأعمى والتعصب المقيت سوف يجد في البخاري ومسلم أشياء عجيبة وغريبة تعكس بالضبط عقليّة العربي البدوي الذي ما زال فكره جامداً يؤمن ببعض الخرافات والأساطير، ويميل فكره إلى كل ما هو غريب، وليس هذا بعيب ولا نتهمه بالتخلف الذهني فليس عصره البدائي هو عصر الأقمار الصناعية ولا التلفزيون والهاتف والصاروخ.

وإنما لا نريد أن يلصق ذلك بصاحب الرسالة ﷺ لأنّ الفرق كبير والبون شاسع، فهو الّذي بعثه الله في الأميّين يتلو عليهم آياته ويزكّيهم ويعلّمهم الكتاب والحكمة، وبما أنه خاتم الأنبياء والمرسلين فقد علمه الله علم الأولين والآخرين.

كما نلفت القارئ الكريم بأنّ ليس كل ما في البخاري هو منسوب إلى رسول الله ﷺ، فقد يخرج البخاري حديثاً للنبي ﷺ ثم يعقب عليه بآراء بعض الصحابة فيصبح القارئ يعتقد بأنّ ذلك الرأي أو الحديث هو لرسول الله في حين أنّه ليس له.

أضرب لذلك مثلاً:

أخرج البخاري في صحيحه في كتاب الحيل باب في النكاح من جزء الثامن صفحة ٦٢ قال:

عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: لا تنكح البكر حتّى تستأذن ولا الثيّب حتى تستأمر، فقيل: يا رسول الله كيف إذنها؟ قال: إذا سكتت، وقال بعض الناس إن لم تستأذن البكر ولم تزوج فاحتال رجل فأقام شاهدي زور أنه تزوجها برضاها فأثبت القاضي نكاحها والزوج يعلم أن الشهادة باطلة فلا بأس أن يطأها وهو تزويج صحيح، فانظر إلى قول البخاري (بعد حديث النبي ﷺ) وقال بعض الناس! فلماذا يصبح قول

بعض الناس (وهم مجهولون) بأنّ النكاح بشهادة الزور هو نكاح صحيح، فيتوهّم القارئ بأنّ ذلك هو رأي الرسول، وهو غير صحيح.

مثال آخر: أخرج البخاري في صحيحه من كتاب بدء الخلق باب مناقب المهاجرين وفضلهم من جزئه الرابع صفحة ٢٠٣ عن عبدالله بن عمر قال: كنّا في زمن النبي ﷺ لا نعدل بأبي بكر أحداً ثم عمر ثم عثمان ثم نترك أصحاب النبي ﷺ لا نفاضل بينهم.

إنّه رأي عبدالله بن عمر ولا يلزم به إلّا نفسه، وإلّا كيف يصبح علي بن أبي طالب وهو أفضل الناس بعد رسول الله، لا فضل له ويعده عبدالله بن عمر من سوقة الناس.

ولذلك تجد عبدالله بن عمر يمتنع عن بيعة أميرالمؤمنين ومولاهم فمن لم يكن عليّ وليه فليس بمؤمن[١]، والذي قال النبي في حقّه: «عليّ مع الحق والحقّ مع علي»[٢] وبايع عدوّ الله ورسوله وعدوّ المؤمنين الحجّاج بن يوسف الفاسق الفاجر، ونحن لا نريد العودة إلى مثل هذه المواضيع، ولكن نريد فقط أن نظهر للقارئ نفسيات البخاري ومن كان على شاكلته فهو يخرج هذا الحديث في باب مناقب المهاجرين وكأنه يشعر من طرف خفيّ إلى القراء بأن هذا رأي الرسول ﷺ بينما هو رأي عبدالله بن عمر الذي ناصب العداء للامام علي.

وسنبيّن للقارئ اللّبيب موقف البخاري في كل ما يتعلّق بعلي بن أبي طالب، وكيف أنّه يحاول جهده كتمان فضائله وإظهار المثالب له.

كما أخرج البخاري في صحيحه من كتاب بدء الخلق باب حدّثنا الحميدي، قال: حدّثنا محمّد بن كثير، أخبرنا سفيان، حدّثنا جامع بن أبي راشد، حدّثنا أبو يعلي، عن

---

١ ـ الصواعق المحرقة لابن حجر: ١٠٧.

٢ ـ صحيح الترمذي ٢٩٧/٥؛ مستدرك الحاكم ١٢٤/٣.

ألا تعجبون من هذه الأحاديث التي أخرجها البخاري وكلّها ترمي إلى هدف واحد وهو تجريد علي بن أبي طالب من كل فضيلة ألا يفهم من ذلك بأنّ البخاري كان يكتب كلّ ما يرضى بني أميّة وبني العباس وكل الحكّام الذين قاموا على أنقاض أهل البيت إنّها حجج دامغة لمن أراد الوقوف على الحقيقة.

محمّد بن الحنفية، قال: قلت لأبي: أيّ الناس خير بعد رسول الله ﷺ؟ قال: أبوبكر. قلت: ثم من؟ قال: ثم عمر، وخشيت أن يقول عثمان، قلت: ثم أنت، قال: ما أنا رجل من المسلمين.

نعم هذا الحديث وضعوه على لسان محمّد بن الحنفية وهو ابن الامام علي بن أبي طالب، وهو كسابقه الّذي روى عن لسان ابن عمر، والنتيجة في الأخير هي واحدة ولو خشي ابن الحنفية أن يقول أبوه: عثمان في الثالثة، ولكن ردّ أبيه: «ما أنا إلّا رجلٌ من المسلمين» يفيد بأنّ عثمان أفضل منه لأنّه ليس هناك من أهل السنّة من يقول بأنّ عثمان ليس هو إلّا رجلٌ من المسلمين بل يقولون كما تقدّم بأنّ أفضل الناس أبوبكر ثم عمر ثم عثمان ثم نترك أصحاب النبي ﷺ لا نفاضل بينهم، والناس بعد ذلك سواسية.

البخاري ومسلم يذكران أيّ شيءٍ لتفضيل أبي بكر وعمر.

أخرج البخاري في صحيحه من كتاب بدء الخلق باب حدّثنا أبو اليمان من جزئه الرابع صفحة ١٤٩.

وأخرج مسلم في صحيحه من كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل أبي بكر.

عن أبي هريرة قال: صلّى رسول الله ﷺ صلاة الصبح ثمّ أقبل على الناس فقال: «بينما رجل يسوق بقرة إذ ركبها فضربها، فقالت: إنا لم نخلق لهذا؛ إنّما خلقنا للحرث فقال الناس: سبحان الله! بقرة تتكلّم؟ فقال: «فإنّي أؤمن بهذا أنا وأبوبكر وعمر» وما هما ثَمَّ. «وبينما رجل في غنمه إذ عدا الذئب فذهب منها بشاة، فطلبه حتّى كأنّه استنقذها منه، فقال له الذئب: ها إنّك استنقذتها مني، فمن لها يوم السبع، يوم لا راعي لها غيري؟» فقال الناس، سبحان الله! ذئب يتكلّم؟ قال: «فإني أؤمن بهذا أنا وأبوبكر وعمر» وما هم ثَمَّ.

وهذا الحديث ظاهر التكلف وهو من الأحاديث الموضوعة في فضائل الخليفتين، وإلّا لماذا يكذب الناس وهم صحابة رسول الله ﷺ وما يقوله لهم حتّى يقول في المرّتين: أؤمن بهذا أنا وأبوبكر وعمر ثم أنظر كيف يؤكّد الراوي على عدم وجود أبي بكر

وعمر في المرّتين، إنها فضائل مضحكة ولا معنى لها، ولكن القوم كالغرقى يتشبثون بالحشيش.

والوضاعون عند ما لم يجدوا مواقف أو أحداث هامّه تذكر لهما، تتخيّل أوهامهم مثل هذه الفضائل، فيجيء أغلبها أحلاماً وأوهاماً وتأوّلات. لا تقوم على دليل تاريخي أو منطقي أو علمي، كما أخرج البخاري في صحيحه من كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ باب قول النبيي ﷺ لو كنت متخذاً خليلاً.

ومسلم في صحيحه من كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل أبي بكر.

عن عمرو بن العاص، أنّ النبي ﷺ بعثه على جيش ذات السلاسل، فأتيته فقلت: أيّ الناس أحب إليك؟ قال: عائشة، فقلت: من الرجال؟ قال: أبوها، قلت: ثم من، قال: عمر بن الخطاب فعدّ رجالاً.

وهذه الرواية وضعها الوضاعون لما عرفوا أنّ التاريخ سجّل في سنة ثمان من الهجرة يعني سنتين قبل وفاته ﷺ) بأنّ رسول الله ﷺ بعث جيشاً فيه أبوبكر وعمر بقيادة عمرو بن العاص إلى غزوة ذات السلاسل، وحتى يقطعوا الطريق على من يريد القول بأنّ عمرو بن العاص كان مقدّماً في المنزلة على أبي بكر وعمر، تراهم اختلقوا هذه الرواية على لسان عمرو نفسه للإشادة بفضل أبي بكر وعمر وأقحموا عائشة حتّى يبعدوا الشك من ناحية وحتّى تحظى عائشة بأفضلية مطلقة من ناحية أخرى.

ولذلك ترىٰ الامام النووي في شرحه لصحيح مسلم يقول: «هذا تصريح بعظيم فضائل أبي بكر وعمر وعائشة، وفيه دلالة بيّنة لأهل السنّة في تفضيل أبي بكر ثم عمر على جميع الصحابة».

وهذه كأمثالها من الروايات الهزيلة الّتي لم يتورع الدجالون لوضعها حتّى على لسان علي بن أبي طالب نفسه ليقطعوا بذلك على زعمهم حجة الشيعة الّذين يقولون بتفضيل علي بن أبي طالب على سائر الأصحاب من ناحية وليوهموا المسلمين بأنّ عليّاً لم يكن يتظلّم ولا يتشكّى من أبي بكر وعمر من ناحية أخرى، فقد أخرج البخاري في صحيحه

من كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ باب مناقب عمر بن الخطاب أبي حفص.

ومسلم في صحيحه من كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل عمر.

عن علي، عن ابن عباس، قال: وضع عمر على سريره، فتكنّفه الناس، يدعون ويصلّون قبل أن يرفع، وأنا فيهم، فلم يرعني إلّا رجل أخذ منكبي، فإذا عليّ، فترحّم على عمر وقال: ما خلفت أحداً أحبّ إليّ أن ألقى الله بمثل عمله منك، وأيم الله، إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك، وحسبت أنّي كنت كثيراً ما أسمع النبي ﷺ يقول: ذهبت أنا وأبوبكر وعمر، ودخلت أنا وأبوبكر وعمر، وخرجت أنا وأبكر وعمر.

نعم هذا وضع ظاهر يشم منه رائحة السياسة التي لعبت دورها في اقصاء فاطمة الزهراء وعدم دفنها قرب أبيها رغم أنها أول اللاحقين به. وفات الراوي هنا أن يضيف بعد قوله ذهبت أنا وأبوبكر وعمر، ودخلت أنا وأبوبكر وعمر وخرجت أنا وأبوبكر وعمر، وسأدفن أنا وأبوبكر وعمر.

ألا يتورع هؤلاء الذين يحتجّون بمثل هذه الروايات الموضوعة الّتي يكذبها التاريخ والواقع. وكتب المسلمين مشحونة بتظلّم علي وفاطمة الزهراء ممّا فعله أبوبكر وعمر طيلة حياتهما.

ثم تمعّن في الرواية لترى بأنّ الراوي يصوّر عليّاً وكأنه رجل أجنبي جاء ليتفرّج على ميّت غريب فوجد الناس يكتظون عليه يدعون ويصلّون فأخذ بمنكب ابن عباس وكأنه همس في أذنه تلك الكلمات وانسحب، والمفروض أن يكون علي في مقدمة الناس وهو الّذي يصلّي بهم، ولا يفارق عمر حتّى يواريه حفرته[1].

ولما كان الناس في عهد بني أميّة يتسابقون في وضع الحديث بأمر من معاوية الّذي أراد أن يرفع قدر أبي بكر وعمر مقابل فضائل علي بن أبي طالب، فقد جاءت أحاديث الفضائل هزيلة مضحكة ومتناقضة في بعض الأحوال حسب هوى الراوي فمنهم

---

١ ـ ثم لاحظ أنّ الرواية منقولة عن علي عن ابن عباس ومع ذلك فعليّ يقول ذلك لابن عباس في داخل الرواية.

التميمي الذي كان لا يقدّم على أبي بكر أحداً ومنهم العدوي الّذي لا يقدّم على عمر أحداً، وبنو أميّة الذين كانوا معجبين بشخصية ابن الخطاب الجريء على النبي والفظ الغليظ الّذي لا يتورّع من شيء ولا يهاب شيئاً فكانوا كثيراً ما يمدحونه ويضعون الأحاديث الّتي تفضّله على أبي بكر.

وإليك أيها القارئ بعض الأمثلة:

أخرج مسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل عمر.

وأخرج البخاري في صحيحه من كتاب الايمان باب تفاضل أهل الايمان في الأعمال.

عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: بينما أنا نائم رأيت الناس يعرضون علي، وعليهم قمص، منها ما يبلغ الثدي، ومنها ما دون ذلك وعرض عليّ عمر بن الخطاب وعليه قميص يجره، قالوا: فما أوّلت ذلك يا رسول الله؟ قال: الدين.

وإذا كان تأويل النبي ﷺ لهذه الرؤيا، هو الدين فمعنى ذلك ان عمر بن الخطاب أفضل من كل الناس لأنّ الدين بالنسبة إليهم لم يبلغ إلى الثدي وما تجاوز الدين قلوبهم، بينما عمر ملئ بالدين من رأسه إلى أخمص قدميه وأكثر من ذلك فهو يجرّ الدين وراءه جراً، كما يجرّ القميص، فأين أبوبكر الّذي يرجح إيمانه إيمان الأمّة بأكملها؟ كما أخرج البخاري في صحيحه من كتاب العلم باب فضل العلم.

وأخرج مسلم في صحيحه من كتاب فضائل الصحابة باب فضائل عمر.

عن ابن عمر، قال: سمعت رسول الله ﷺ قال: بينما أنا نائم أتيت بقدح لبن، فشربت حتّى إنّي لأرى الري يخرج في أظفاري، ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب، قالوا: فما أوّلته يا رسول الله؟ قال: العلم.

أقول: فهل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون؟ وإذا كان ابن الخطاب قد فاق الأمة بأكملها أو الناس بأجمعهم في الدين بما فيهم أبوبكر، ففي هذه الرواية صراحة بأنّه فاقهم أيضاً في العلم فهو أعلم الناس بعد الرسول ﷺ.

بقيت هناك فضيلة أخرى يتبارى الناس في التحلّي بها والانتماء إليها وهي من الصفات الحميدة الّتي يحبّها الله ورسوله ﷺ ويحبّها جميع الناس ويحاولون الوصول إليها ألا وهي الشجاعة فلابدّ للرواة أن يضعوا فيها حديثاً لفائدة أبي حفص وقد فعلوا.

أخرج البخاري في صحيحه من كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ باب قول النبي ﷺ لو كنت متخذاً خليلاً.

وأخرج مسلم في صحيحه من كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل عمر.

عن أبي هريرة: قال: سمعت النبي ﷺ يقول: بينما أنا نائم رأيتني على قليب، عليها دلوّ، فنزعت منها ما شاء الله، ثم أخذها ابن أبي قحافة فنزع بها ذنوباً أو ذنوبين وفي نزعه ضعف، والله يغفر له ضعفه، ثم استحالت غرباً فأخذها ابن الخطّاب، فلم أر عبقرياً من الناس ينزع نزع عمر، حتّى ضرب الناس بعطن.

فإذا كان الدين وهو مركز الايمان والاسلام والتقوى والتقرب إلى الله سبحانه قد حازه عمر بن الخطاب حتّى جرّه وراءه بينما الناس لم يكن نصيبهم منه إلاّ ما يبلغ الثدي وبقيت أجسامهم عارية، وإذا كان العلم اختصّ به عمر بن الخطاب فلم يترك للناس شيئاً من فضل الرسول ﷺ إذ أعطاه إليه فشربه كلّه ولم يفكّر حتّى في صاحبه أبي بكر (وهو لا شك العلم الّذي خوّل عمر أن يغيّر أحكام الله بعد وفاة النبي ﷺ باجتهاده ولا شك أنّ اجتهاده من فضل ذلك العلم) وإذا كانت القوة والشجاعة قد اختصّ بها ابن الخطاب أيضاً بعد الضعف الّذي بدا على صاحبه أبي بكر وهذا صحيح، ألم يقل له أبوبكر مرة (لقد قلت لك أنك أقوى على هذا الأمر منّي ولكنّك غلبتني) فيغفر الله لأبي بكر لضعفه ولتقدّمه في الخلافة عليه، لأنّ أنصار عمر من بني عدي وبني أميّة ما رأوا رخاءً وانتفاعاً وغنائم وفتوحات مثل ما رأوه في زمانه.

نعم كل هذا فضل عمر بن الخطاب في الحياة الدنيا فلابدّ أن يضمنوا له الجنة في الآخرة أيضاً بمرتبة أكبر وأفضل من صاحبه أبي بكر. وقد فعلوا.

أخرج البخاري في صحيحه من كتاب بدء الخلق باب ما جاء في صفة الجنة وأنّها

مخلوقة وأخرج مسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل عمر.

عن أبي هريرة قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ، إذ قال: «بينما أنا نائم» رأيتني في الجنّة، فاذا امرأةٌ تتوضّأ إلى جانب قصر، فقلت: لمن هذا القصر؟ فقالوا: لعمر بن الخطاب، فذكرت غيرته فولّيت مدبراً، فبكى عمر، وقال: أعليك أغار يا رسول الله؟

أخي القارئ أظنّك فطنت إلى تنسيق هذه الروايات المكذوبة وقد سطّرت على كل منها تحت عبارة واحدة مشتركة في كل الروايات الّتي اختصّت بفضائل عمر بن الخطاب ألا وهي قول الرسول ﷺ (وحاشاه طبعاً) بينما أنا نائم فتجدها دائماً في كل الروايات بينما أنا نائم رأيت الناس يعرضون عليّ بينما أنا نائم أتيت بقدح لبن، بينما أنا نائم رأيتني على قليب وبينما أنا نائم رأيتني في الجنّة، ولعلّ راوي الحديث كان كثير الحلم والأضغاث فكان يتأوّل ويختلق الروايات على لسان النبي ﷺ، فكم كذب عليه في حياته وهو موجود بين ظهرانيهم فكيف بعد وفاته وقد انحرفت الأمّة وتقاتلوا وأصبحوا مذاهب وأحزاباً كل حزب ما لديهم فرحون[١].

ولكن بقي شيء واحدٌ سجّله المؤرّخون ولاصحابه الذين كانوا من أنصار عمر بن الخطاب نفسه ألا وهو الخلق الّذي كان يمتاز به عمر في الغلظة والفظاظة والشدّة على الناس وحدّة الطبع، ومن كان هذا طبعه عادة لا يحبّه الناس قال تعالى: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾[٢]، ولكن المعجبين بعمر يقلّبون الموازين ويجعلون من النقيصة منقبة ومن الرذيلة فضيلة، فقد عمدوا إلى اختلاق رواية في شدّة السخافة والبلاهة والمسّ بكرامة النبي ﷺ يشهد الله سبحانه بأنّه ليس فظاً ولا غليظاً وإنما هو ليّن الطبع ـ فبما رحمة من الله لنت لهم ـ وإنّك لعلى خلق عظيم ـ بالمؤمنين رؤوف رحيم

---

١ ـ ونلاحظ كذلك أن كلّ فضائله سُجّلت في النوم وانتهوا لها، ولم ينتهوا لفضائل غيره وقد سُجّلت في اليقظة فأين علمه عند ما قال كل الناس أفقه منك حتى المخدرات... وأين شجاعته يوم بدر ويوم أحد حيث فرّ مع الناس وأنى......؟!

٢ ـ آل عمران: ١٥٩.

ـ ورحمة للعالمين ـ فلنستمع إلى هؤلاء الحمقى ما ذا يقولون فيه.

أخرج البخاري في صحيحه من كتاب بدء الخلق باب صفة ابليس وجنوده وأخرج مسلم في صحيحه من كتاب فضائل الصحابة باب من فضائل عمر.

عن سعد بن أبي وقّاص، قال: استأذن عمر على رسول الله ﷺ وعنده نساءٌ من قريش يكلّمنه ويستكثرنه، عالية أصواتهنّ، فلمّا استأذن عمر قمن يبتدرن الحجاب، فأذن له رسول الله ﷺ ورسول الله ﷺ يضحك، فقال عمر: أضحك الله سنّك يا رسول الله؟ قال: «عجبت من هؤلاء اللّاتي كن عندي فلمّا سمعن صوتك ابتدرن الحجاب، قال عمر: فأنت يا رسول الله كنت أحقّ أن يهبن، ثم قال: أي عديّات أنفسهن! أتهبنني ولا تهبن رسول الله ﷺ، قلن: نعم! أنت أفظ وأغلظ من رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ: والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان قطّ سالكاً فجّاً إلا سلك فجّاً غير فجّك.

كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلّا كذباً أنظر إلى فظاعة الرواية وكيف أنّ النساء يهبن عمر ولا يهبن رسول الله ﷺ ويرفعن أصواتهن فوق صوت النبي ﷺ ولا يحترمنه فلا يحتجبن بحضرته وبمجرد سماع صوت عمر سكتن وابتدرن الحجاب، عجبت والله من أمر هؤلاء الحمقى الذين لا يكفيهم كل ذلك حتى ينسبون إليه أنّه فظٌّ غليظ بكل صراحة، لأنّ عمر أفظّ وأغلظ من رسول الله ﷺ فهي من أفعال التفضيل فإن كانت هذه فضيلة لرسول الله ﷺ فعمر أفضل منه، وإن كانت رذيلة فكيف يقبل المسلمون وعلى رأسهم البخاري ومسلم مثل هذه الأحاديث.

ثم لم يكفهم كل ذلك حتّى جعلوا الشيطان يلعب ويمرح بحضرة النبى ﷺ ولا يخافه فلا شك أنّ الشيطان هو الّذي استفزّ النسوة حتى يرفعن أصواتهنّ ويخلعن حجابهنّ، ولكنّ الشيطان هرب وسلك فجّاً آخر بمجرد دخول عمر ببيت الرسول ﷺ.

هل رأيت أيّها المسلم الغيور ما هي قيمة الرسول ﷺ عندهم، وكيف أنهم يقولون من حيث يشعرون أو لا يشعرون بأنّ عمر أفضل منه وهو بالضبط ما يقع اليوم عند ما يتحدّثون عن رسول الله ﷺ ويعدّدون أخطاءه المزعومة ويبرّرون ذلك بأنّه بشر غير

معصوم وبأنّ عمر كثيراً ما كان يصلح أخطاءه، وأنّ القرآن كان ينزل بتأييد عمر في العديد من المرّات، ويستدلّون بعبس وتولّى وبتأبير النخل وبأسرى بدر وغيرها.

ولكنّك عند ما تقول أمامهم بأنّ عمر أخطأ في تعطيل سهم المؤلفة قلوبهم. أو في تحريم المتعتين أو في التفضيل في العطاء فإنّك ترىٰ أوداجهم تنتفخ وأعينهم تحمرّ ويتّهمونك بالخروج عن الدين ويقال لك من أنت يا هذا حتّى تنتقد سيدنا عمر الفاروق الّذي يفرق بين الحق والباطل. وما عليك إلّا أن تسلّم ولا تحاول الكلام معهم ثانية وإلّا قد يلحقك منهم الأذى.

البخاري يدلّس الحديث حفاظاً على كرامة عمر بن الخطاب

نعم إنّ الباحث إذا ما تتّبع أحاديث البخاري لا يفهم الكثير منها وتبدوا كأنها ناقصة أو مقطّعة وأنّه يخرج نفس الحديث بنفس الأسانيد ولكنّه في كلّ مرّة يعطيه ألفاظاً مختلفة في عدّة أبواب. كل ذلك لشدة حبه لعمر بن الخطاب. ولعلّ ذلك هو الّذي رغّب أهل السنة فيه فقدّموه على سائر الكتب رغم أنّ مسلماً أضبط وكتابه مرتب حسب أبواب، إلّا أن البخاري عندهم أصحّ الكتب بعد كتاب الله لأجل هذا ولأجل انتقاصه فضائل علي بن أبي طالب، فالبخاري عمل من جهة على تقطيع الحديث وبتره إذ كان فيه مسّ بشخصية عمر، كما عمل نفس الأسلوب مع الأحاديث الّتي تذكر فضائل علي. وسنوافيك ببعض الأمثلة على ذلك قريباً إن شاء الله.

بعض الأمثلة على تدليس الحديث الّتي فيها حقائق تكشف عن عمر بن الخطاب

١ ـ أخرج مسلم في صحيحه في كتاب الحيض باب التيمم، قال: جاء رجل إلى عمر فقال: إنّي أجنبت فلم أجد ماءً؟ فقال عمر: لا تصلّ فقال عمّار: أما تذكر يا عمر إذ أنا وأنت في سريّة فأجنبنا فلم نجد ماءً فأما أنت فلم تصلّ، وأما أنا فتمعّكت في التراب

وصلّيت، فقال النبي ﷺ: إنّما كان يكفيك أن تضرب بيديك الأرض ثم تنفخ ثم تمسح بهما وجهك وكفّيك، فقال عمر: إتّق الله يا عمّار! قال: إن شئت لم أحدّث به. وأخرج هذه الرواية كلّ من أبي داود في سننه وأحمد بن حنبل في مسنده والنسائي في سننه والبيهقي وابن ماجه أيضاً.

ولكنّ البخاري خان الأمانة أمانة نقل الحديث كما هو ومن أجل الحفاظ على كرامة عمر دلّس الحديث لأنه لم يعجبه أن يعرف الناس جهل الخليفة بأبسط قواعد الفقه الإسلامي وإليك الرواية الّتي تصرّف فيها البخاري.

أخرج البخاري في صحيحه من كتاب التيمّم باب المتيمّم هل ينفخ فيهما.

قال: جاء رجل إلى عمر بن الخطاب، فقال: إنّي أجنبت فلم أصب الماء، فقال عمّار بن ياسر لعمر بن الخطاب: أما تذكر أنا كنّا في سفرٍ أنا وأنت... الحديث.

وهو كما ترىٰ حذف منه البخاري «فقال عمر: لا تصلّ» لأنها أربكت ولا شك البخاري فحذفها وتخلّص منها لئلّا يكشف للناس عن مذهب عمر الّذي كان يرتئيه في حياة رسول الله ﷺ واجتهاده مقابل نصوص القرآن والسنة. وبقاءه على مذهبه هذا حتّى بعد ما أصبح أميراً للمؤمنين وأخذ ينشر مذهبه في أوساط المسلمين وقد قال ابن حجر: «هذا مذهب مشهور عن عمر» والدليل على أنّه كان يشدّد على ذلك قول عمار له: إن شئت لم أحدّث به، فاقرأ وأعجب.

٢ ـ أخرج الحاكم النيسابوري في المستدرك من جزئه الثاني صفحة ٥١٤ وصحّحه الذهبي في تلخيصه.

عن أنس بن مالك قال: إنّ عمر بن الخطاب قرأ على المنبر قوله: ﴿فَأَنبَتْنَا فِيهَا حَبّاً * وَعِنَباً وَقَضْباً * وَزَيْتُوناً وَنَخْلاً * وَحَدَائِقَ غُلْباً * وَفَاكِهَةً وَأَبّاً﴾[1] قال: كلّ هذا عرفناه فما الأب، ثم قال: هذا لعمر الله هو التكليف فما عليك أن لا تدري ما الأب، اتبعوا ما بيّن

---

١ ـ عبس: ٢٧ ـ ٣١.

لكم هداه من الكتاب فاعملوا به وما لم تعرفوه فكلوه إلى ربّه.

وهذه الرواية قد نقلها أغلب المفسّرين في كتبهم وتفاسيرهم لسورة عبس كالسيوطي في الدر المنثور والزمخشري في الكشاف، وابن كثير في تفسيره والرازي في تفسيره والخازن في تفسيره.

ولكنّ البخاري وكعادته حذف الحديث وأبتره لئلّا يعرف الناس جهل الخليفة بمعنى الأبّ فروى الحديث كالآتي.

أخرج البخاري في صحيحه من كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة باب ما يكره من كثره السؤال وتكلف ما لا يعنيه قول الله تعالى لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم.

عن أنس بن مالك قال: كنّا عند عمر، فقال: نهينا عن التكلّف، نعم هكذا يفعل البخاري بكل حديث يشمّ منه انتقاصاً من عمر فكيف يفهم القارئ من هذا الحديث المبتور حقيقة الأشياء فهو يستر جهل عمر بمعنى الأب ويقول فقط قال: نهينا عن التكلّف.

٣ـ أخرج ابن ماجة في سننه: ٢٢٧/٢، والحاكم في المستدرك: ٥٩/٢، وأبو داود في سننه: ٤٠٢/٢، والبيهقي في سننه: ٢٦٤/٦ وابن حجر في فتح الباري وغيرهم.

عن ابن عباس أنه قال: أتى عمر بمجنونة قد زنت فاستشار فيها أناساً فأمر بها أن ترجم، فمرّ بها علي بن أبي طالب فقال: ما شأنها؟ قالوا: مجنوة بني فلان زنت، فأمر بها عمر أن ترجم، قال: ارجعوا بها ثم أتاه فقال: ألم تعلم أنّ القلم رفع عن المجنون حتّى يعقل، وعن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبيّ حتّى يحتلم؟

فخلّى عنها عمر وقال: لو لا عليّ لهلك عمر (ابن الجوزي في تذكرته: ٧٥) ولكن البخاري أربكته هذه الرواية فكيف يعرف الناس جهل عمر بأمور الحدود الّتي رسمها كتاب الله وبيّنها رسول الله ﷺ، فكيف يترأس على منصّة الخلافة من كانت هذه الرواية فكيف يعرف الناس جهل عمر بأمور الحدود الّتي رسمها كتاب الله وبيّنها رسول الله ﷺ، فكيف يترأس على منصّة الخلافة من كانت هذه حاله، ثم كيف يذكر البخاري

هذه الرواية وفيها فضيلة لعلي بن أبي طالب الّذي كان يسهر على تعليمهم ما يجهلون، واعتراف عمر بقوله أنّه لو لا علي لهلك عمر، فلنظر للبخاري كيف يحرّف الرواية ويدلّسها.

أخرج البخاري في صحيحه من كتاب المحاربين من أهل الكفر والردّة باب لا يرجم المجنون والمجنونة «قال البخاري بدون ذكر أي سند».

وقال علي لعمر أما علمت أنّ القلم رفع عن المجنون حتّى يفيق وعن الصبيّ حتى يدرك وعن النائم حتى يستيقظ.

نعم هذا مثال حي لتصرف البخاري في الأحاديث فهو يبتر الحديث إذا كان فيه فضيحة لعمر.

ويبتر الحديث أيضاً إذا كان فيه فضيلة أو منقبة للامام علي فلا يطيق تخريجه.

٤ ـ أخرج مسلم في صحيحه من كتاب الحدود باب حدّ شارب الخمر.

عن أنس بن مالك، أنّ النبي ﷺ أتى برجل قد شرب الخمر، فجلده بجريدتين نحو أربعين، قال: وفعله أبوبكر، فلمّا كان عمر، استشار الناس، فقال عبدالرحمن بن عوف: أخفّ الحدود ثمانين، فأمر به عمر.

والبخاري كعادته لا يريد اظهار جهل عمر بالحكم في الحدود وكيف يستشير الناس في حد معلوم فعله رسول الله ﷺ، ثم فعله بعده أبوبكر.

أخرج البخاري في صحيحه من كتاب الحدود باب ما جاء في ضرب شارب الخمر.

عن أنس بن مالك أنّ النبي ﷺ ضرب في الخمر بالجريد والنعال وجلد أبوبكر أربعين.

٥ ـ أخرج المحدّثون والمؤرخون الّذين أرّخوا مرض النبي ﷺ ووفاته وكيف طلب منهم أن يكتب لهم كتاباً لن يضلّوا بعده أبداً وهو ما سمّي برزية يوم الخميس، وكيف أنّ عمر بن الخطّاب عارض وقال بأنّ رسول الله يهجر ـ والعياذ بالله ـ.

وقد أخرج البخاري في صحيحه من كتاب الجهاد باب هل يستشفع إلى أهل الذمّة

ومعاملتهم.

وأخرجه مسلم في صحيحه من كتاب الوصية باب ترك الوصيّه لمن ليس له شيء يوصي فيه.

عن ابن عبّاس ﵁، أنه قال: يوم الخميس، وما يوم الخميس، ثمّ بكى حتّى خضب دمعه الحصباء، فقال: اشتدّ برسول الله ﷺ وجعه يوم الخميس، فقال: «ائتوني بكتاب، أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده أبداً» فتنازعوا ولا ينبغي عند نبي تنازع، فقالوا: هجر رسول الله ﷺ قال: «دعوني فالّذي أنا فيه خيرٌ ممّا تدعوني إليه» وأوصى عند موته بثلاث: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب، وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم» ونسيت الثالثة.

نعم هذه رزية يوم الخميس الّتي لعب فيها عمر دور البطولة فعارض رسول الله ﷺ ومنعه أن يكتب وبتلك الكلمة الفاحشة الّتي تعارض كتاب الله ألا وهي أن النبي يهجر والبخاري ومسلم نقلاها هنا بالعبارة الصحيحة الّتي نطق بها عمر ولم يبدّلاها ما دام اسم عمر غير وارد ونسبة هذا القول الشنيع للمجهول لا يضرّ.

ولكن عند ما يأتي اسم عمر في الرواية الّتي تذكر بأنّه هو الّذي تلفّظ بها يصعب ذلك على البخاري ومسلم أن يتركاها على حالها لأنها تفضح الخليفة وتظهره على حقيقته العارية وتكشف عن مدى جرأته على مقام الرسول ﷺ والّذي كان يعارضه طيلة حياته في أغلب القضايا وعرف البخاري ومسلم ومن كان على شاكلتهم بأنّ هذه الكلمة وحدها كافية لإثارة عواطف كل المسلمين حتّى أهل السنّة ضد الخليفة، فعمدوا إلى التدليس، فهي مهنتهم المعروفة لمثل هذه القضايا وأبدلوا كلمة «يهجر» بكلمة «غلب عليه الوجع» ليبعدوا بذلك تلك العبارة الفاحشة وإليك ما أخرجه البخاري ومسلم في نفس موضوع الرزية.

عن ابن عبّاس، قال: لمّا حضر رسول الله ﷺ وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب، قال النبي ﷺ: هلم أكتب لكم كتباً لا تضلّوا بعده، فقال عمر: إنّ النبيّ قد

غلب عليه الوجع، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله، فاختلف أهل البيت فاختصموا، منهم من يقول: قرّبوا يكتب لكم النبيّ كتاباً لن تضلّوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر، فلمّا أكثروا اللغو والاختلاف عند النبيّ قال لهم: قوموا ـ قال عبدالله بن مسعود ـ فكان ابن عباس يقول: إنّ الرزية كلّ الرزيّة ما حال بين رسول الله وبين أن يكتب لهم ذلك الكتاب من اختلافهم ولغطهم[1].

وبما أن مسلماً أخذها عن أستاذه البخاري فنحن نقول للبخاري: مهما هذّبت العبارة ومهما حاولت تغطية الحقائق فإنّ ما أخرجته كاف وهو حجةٌ عليك وعلى سيّدك عمر؛ لأنّ لفظ «يهجر» ومعناه يهذي ـ أو «قد غلب عليه الوجع» ـ تؤدّي إلى نفس النتيجة لأن المتمعّن يجد أنّ الناس حتّى اليوم يقولون «مسكين فلان تغلّبت عليه الحمّى حتى أصبح يهذي».

وخصوصاً إذا أضفنا إليها كلامه «عندكم القرآن حسبنا كتاب الله».

ومعنى ذلك أنّ النبي ﷺ انتهى أمره وأصبح وجوده كالعدم.

وأنا اتحدّى كل عالم له ضمير أن يتمعّن فقط في هذه الواقعة بدون رواسب وبدون خلفيات فسوف تثور ثائرته على الخليفة الّذي حرم الأمة من الهداية وكان سبباً مباشراً في ضلالتها.

٦ ـ كما أنّ البخاري فعل الكثير من أجل تبديل وتدليس وتخليط الأحاديث النبويّة الّتي يشعر من خلالها أنّ هناك توهيناً وانتقاصاً لهيبة أبي بكر وعمر، فها هو يـعمد إلى حادثة تاريخية مشهورة قال فيها رسول الله ﷺ حديثاً لم يعجب الإمام البخاري فأعفاه تماماً وكمالاً، لأنّه يرفع مكانة علي على حساب أبي بكر.

فقد روى علماء السنة في صحاحهم ومسانيدهم، كالترمذي في صحيحه والحاكم في مستدركه وأحمد بن حنبل في مسنده والامام النسائي في خصائصه، والطبري في

---

١ ـ صحيح البخاري كتاب المرضى باب قول المريض قوموا عنّي ٩/٧؛ صحيح مسلم في كتابه الوصية باب ترد الوصيّة ٧٦/٥.

تفسيره، وجلال الدين السيوطي في تفسيره الدر المنثور، وابن الأثير في تاريخه، وصاحب كنز العمال والزمخشري في الكشاف، وغير هؤلاء كثيرون، أخرجوا كلهم:

أن رسول الله ﷺ بعث أبابكر وأمره أن ينادي بهؤلاء الكلمات (وهي براءة من الله ورسوله..) ثم اتبعه عليّاً عليه السلام وأمره أن ينادي بها هو، فقام علي عليه السلام في أيام التشريق فنادى: «إنّ الله بريء من المشركين ورسوله فسيحوا في الأرض أربعة أشهر، ولا يحجّنّ بعد العام مشرك ولا يطوفنّ بالبيت عريان» ورجع أبوبكر فقال: يا رسول الله نزل فيّ شيء؟ قال: لا ولكنّ جبرئيل جاءني فقال: لن يؤدّي عنك إلّا أنت أو رجل منك.

لكنّ البخاري كعادته دائماً أخرج الحادثة بطريقته المعروفة والمألوفة، قال في صحيحه من كتاب تفسير القرآن باب قوله: فسيحوا في الأرض أربعة أشهر، قال: أخبرني حميد بن عبدالرحمن أنّ أبا هريرة قال: بعثني أبوبكر في تلك الحجّة في مؤذّنين بعثهم يوم النحر يؤذّنون بمنى أن لا يحجّ بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان، قال حميد بن عبدالرحمن ثم أردف رسول الله ﷺ بعلي بن أبي طالب وأمره أن يؤذّن ببراءة، قال أبو هريرة فأذّن معنا عليّ يوم النحر في أهل منى ببراءة وأن لا يحجّ بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان[1].

فانظر أيها القارئ كيف تتم عملية التشويه للأحاديث والأحداث حسب الأغراض والأهواء المذهبية، فهل هناك شبهٌ بين ما رواه البخاري في هذه القضية، وما رواه غيره من المحدثين والمفسرين من علماء أهل السنة.

والبخاري هنا يجعل أبا بكر هو الّذي بعث أبا هريرة ومؤذّنين يؤذّنون بمنى أن لا يحجّ بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان، ثم يدخل قول حميد بن عبدالرحمن يأنّ رسول الله أردف بعلي بن أبي طالب وأمره أن يؤذّن ببراءة.

ثم يأتي من جديد قول أبي هريرة بأنّ علي شاركهم في الأذان يوم النحر ببراءة وان

---

١ ـ صحيح البخاري ٥/٢٠٢ كتاب تفسير القرآن سورة براءة.

لا يحجّ بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان.

وبهذا الأسلوب قضى البخاري على فضيلة علي بن أبي طالب في أنه هو الّذي أردفه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم ليبلّغ عنه براءة بعد ما جاءه جبرئيل وأمره عن الله بعزل أبي بكر من تلك المهمّة وقال له: لن يؤدّي عنك إلّا أنت أو رجل منك. فصعب على البخاري أن يعزل أبوبكر بوحي من الله تعالى ويقدّم علي بن أبي طالب عليه وهذا ما لا يرتضيه البخاري أبداً فعمد إلى الرواية فدلّسها كغيرها من الروايات.

وكيف لا يتنبّه الباحث لهذا الدسّ والتزوير وخيانة الأمانة العلميّة خصوصاً وهو يقرأ أنّ أبا هريرة يقول: بعثني أبو بكر في تلك الحجّة في مؤذّنين بعثهم يوم النحر! فهل كان أبوبكر هو الذي يسيّر الأمور حتى في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله؟ وكيف أصبح المبعوث هو الباعث الّذي يختار مؤذّنين من بين الصحابة يا ترى؟

وتمعّن في أسلوب البخاري كيف قلّب كل شيء فأصبح علي بن أبي طالب المبعوث من قبل النبي صلى الله عليه وآله لأداء تلك المهمّة الّتي لا يصلح لها سواه ـ أصبح شريك النداء مع أبي هريرة وبقية المؤذّنين دون التعرّض لعزل أبي بكر ولا رجوعه يبكي (كما في بعض الروايات) ولا التعرّض إلى قول النبي صلى الله عليه وآله جاءني جبرئيل فقال: لن يؤدّي عنك إلّا أنت أو رجلٌ منك.

لأنّ ذلك الحديث هو بمثابة وسام الشرف الّذي قلّده رسول الله صلى الله عليه وآله لابن عمّه ووصيّه على أمّته علي بن أبي طالب، ثم هو صريح بأنّ ذلك ما جاء به جبرئيل حسب الحديث النبويّ، فلا يبقى بعده مجال للمتأوّلين أمثال البخاري في أنه رأي محمد صلى الله عليه وآله الّذي هو كسائر البشر والّذي يخطئ لغيره، فالأولى للبخاري حينئذ أن يبعد هذه الرواية ويطرحها كلّياً من حسابه كما طرح غيرها.

فتراه يخرج في صحيحه في كتاب الصلح باب كيف يكتب هذا ما صالح فلان بن فلان قول الرسول صلى الله عليه وآله لعلي بن أبي طالب «أنت منّي وأنا منك» في قضية اختصام علي وجعفر وزيد على ابنة حمزة، في حين أنّ ابن ماجة والترمذي والنسائي والامام أحمد

وصاحب كنز العمّال كلّهم يجرجون قول رسول الله ﷺ: «علي منّي وأنا من علي، ولا يؤدّي عنّي إلّا أنا أو علي»[1] قالها في حجة الوداع، ولكن أنّى للبخاري أن يخرج ذلك.

٧ـ أضف إلى ذلك أن الامام مسلم أخرج في صحيحه من كتاب الايمان باب الدليل على أنّ حب الأنصار وعليّ من الايمان وعلاماته وبغضهم من علامات النفاق.

عن عليّ قال: والّذي فلق الحبّة وبرأ النسمة انّه لعهد النبي الأمي ﷺ إلى أن لا يحبّني إلّا مؤمن ولا يبغضني إلّا منافق.

وأكّد المحدّثون وأصحاب السنن قول الرسول ﷺ لعلي «ولا يحبّك إلّا مؤمن، ولا يبغضك إلّا منافق».

أخرجه الترمذي في صحيحه والنسائي في سننه، ومسند أحمد بن حنبل والبيهقي في سننه والمحبّ الطبري في ذخائر العقبى، وابن حجر في لسان الميزان.

ولكنّ البخاري رغم ثبوت هذا الحديث عنده والّذي أخرجه مسلم ورجاله كلّهم ثقاة، لم يخرج هذا الحديث لأنّه فكّر، ثمّ قدّر، بأنّ المسلمين سيعرفون نفاق كثير من الصحابة ومن المقرّبين لرسول ﷺ.

بهذه الاشارة الّتي رسمها من لا ينطق عن الهوى إن هو إلّا وحيٌ يوحى، كما أن الحديث في حدّ ذاته فضيلة كبرى لعلي وحده دون سائر الناس إذ به يفرق الحق من الباطل ويعرف الايمان من النفاق، فهو آية الله العظمى وحجّته الكبرى على هذه الأمة وهو الفتنة الّتي يختبر الله بها أمّة محمد ﷺ بعد نبيّها ورغم أن النفاق هو من الأسرار الباطنية التي لا يطلع عليها إلّا من يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور ولا يعرفها إلّا علّام الغيوب، فانّ الله سبحانه تفضّلاً منه ورحمةً بهذه الأمّة وضع لها علامةً ليهلك من هلك عن بيّنة وينجو من نجا عن بيّنةٍ.

---

١ ـ سنن ابن ماجة ١/٤٤؛ الجامع الصحيح للترمذي ٥/٣٠٠؛ النسائي في الخصائص: ٢٠؛ مسند أحمد ٥/٣٠؛ المناقب للخوارزمي: ٧٩؛ تذكرة الخواص لأبن الجوزي: ٣٦؛ الصواعق المحرقة لابن حجر: ١٢٠.

وأضرب لذلك مثالاً واحداً على ذكاء البخاري وفطنته من هـذه النـاحية، ولذلك أعتقد شخصيّاً بأنّ أهل السنّة من الأسلاف فضّلوه وقدّموه لهذه الخاصيّة الّتي يمتاز بها على غيره، فهو يحاول جهده أن لا يتناقض بأحاديث تـخالف مـذهبه الّـذي اخـتاره وتبنّاه.

فقد أخرج في صحيحه من كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها باب هبة الرجـل لامرأته والمرأة لزوجها.

قال: أخبرني عبيدالله بن عبدالله، قالت عائشة: لمّا ثقل النبيّ ﷺ فـاشتدّ وجـعه استأذن أزواجه أن يمرض في بيتي فأذِّن له فخرج بين رجـلين تـخطّ رجـلاه الأرض وكان بين العبّاس وبين رجل آخر، فقال عبيدالله فذكرت لابن عبّاس ما قالت عائشة، فقال لي وهل تدري من الرجل الّذي لم تسمّ عائشة؟ قلت: لا! قال: هو علي بن أبـي طالب.

وهذا الحديث بالضبط أخرجه ابن سعد في طبقاته بمسند صحيح في جزئه الثاني في صفحة ٢٩ وكذلك صاحب السيرة الحلبية وغيرهم من أصحاب السنن وفيه: «إن عائشة لا تطيب له نفساً بخير».

والبخاري أسقط هذه الجملة الّتي يستفاد منها أنّ عائشة تبغض عليّاً ولا تطيق ذكر اسمه.

ولكن فيما أخرجه كفاية ودلالة واضحة لمن له دراية بمعارض الكلم: وهل يخفى على أيّ باحث قرأ التاريخ ومحصة بغض أم المؤمنين!!! لسيّدها ومولاها[1] علي بـن أبي طالب حتّى أنها عندما وصل إليها خبر قتله سجدت شكراً لله.

وكان بودّنا لو لم تكن تلك الحروب والفتن والمآسي الّـتي تسـبّبت فـي تـفريقنا

---

١ ـ أخرج ابن حجر في الصواعق المحرقة: ١٠٧، قال: اختصم أعرابي إلى عمر فالتمس من عـليّ القضاء بينهما، فقال أحدهما: هذا يقضي بيننا؟ فوثب إليه عمر وأخذ بتلابيبه، وقال: ويحك ما تدري من هذا؟ هذا مولاك ومولى كل مؤمن ومن لم يكن مولاه فليس بمؤمن.

وتشتيت شملنا وذهاب ريحنا حتّى أصبحنا اليوم طعمة الآكلين وهدف المستعمرين وضحيّة الظالمين، فلا حول ولا قوة إلّا بالله العلي العظيم.

انتفاض أهل البيت روايات تعجب البخاري

ومع الأسف الشديد أنّ الامام البخاري اختار طريقه وسلك سبيله ضمن مدرسة الخلفاء الّتي شيدتها السلطة الحاكمة، أو أن تلك المدرسة هي الّتي اختارت البخاري وأمثاله وصنعت منهم ركائز وأركان ورموز لتدعيهم سلطانهم وترويج مذهبهم وتصريف اجتهاداتهم الّتى أصبحت في عهد الأمويين والعباسيين سوقاً رائجة وسلعة رابحة لكلّ العلماء الّذين تسابقوا وتباروا لتأييد الخليفة بكل أساليب الوضع والتدليس الّذي يتماشى والسياسة القائمة، كل ذلك لينالوا عند الحاكم الجاه والمال، فباعوا أُخراهم بدنياهم فما ربحت تجارتهم ويوم القيامة يندمون ويخسرون.

وإلّا قل لي بربّك كيف يفسّر عزوف البخاري عن أهل بيت النبي الّذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً؟ كيف يفسّر عداء البخاري لهدي الأئمة الّذين عاصر وعايش البعض منهم زمن البخاري ولم يرو عنهم إلّا ما هو مكذوب عليهم للحطّ من قدرهم الساميّ والطعن في عصمتهم الثابتة بالقرآن والسنّة، وسنوافيك ببعض الأمثلة على ذلك.

ثمّ إنّ البخاري ولّى وجهه شهر النواصب والخوارج الّذين حاربوا أهل البيت وقتلوهم فتراه يروي عن معاوية وعن عمرو بن العاص وعن أبي هريرة وعن مروان بن الحكم وعن مقاتل بن سليمان الّذي عرف بالدجال، وعن عمران بن حطّان عدوّ أميرالمؤمنين وعدوّ أهل البيت عليهم السلام، شاعر الخوارج وخطيبهم الّذي كان يتغنّى بمدحه لابن ملجم المرادي على قتله علي بن أبي طالب.

كما كان البخاري يحتجّ بحديث الخوارج والمرجئة والمجسمة وبعض المجاهيل الّذين لا يعرفون الدهر لهم وجوداً.

وهلمّ بنا الآن إلى الروايات الّتي أخرجها البخاري للطعن على أهل البيت.

فقد أخرج في صحيحه من كتاب المغازي باب شهود الملائكة بدراً ١٦/٥.

عن علي بن حسين أن حسين بن علي أخبره أن علياً قال: كانت لي شارف من نصيبي من المغنم يوم بدر وكان النبي ﷺ أعطاني ممّا أفاء الله من الخمس يومئذ فلّما أردت أن أبتني بفاطمة عليها السلام بنت النبي ﷺ وأعتدت رجلاً صوّاغاً في بني قينقاع أن ترتحل معي فنأتي باذخر فأردت أن أبيعه من الصواغين فنستعين به في وليمة عرسي، فبينما أنا أجمع لشارفيّ من الأقتاب والغرائر والحبال وشارفاي مناخان إلى جنب حجرة رجل من الأنصار حتّى جمعت ما جمعته فاذا أنا بشارفيّ قد أجبت اسنمتهما وبقرت خواصرهما وأُخذ من أكبادهما فلم أملك عيني حين رأيت المنظر.

قلت من فعل هذا؟ قالوا: فعله حمزة بن عبدالمطلب وهو في هذا البيت في شرب من الأنصار عنده قينة وأصحابه فقالت في غنائها (ألا يا حمزُ للشرف النواء).

فوثب حمزة إلى السيف فأجب أسنمتهما وبقر خواصرهما وأخذ من أكبادهما قال علي: فانطلقت حتّى أدخل على النبي ﷺ وعنده زيد بن حارثة وعرف النبي ﷺ الّذي لقيت فقال: ما لك؟ قلت: يا رسول الله! ما رأيت كاليوم عدا حمزة على ناقتي فأجبّ أسنمتها وبقر خواصرهما وها هو ذا في بيت معه شرب، فدعا النبي ﷺ بردائه فارتدى ثم انطلق يمشي وأتبعته أنا وزيد بن حارثة حتّى جاء البيت الّذي فيه حمزة فاستأذن عليه فأذن له فطفق النبي ﷺ يلوم حمزة فيما فعل، فاذا حمزة ثملٌ محمرّةٌ عيناه، فنظر حمزة إلى النبي ﷺ ثمّ صعّد النظر فنظر إلى ركبتيه ثمّ صعّد النظر فنظر إلى وجهه ثمّ قال حمزة: وهل أنتم إلّا عبيد لأبي، فعرف النبي ﷺ أنّه ثملٌ فنكص رسول الله ﷺ على عقبيه القهقرى فخرج وخرجنا معه.

تأمّل أيها القارئ في هذه الرواية الّتي طفحت بالكذب والزور لشتم سيدالشهداء لأنه مفخرة أهل البيت فكم كان الامام علي سلام الله عليه يفتخر به في أشعاره بقوله: وحمزة سيدالشهداء عمّي، وكم كان رسول الله ﷺ يفتخر به حتّى إذا قتل حزن عليه

حزناً كبيراً وبكى عليه بكاءاً كثيراً وسمّاه سيدالشهداء.

وحمزة عمّ النبي ﷺ الّذي أعزّ الله به الاسلام عند ما كان المستضعفون من المسلمين يعبدون الله خفية، وقف وقفته المشهورة في وجه قريش وانتصر لابن أخيه معلناً إسلامه على الملأ من قريش وما خاف أحداً.

حمزة الّذي سبق هجرة النبي ﷺ ومهد لدخول ابن أخيه في يوم مشهود.

حمزة الّذي كان مع ابن أخيه علي أبطال بدر وأحد، أخرج البخاري في نفسه في صحيحه كتاب تفسير القرآن باب قوله: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ اخْتَصَمُوا فِي رَبِّهِمْ﴾[1].[2]

عن علي بن أبي طالب ؑ قال: أنا أوّل من يجثوا بين يدي الرحمن للخصومة يوم القيامة. قال قيس وفيهم نزلت هذان خصمان اختصموا في ربهم قال: هم الذين بارزوا يوم بدر، علي وحمزة وعبيدة وشيبة بن ربيعة وعتبة بن ربيعة.

نعم إنّ البخاري يعجبه أن يروي مثل هذه المثالب في مفخرة أهل البيت، وسلسلة الوضاعين الّذين وضعوا مثل هذه الرواية طويلة فقد قال البخاري حدّثنا عبدان أخبرنا عبدالله أخبرنا يونس، وحدّثنا أحمد بن صالح، حدّثنا عنبسة، حدّثنا يونس، عن الزهري، أخبرنا عليّ بن حسين[3]. فهؤلاء سبعة أشخاص يروي عنهم البخاري قبل أن يصل السند إلى علي بن الحسين وهو زين العابدين وسيد الساجدين. فهل يليق بزين العابدين أن يروي أكاذيب مثل هذه فيكون سيدالشهداء يشرب الخمر بعد إسلامه وبعد هجرته وقبل استشهاده بأيام إذ تقول الرواية بأن علي بن أبي طالب كان يعدّ وليمة عرسه على فاطمة ؑ الّتي بنى بها في السنة الثانية للهجرة النبويّة وأن النبي ﷺ أعطاه نصيبه من المغنم يوم بدر وهل يليق بسيدالشهداء أن تكون له قينةٌ عاهرةٌ تغنيه وتطلب منه أن يبقر الناقتين فيفعل بدون مبالاة؟

١ـ حج: ١٩.

٢ـ صحيح البخاري ٥/٢٤٢.

٣ـ صحيح البخاري ٥/١٦.

وهل يليق بسيدالشهداء أن يأكل لحم حرام بدون ذبح ويبقر الخواصر ويأخذ الأكباد؟

وهل يليق برسول الله ﷺ أن يذهب ويستأذن على حمزة في ذلك المجلس الّذي فيه الخمر والدعارة؟ ويدخل في ذلك المكان؟

وهل يليق بسيد الشهداء أن يكون ثملاً محمرة عيناه فيشتم رسول الله ﷺ بقوله ما أنتم إلا عبيد لأبي؟

وهل يليق برسول الله ﷺ أن ينكّص على عقبيه القهقرى فيخرج دون تأنيب أو توبيخ والمعروف عنه أنّه كان يغضب لله؟

وأنا متيقّن أنّ هذه الرواية لو كانت (على سبيل الافتراض طبعاً) تذكر أبابكر أو عمر أو عثمان أو معاوية مكان حمزة، لما أخرجها البخاري لفظاعتها، ولو أخرجها لهذّبها على طريقته وابترها. ولكن ما الحيلة والبخاري لا يحبّ هؤلاء الّذين رفضوا مدرسة الخلفاء حتّى بعد وقعة كربلاء وقتلهم عن بكرة أبيهم، فلم يبق إلّا علي بن الحسين الّذي وضعوا الرواية على لسانه.

ولماذا لم يرو البخاري شيئاً من فقه أهل البيت ولا من علومهم ولا من خصالهم ولا من زهدهم ولا من فضائلهم الّتي ملأت الكتب وطفحت بها مجاميع أهل السنة قبل مجاميع الشيعة؟

ولنستمع إليه يروي رواية أخرى تطعن في أهل البيت وفي القمّة بالذات إذ أنّ الرواة بما فيهم البخاري لم يجدوا في علي بن أبي طالب نقيصة واحدة ولا سجّلوا عليه طيلة حياته كذبة واحدة ولا عرفوا له خطيئة واحدة، ولو كانت لملأوا الدنيا صياحاً وعويلاً، فعمدوا لوضع رواية تتّهمه بأنه كان يستخفّ بالصلاة.

أخرج البخاري في صحيحه من كتاب الكسوف باب تحريض النبي ﷺ على صلاة

الليل وطرق النبي ﷺ فاطمة وعلياً عليهما السلام ليلة الصلاة[١] قال:

حدّثنا أبو اليمان، قال: أخبرنا شعيب، عن الزهري، قال: أخبرني علي بن حسين أن حسين بن علي أخبره أن علي بن أبي طالب أخبره أنّ رسول الله ﷺ طرقه وفاطمة بنت النبي ﷺ ليلةً فقال: ألا تصلّيان؟

فقلت: يا رسول الله أنفسنا بيد الله فاذا شاء أن يبعثنا بعثنا فانصرف حين قلنا ذلك ولم يرجع إليّ شيئاً، ثم سمعته وهو مول يضرب فخذه وهو يقول: ﴿وَكَانَ ٱلْإِنسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلاً﴾[٢].

لاها الله يا بخاري، هذا علي بن أبي طالب الّذي يحدّثنا عنه المؤرّخون أنّه كان يقوم بصلاة الليل في ليلة الهرير (في حرب صفين) فيفرش نطع ويصلّي بين الصفين والنبّال والسهام تساقط على يمينه وشماله فلا يرتاع ولا يقطع صلاة الليل.

علي بن أبي طالب الّذي أوضح للناس معالم القضاء والقدر وحمّل الانسان مسؤولية أفعاله، تصوّره أنت في هذه الرواية بأنه جبريّ يقول بالجبر ويجادل بها رسول الله ﷺ بقوله: أنفسنا بيد الله إن شاء أن يبعثنا بعثنا يعني ذلك لو شاء الله أن نصلّي لصلّينا.

علي بن أبي طالب حبّه ايمان وبغضه نفاق توصفه أنت بأنّه أكثر شيء جدلاً. إنّه كذب مفضوح لا يوافقك عليه حتّى ابن ملجم قاتل الامام ولا معاوية الّذي كان يأمر الناس بلعنه، إنه كذب رخيص ولكنّك جنيت من وراء الكثير إذ أرضيت بذلك حكّام زمانك وأعداء أهل البيت فرفعوا قدرك في هذه الدنيا الدنيئة ولكنّك أسخطت ربّك بهذا الموقف من أميرالمؤمنين وسيدالوصيين وقائد الغر المحجلين قسيم الجنّة والنار الّذي يقف يوم القيامة على الأعراف فيعرف كلاً بسيماهم[٣] فيقول للنار هذا لي وهذا لك[٤].

١ـ صحيح البخاري ٤٣/٢.

٢ـ الكهف: ٥٤.

٣ـ شواهد التنزيل للحسكاني الحنفي ١٩٨/١ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلْأَعْرَافِ رِجَالٌ يَعْرِفُونَ كُلاًّ بِسِيمَاهُمْ﴾ [الأعراف: ٤٦].

=

ولا أدري إن كان كتابك يوم القيامة شبيه بكتابك اليوم الّذي يزوّق ويجلّد وينمّق، ليخرج في أبهى حلّة عرفها الكتاب.

نعم كبرت على البخاري أن يظهر سيده عمر بن الخطاب تاركاً للصلاة المفروضة عندما فقد الماء وبقي على مذهبه ذلك حتّى في خلافته، فقال: أمّا أنا فلا أصلّي متحدّياً بذلك القرآن والسنة.

ففتّش عند الدجالين الوضّاعين فوضعوا له هذا الحديث الّذي يتّهم أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أنّه تثاقل فلم يصلّ صلاة الليل، وعلى فرض واحتمال صحة روايته فلا ضير، ولا إثم ولا ذنب على علي لأنها تتعلّق بصلاة النافلة الّتي يثاب على فعلها ولا يعاقب على تركها ـ ولا يمكن أن يقاس فعل عمر بتركه للصلاة المفروضة على ترك علي لصلاة النافلة إن صحت الرواية، ولكن أنّى لهذا الرواية أن تكون صحيحة ولو أخرجها صحيح البخاري.

فالبخاري صحيح عند أهل السنّة، وأهل السنّة هم المؤيّدون لمدرسة الخلافة الّتي قامت على سياسة بني أميّة وبني العبّاس والمتتبع يعرف هذه الحقيقة الّتي أصبحت اليوم غير خافية على أحد وأهل السنّة والجماعة تبعاً لسياسة الحكّام الّذي دأبوا على عداء ومحاربة أهل البيت ومن والاهم وتشيّع لهم، أصبحوا من غير علمهم أعداءً لأهل البيت وشيعتهم لأنهم والوا أعداءهم وعادوا أولياءهم. ولذلك رفعوا من شأن البخاري إلى الدرجة الرفيعة الّتي أصبح عليها، ولا تجد عندهم من تراث أهل البيت ولا من أقوال الأئمّة الاثنى عشر شيئاً يذكر، ولا حتّى عن باب مدينة العلم الّذي كان من النبي بمنزلة

= أخرج الحاكم عن علي، قال: تقف يوم القيامة بين الجنّة والنار فمن نصرنا عرفناه بسيماه فأدخلناه الجنة ومن أبغضنا عرفناه بسيماه.

٤ ـ ابن حجر الشافعي في الصواعق المحرقة: ١٠١ قال روى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: يا علي أنت قسيم الجنة والنار، فيوم القيامة تقول للنار هذا لي وهذا لك، وأضاف ابن حجر أن أبابكر قال لعلي عليه السلام سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: لا يجوز أحد الصراط إلّا من كتب له علي الجواز.

هارون من موسى، وبمنزلة النبيّ من ربه.

والسؤال الّذي يطرح على أهل السنة هو: ما الذي عليه البخاري زيادة على بقية المحدّثين لينال عندكم هذا التفضيل؟؟

وأعتقد أنّ الجواب الوحيد على هذا السؤال هو أنّ البخاري:

١ ـ دلّس الأحاديث الّتي تمسّ كرامة الصحابة خصوصاً منهم أبوبكر وعمر وعثمان ومعاوية، وهذا ما دعا إليه معاويه والحكّام بعده.

٢ ـ أبرز الأحاديث الّتي تطعن في عصمة الرسول ﷺ وتصوّره بأنّه بشرٌ عاديٌّ يخطئ وهذا ما أراده الحكام على طول الدهر.

٣ ـ أخرج أحاديث موضوعة في مدح الخلفاء الثلاثة وفضلهم على علي بن أبي طالب عليه السلام وهو بالضبط ما أراده معاوية للقضاء على ذكر علي حسب زعمه.

٤ ـ أخرج أحاديث مكذوبة تمسّ بكرامة أهل البيت.

٥ ـ أخرج أحاديث أخر تؤيّد مذهب الجبر والتجسيم والقضاء والقدر في الخلافة وهو ما أشاعه الأمويون والعباسيون ليتحكّموا بمصير الأمّة.

٦ ـ أخرج أحاديث مكذوبة تشبه الأساطير والخرافات لتخدير الأمّة وإشاعة الفوضي وذلك ما يريده الحكّام في عصر البخاري.

وعلى سبيل المثال إليك أيها القارئ العزيز هذه الرواية:

أخرج البخاري في صحيحه من كتاب بدء الخلق باب أيام الجاهلية من جزئه الرابع[١].

قال البخاري: حدّثنا نعيم بن حمّاد، حدّثنا هشيم، عن حصين، عن عمرو بن ميمون، قال: رأيت في الجاهلية قردة اجتمع عليها قردة قد زنت فرجموها فرجمتها معهم.

---

١ ـ صحيح البخاري ٢٣٨/٤.

ونحن نقول للبخاري، لعلّ الله سبحانه ورحمةً بالقردة قد نسخ حكم الرجم الّـذي فرضه عليهم بعد طردهم من الجنة وأباح لهم الزنا في عهد الاسلام بعد ما كان مـحرّماً عليهم في الجاهلية، ولذلك لم يدّع أي مسلم أنّه حضر أو شارك في رجم قردة منذ بعث محمّداً ﷺ وحتّى يوم الناس هذا.

❊ ❊ ❊

خاتمة البحث

وبعد هذه الخرافات وأمثالها كثير في البخاري فهل يبقى الباحثون والعلماء المتحرّرون ساكتون ولا يتكلّمون ؟

وسيقول بعض الناس لماذ التحامل إلّا على البخاري ؟ وقد يوجد في غيره من كتب الأحاديث أضعاف ما فيه، وهذا صحيح ولكن تناولنا البخاري بالتحديد لما ناله هذا الكتاب من شهرة فاقت الخيال حتّى أصبح كالكتاب المقدّس عند علماء السنّة لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه إذ كل ما فيه صحيح لا يتطرّق إليه الشك، ومنبع هذه الهالة وهذا التقديس نشأ من السلاطين والملوك بالخصوص في العهد العباسي. انتهى ما أردنا نقله من كتاب الدكتور التيجاني ﴿ فاسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْر ﴾.

الفصل الخامس

نظرة حول الحديث عند الخاصة

ذاك كان حال أغلب المسلين من أهل السنة المطهّرة اما اتباع أهل البيت عليهم السلام فقد امتثلوا أوامر ساداتهم ونقلوا الحديث وكتبوه بتشجيع منهم، بل هم قاموا بالتدوين قبلهم.

فها هو علي عليه السلام على ما نقل البخاري ومسلم لديه صحيفة فيها ما فيها من العلوم، ولذا قال ابن شهر آشوب أوّل من صنف في الاسلام علي بن أبي طالب ثم سلمان الفارسي ثمّ أبوذر.

ومنهم أبو رافع مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وصاحب بيت مال أميرالمؤمنين عليه السلام.

له كتاب السنن والأحكام والقضايا.

ومنهم علي بن أبي رافع له كتاب في فنون الفقه.

ومنهم عبيدالله بن أبي رافع.

ومنهم الأصبغ بن نباتة.

ومنهم سليم بن قيس الهلالي. وغيرهم.

وأما التابعون فالمجال يضيق عن بيانهم ولمعرفتهم يراجع فهارس العلماء ومؤلفاتهم في تراجم الرجال، منها على سبيل المثال منتهى المقال في أحوال الرجال للشيخ ابن علي، ومنها تنقيح المقال في علم الرجال للعلّامة المامقاني[1].

---

١ ـ لا بأس بمراجعة المراجعة (١١٠) من كتاب المراجعات وبالخصوص ما جاء فيها من تقدم الشيعة في تدوين العلم زمن الصحابة: ٢٩١، السيد عبدالحسين شرف الدين.

فقام اولئك المخلصون من الصحابة الكرام بتدوين الحديث في عصر الرسول ﷺ وبعده، من دون توانٍ أو انقطاع، ومن دون انصياع لأوامر الحكام بالمنع عن التدوين، وخلفوا لنا الحديث الشريف مصوناً في صحفهم الكريمة.

وكذلك عارضوا اجراءات منعت نقل الحديث وروايته، وقاموا بنشره، حتى جُلب بعضهم إلى المدينة وحبس.

وهذا أمير المؤمنين علي عليه السلام يقول:

« تذاكروا الحديث وتزاوروا، فانكم إن لم تفعلوا يَدْرِسُ »[١].[٢]

قال الرواي: «أتيت أباذر وهو جالس عند الجمرة الوسطى، وقد اجتمع الناس عليه يستفتونه فأتاه رجل فوقف عليه ثمّ قال: ألم تنه عن الفتيا؟

فرفع رأسه إليه، فقال: أرقيبٌ أنت عليّ؟ لو وضعتم الصمصامة على هذه وأشاروا إلى قفاه ـ ثم ظننت اني أنفذ كلمة سمعتها من رسول الله ﷺ قبل أن تجيزوه عليّ لأنفذتها»[٣].

وقال حبر الأمة عبدالله بن عباس: « تذاكروا هذا الحديث لا ينفلت منكم، فانه ليس مثل هذا القرآن مجموع محفوظ، وانكم إن لم تذاكروا هذا الحديث ينفلت منكم.

ولا يقولن أحدكم حدثت أمس، فلا أحدث اليوم، بل حدثت أمس، ولتحدث اليوم، ولتحدث غداً»[٤][٥][٦]

---

١ ـ سنن الدرامي ١٢٢/١ الحديث ٦٣٢؛ مستدرك الحاكم ٩٥/١.

٢ ـ مجلة تراثنا الفصلية يحث السنة النبوية، السيد محمد رضا الحسيني، العدد الأول السنة السادسة، محرم الحرام ١٤١١هـ: ٥١، بتصرف.

٣ ـ سنن الدارمي ١١٢/١؛ صحيح البخاري ٢٧/١ من قوله لو وضعتم.

٤ ـ سنن الدارمي ١١٩/١.

٥ ـ نقلاً عن مجلة تراثنا، بحث السنّة النبويّة الشريفة، السيد محمد رضا الحسيني، العدد الأوّل السنة السادسة: ٥١ ـ ٥٢.

٦ ـ وحول الكتابة وتشجيع الأئمّة: عليها راجع الكتب الروائية منها على سبيل المثال الكافي ج ١،

وما قاموا بهذا إلّا امتثالاً لأمر رسول الله ﷺ فها هو يقول: «نضّر الله أمرأً سمع مقالتي فوعاها وحفظها وبلّغها فربّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه»[١].

وجاء عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه، قال: قلت: يا رسول الله اكتب كل ما أسمع منك؟ قال: نعم، قلت: في الرضا والسخط؟ قال: نعم، فإنه لا ينبغي لي أن أقول في ذلك إلّا حقّاً»[٢].

❊ ❊ ❊

كتاب فضل العلم.

١ ـ سنن الترمذي ٣٤/٥ وفي مستدرك الحاكم ٨٧١ بعد بلغها «فرب حامل فقه لا فقه له، وربّ...»

وروى أيضاً في مستدرك الوسائل، ط مؤسسة آل البيت عليهم السلام: ٨٩، حديث ٤٣، ٤٤، الباب ٨.

٢ ـ مسند أحمد ٢٠٧/٢ وجاء شبيه هذا الحديث عن نفس الراوي إذ قال قلت يا رسول الله أنا نسمع منك أحاديث لا نحفظها أفلا نكتبها؟ قال: بلى فاكتبوها» في ص ٢١٥ نفس الجزء. وورد ما يشبهه عن عبدالله بن عمرو في مستدرك الحاكم ١٠٥/١ ـ ١٠٦.

وانظر الوسائل ومستدركها كتاب القضاء فان فيهما ما يغني.

الفصل السادس

قد اتّفق أصحابنا الاماميّة على ان صحبة النبي ﷺ بنفسها وبـمجردها لا تسـتلزم عداله المتصف بها، ولا حسن حاله.

وإن حال الصحابي حال من لم يدرك الصحبة في توقف قبول خبره عـلى ثـبوت عدالته، أو وثاقته، أو حسن حاله ومدحه المعتد به مع ايمانه.

وخالفنا في ذلك جمهور العامة فبنوا على تعديل جميع الصحابة، قال الغزالي فـي الفصل التاسع من الإحياء ما لفظه: اعتقاد أهل السنة تزكية جميع الصحابة، وعن عبدالله الهروي في كتاب الاعتقاد الصحابة كلّهم عدول فمن تكلّم فيهم بتهمة أو تكذيب فـقد توثب على الاسلام الخ»[١].

فـ«الصحابة كلّهم عدول لا يتطرق إليهم الجرح لأن الله عزّوجلّ ورسوله زكـياهم وعدلاهم، وذلك مشهور لا نحتاج إلى ذكره»[٢].

إذ «اتفق أهل السنة على ان الجميع عدول...»[٣].

وممّا ذكره الشاطبي للاستدلال على حجيّة قول الصحابة وأفـعالهم مـا جـاء فـي الحديث من الأمر باتباعهم، وإن سننهم في طلب الاتباع كسنة النبي ﷺ وسلم كقوله

---

١ ـ تنقيح المقال في علم الرجال، الشيخ عبدالله المامقاني، الفائدة الثامنة والعشرون مـن المـقدمة ٤١٣/١.

٢ ـ أسد الغابة، ابن الاثير ٣/٢.

٣ ـ الاصابة، ابن حجر ١٧/١.

فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ»[١].

وقال الغزالي: قد ذهب قوم إلى أن مذهب الصحابي حجة مطلقاً، وقوم إلى انه حجة إن خالف القياس، وقوم إلى ان الحجة في قول أبي بكر وعمر خاصة لقوله اقتدوا باللذين من بعدي، وقوم إلى ان الحجة في قول الخلفاء الراشدين إذا اتفقوا، والكل باطل عندنا[٢].

فإنه من يجوز عليه الغلط والسهو ولم تثبت عصمته عنه فلا حجة في قوله.

فكيف يحتج بقولهم مع جواز الخطأ؟

وكيف ندعي عصمتهم من غير حجة متواترة؟

وكيف يتصور عصمة قوم يجوز عليهم الاختلاف؟

وكيف يختلف المعصومان؟

كيف وقد اتفقت الصحابة على جواز مخالفة الصحابة؟ فلم ينكر أبوبكر وعمر على من خالفهما بالاجتهاد؟! بل أوجبوا في مسائل الاجتهاد على كل مجتهد أن يتبع اجتهاد نفسه.

فانتفاء الدليل على العصمة.

ووقوع الاختلاف بينهم.

وتصريحهم بجواز مخالفتهم، فيه ثلاثة أدلة قاطعة[٣].

وقد ذكر لرأي أصحابنا في ابطال ان مذهب الصحابي حجّة وجوه مؤادها[٤].

---

١ ـ قد أشبع الحديث حول هذا الحديث السيد علي الحسيني الميلاني وبيّن وضعه، وزيفه في مجلة تراثنا وهي نشرة فصلية تصدرها مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث، العدد الأوّل (٢٦ج السنة السابعة، محرم الحرام ١٤٢١هـ: ٤٣. الشاطبي: الموافقات: ٧٦/٤.

٢ ـ المستصفى في علم الأصول ٢٦٠/١.

٣ ـ المصدر السابق: ١٣٥.

٤ ـ أغلب الوجوه هذه مع شرح واف وردّ أدلّة من قال بالعدالة للصحابة مطلقاً موجودة بكتاب تنقيح المقال في علم الرجال للعلامة المامقاني في الفائدة الثامنة والعشرين فمن أحب التوسع فليرجع =

١ ـ ان من المعلوم بالضرورة وبنص كثير من الآيات الكريمة، وجود الفساق والمنافقين في الصحابة، بل كثرتهم فيهم، وعروض الفسق بل الارتداد لجمع منهم.

٢ ـ طائفة من الأخبار الّتي تبين ارتداد الصحابة بعده ﷺ وهي روايات الحوض.

٣ ـ انه روى الفريقان بطرق مستفيضة بل متواترة معنىً ان النبي ﷺ قد أمر علياً بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين.

٤ ـ قد قُتِلَ الخليفةُ الثالث أمام أعين الصحابة المؤلّبين والساكتين، فضلاً عمّن اشترك منهم في مهاجمته، وحتى قتله.

٥ ـ ان الفريقين رووا وجود المنافقين في أصحاب العقبة، وأن حذيفة كان عالماً بأسمائهم.

٦ ـ ان البناء على عدالة جميع الصحابة يتوقف على تعطيل أحكام الله تعالى في حقّهم واباحة جميع المحرمات لهم، وهذا ما لا يلتزم به أحد.

٧ ـ لو كان كلّهم عدولاً فلماذا أقام الحد على بعضهم، والتعزير على اخرين، وضربهم بدرته المشهورة الخليفة الثاني عمر بن الخطاب[١].

٨ ـ ان بعض الصحابة قد ادعوا النبوة كطليحة بن خويلد ومسيلمة الكذاب، وهذا يكشف الأمر لذي عينين.

والحديث حول هذا الموضوع طويل لا يسعه المقام فنتركه لمحله[٢].

= إليها.

ومن الكتب الجديدة الّتي تعرضت لهذا الموضوع الحساس ويمكن الاستفادة منها كتب بحوث في الملل والنحل للشيخ جعفر السبحاني ١/٢٠١، تحت عنوان عدالة الصحابي بين العاطفة والبرهان.

١ ـ يراجع بهذا كتب السير والتراجم فانه كثير.

٢ ـ وقد أجاد الأستاذ المحامي أحمد حسين يعقوب في كتابه نظرية عدالة الصحابة والمرجعية السياسية في الاسلام في بيان أمثله على تعارض نظرية عدالة كل الصحابة مع كُلٍّ:

أ ـ من القرآن الكريم ص ٣٨ ـ ٤١.

=

فبعد أن كانت السنة لا تتعدى أقوال الرسول وأفعاله عند متقدّمي الصحابة أصبحت في العصور الّتي تعددت في المذاهب تتسع لرأي الصحابي وفتواه، فاذا لم يجدوا نصاً على حكم الواقعة في كتاب الله وسنة الرسول أصبحت آراء الصحابة في أحكام الحوادث الّتي كانت تعرض عليهم المصدر الثالث من مصادر التشريع بعد كتاب الله وسنة رسوله!

ولعل ائمة المذاهب الثلاثة وعلماءهم الاحناف والمالكية والحنابلة أكثر تعصباً من الشوافع كما يبدو ذلك من تصريحاتهم فى مجاميعهم الفقهية.

ومع ان أبا حنيفة كان متحمّساً للقياس ويراه من أفضل المصادر بعد كتاب الله فقد كان يقدم رأي الصحابي إذا تعارض في مورد من الموارد وجاء عنه انه كان يقول: إذا لم أجد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله أخذت بقول أصحابه، فاذا اختلفت آراؤهم في حكم الواقعة آخذ بقول من شئت وادع من شئت، ولا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم من التابعين.

وجاء في أعلام الموقعين لابن القيم: ان أصول الأحكام عند الامام أحمد خمسة: ١ ـ النص. ٢ ـ فتوى الصحابة.

وان الاحناف والحنابلة قد ذهبوا إلى تخصيص الكتاب بعمل الصحابي، لأن الصحابي العالم لا يترك العمل بعموم الكتاب إلّا لدليل، فيكون عمله على خلاف عموم

= ب ـ والسنة النبوية الكريمة ٤١ ـ ٤٣ وتعارضها كذلك.
ج ـ مع واقع الحال ص ٤٤ ـ ٤٨ وتعارضها كذلك.
د ـ مع روح الاسلام العامّة.
هـ ـ ومع حسن الخاتمة.
و ـ ومع الغاية من الحياة نفسها.
كل ذلك في ص ٤٨ ـ ٥٠.
وساق أمثلة كثيرة حول هذه النقاط.
والّذي يريد أن يكشف الحال أكثر حول هذا الموضوع بالذات فعليه بهذا الكتاب.

الكتاب دليلاً على التخصيص وقوله بمنزلة عمله[١].

فأنت تلاحظ أن قول الصحابي يُعامَلُ كانه وحي من السماء لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه والكارثة أي صحابي بالمعنيين اللغوي والاصطلاحي ـ فأبوبكر صحابي، ومعاوية صحابي، ومروان بن الحكم صحابي، وعبدالله بن أبي سرح صحابي، والأربعة كما يتصور أهل السنة مراجع ونجوم وبأيّ واحدٍ منهم يجوز الاقتداء...[٢]».

وقال العلامة الحلي ﷺ: «ذهبت الامامية وجماعة تابعوهم إلى أن مذهب الصحابي ليس مخصصاً لأن العبرة إنما هي كلام الله تعالى، وكلام الرسول ﷺ والصحابي ليس من أحدهما، وقوله ليس حجةً ولو كان حياً خالياً عن المعارض ليس حجةً كيف يكون قوله بعد موته مع معارضته كلام الله تعالى حجة؟».

«وقالت الحنفية والحنابلة انه مخصص وهو خطأ لما تقدم»[٣].

وهذا لا يعني انهم يرفضون كلام الصحابي والتابعي مطلقاً بل يستعينون بها في موارد كثيرة «فأقطاب مفسري الإمامية كأبي جعفر الطوسي في تفسير التبيان والفضل أبي علي الطبرسي في «مجمع البيان» وغيرهما استعانوا بأقوال الصحابة والتابعين وأفادوا منها في بيان الآيات الّا ان هذه الأقوال لم تكن حجةً بذاتها، وتبقى خاضعةً للمناقشة، ولكنها في الوقت نفسه مقدمة على غيرها من أقوال المفسرين لما هم عليه من فهم واضح للنص القرآني، وذلك لإفادتهم من عصر النزول أو لقربهم منه.

ومن عموم هذا الموقف انطلق الطباطبائي مفيداً من أقوال الصحابة و التابعين، ومتعرضاً لقسم آخر منها بالنقد والتحليل»[٤].

---

١ ـ نظرية عدالة الصحابة، أحمد حسين يعقوب: ٥١ ـ ٥٢.

٢ ـ المصدر نفسه: ١٦٩.

٣ ـ المستصفى، الغزالي ٢٩/٢؛ جمع الجوامع ٣٣/٢.

٤ ـ الطباطبائي ومنهجه في تفسيره الميزان، علي الأوسي، رسالة ماجستير، معاونية الرئاسة للعلاقات الدولية في منظمة الاعلام الاسلامي، ط ١ ١٩٨٥م، ص ١٦٢.

«وكيف كان فالأكثر على أن الموقوف ليس بحجة وان صح سنده، لأن مرجعه إلى قول من وقف عليه، وقوله ليس بحجة»[١].

من هذا كله يتضح ان التطبيق جاء موافقاً لنظريتهم، لم يعتورها عور ولا اعوجاج.

وهنا نرى ان القوم قد وقعوا في مخالفة النظرية للتطبيق في موردين رئيسين:

الأول منهما: في نظرية عقائدية، والثاني منهما: في نظريتهم الحديثية إذا صحّ التعبير.

المخالفة الأولى:

فبينا هم يحكمون بضرس قاطع على أنّ غير النبي ﷺ لا يمكن أن يكون معصوماً، بل أكثر من ذلك، لا يقولون بعصمته ﷺ المطلقة، بل يقولون بعصمته في تبليغه الأحكام فقط[٢] وهذه كتبهم العقائدية تنطق بهذا نراهم في التطبيق العملي، قد يخالفون رسول الله ﷺ معلّلين بأنّا ادرى بأمور دنيانا منه كما نقلوا ذلك عنه ﷺ في مرويّاتهم[٣] أو قد يجادلوه بأنّ هذا الأمر منه أم من الله سبحانه، فان كان منه فللنقاش مجال وإن كان من الله تعالى يسلّموا ويذعنوا[٤] بينما حالتهم هكذا مع رسول الله ﷺ، نراهم في مجال آخر

---

١ ـ مقباس الهداية، الشيخ المامقاني: ٣٢١.

٢ ـ مع أنّ القول بأنّه معصوم فقط في تبليغ كلام الله قول هراء لا حجّة فيه، لأنّه ليس هناك دليل على أنّ هذا القسم من كلامه هو من عند الله، وذاك القسم هو من عند نفسه، فيكون في الأوّل معصوماً، ويكون في الثاني غير معصوم ويحتمل فيه الخطأ.

أعوذ بالله من هذا القول المتناقض الّذي يبعث على الشأن والطعن في قداسة الأديان» مع الصادقين، د. محمد التيجاني السماوي: ٣٢.

٣ ـ إذ يروون انّه وجد أهل المدينة يؤبرون النخل فقال لهم: «لا تؤبروه وسيكون تمراً» الا انّه جاء شيصا، فجاؤوه شاكين له ذلك، فقال لهم: «أنتم أعلم بأمور دنياكم مني»».

راجع صحيح مسلم كتاب الفضائل ٩٥/٧؛ مسند أحمد ١٦٢/١، ١٥٢/٣.

٤ ـ أخذوا كل ذلك من مواقف عمر بن الخطاب مع الرسول الكريم ﷺ في صلح الحديبية، صحيح البخاري ٨١/٢؛ السيرة النبوية لابن هشام ٣٣١/٣؛ صحيح مسلم باب صلح حديبية، والصلوة على المنافق عبدالله بن أبي، صحيح البخاري بحاشية السندي ١٣٧/٣، ٣٥/٤، وطبعة أخرى

=

عكس هذا تماماً كما رأينا فيما جاء عن الصحابي بل التابعي يسلّمون له تسليماً ويحكمون بأنّه حكم يجب اتباعه لأنّه يوضح لنا حكم الله تعالى معلّلين ذلك من أنّ: «أصحابي كالنجوم بأيّهم اقتديتم اهتديتم»[١]، وما ذلك كما نرى إلّا العصمة[٢].

المخالفة الثانية:

فبين ما هم يحكمون بصحة ما جاء في الصحاح وأغلب المرويّات في كتبهم الاخر هذا بحسب النظرية...

أما تطبيقاً فنرى انّهم قد يتركون الرواية الصحيحة في بيان حكم ما ويذهبون إلى غيره، بل قد يأخذ واحد هذه الرواية ويترك تلك، والاخر يأتي يأخذ ما ترك ويترك ما أخذ والعجب أنّ الادعاء هو أن الكلّ على صواب، وهذا ممّا لم يصل إليه ذهني القاصر «وانّ لك اسوة حسنة في أئمّة المذاهب كأبي حنيفة والليث بن سعد، ومالك، والشافعي وغيرهم فلقد كان الواحد منهم يأخذ الحديث ويعمل به، ثمّ يأتي صاحبه فيترك هذا الحديث ويعمل بغيره، والكل على صواب فيما أخذ وما يدع.

«ولمّا ظهرت كتب السنة المشهورة لدى الجمهور لم يأخذ ائمّة الفقه في جميع المذاهب بما جاء فيها، وظلّوا متمسّكين بأدلّة مذاهبهم، حتّى ولو كان فيها ما يخالف ما

= ٧٦/٢.

وموقفه معه في كتابة الكتاب عند مرضه المعبّر عن تلك الواقعة برزية يوم الخميس، صحيح مسلم ج ٣، تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، الحديث ١٢٥٩، صحيح البخاري بحاشية السندي ٢٢/١.

١ ـ جامع الأصول، ابن الأثير ٤١٠/٩.

٢ ـ وقد ورد عن أصحابنا مثل هذا الحديث إذ روى أنه جاء: «عن اسحاق بن عمار، عن جعفر بن محمد، عن آبائه، قال: قال رسول الله ﷺ: «... وما لم يكن فيه سنّة منّي فما قال أصحابي فقولوا به فانّما مثل أصحابي فيكم كمثل ا لنجوم بايّها أخذ اهتدى، وبأي أقاويل أصحابي أخذتم اهتديتم، واختلاف أصحابي لكم رحمه، فقيل يا رسول الله ومن أصحابك؟ قال: أهل بيتي».

معاني الأخبار، الشيخ الصدوق ﵀، ط ١٣٦١ هـ. ش: ١٥٧ ـ ١٥٦ وبهذا يُرفع اللّبس.

في هذه الكتب؛ وهم بعملهم لم يخرجوا من دينهم»[١].

وضربنا أمثلة عديدة حول هذه النقطة بالذات فيما سبق فلا نعيد.

بل أكثر من ذلك قد يتركون الرواية الصحيحة ويقدمون الرأي والقياس عليها كما رأينا.

بل أكثر من ذلك قد يتركون الرواية الصحيحة الّتي عمل بها الأصحاب والتابعون لا لشيء إلّا لكون «الروافض» قد عملوا بها «ألا ترىٰ بأن بعض علماء أهل السنة المهشورين يقولون: «بأنّ لبس الخاتم في اليد اليمنى هو سنّة نبويّة، ولكن يجب تركها لأنّ الشيعة اتّخذوا ذلك شعاراً لهم»[٢].

«وهذا حجة الاسلام أبو حامد الغزالي يقول: ان تسطيح القبور هو المشروع في الدين لكن لما جعلته الرافضة شعاراً لهم عدلنا عنه إلى التسنيم.

وهذا ابن تيمية الموصوف بالمصلح المجدد عند بعضهم يقول: ومن هنا ذهب من ذهب من الفقهاء إلى ترك بعض المستحبات إذا صارت شعاراً لهم ـ أي للشيعة ـ فانّه وإن لم يكن الترك واجباً لذلك لكن في ذلك مشابهة لهم فلا يتميّز السنّي من الرافضي، ومصلحة التمييز عنهم لأجل هجرانهم ومخالفتهم أعظم من مصلحة هذا المستحب»[٣].[٤]

---

١ ـ شيخ المضيرة أبو هريرة، للشيخ محمود أبوريّة: ٢٧١.

٢ ـ مصنف الهداية.

٣ ـ منهاج السنة، ابن تيمية ١٤٣/٢، التشبيه بالروافض.

٤ ـ مع الصادقين، الدكتور التيجاني: ١٥٩ ـ ١٦٠.

الخاتمة

بقي شيء:

روى عن رسول الله ﷺ انّه قال:

«ألا أيّها الناس فانّما أنا بشرٌ يوشك أن يأتي رسول ربّي فأجيب، وانّي تاركٌ فيكم ثقلين أوّلهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذو بكتاب الله واستمسكوا به... وأهل بيتي...».

«اذكّركم الله في أهل بيتي، اذكّركم الله في أهل بيتي، اذكّركم الله في أهل بيتي».

قد ورد هذا الحديث الشريف في الصحاح في أكثر من مورد، وأكثر من مرّة قد تكرّر نقله فيها... مع اختلاف في اللفظ بينهما.

والّذي يجزم بكونه متواتراً عند الفريقين لا يبعد عن الصواب وها هو الشيخ عبدالكريم رؤوف يستعرض لنا رواته من الصحابة والّذين بلغ عددهم حسب ما نقل احصاؤه عن خلاصة عبقات الأنوار: ٢٤٧ ـ ٢٥٧ بلغ (٣٥) صحابياً، وبعدها ذكر ان رواته من أهل السنّة والجماعة كان عددهم في القرن الأوّل (١٩)، في القرن الثاني (٣٦)، في الثالث (٦٩)، في الرابع (٣٨)، في الخامس (٢١)، في السادس (٢٣)، في السابع (٢١)، في الثامن (٢٤)، في التاسع (٨)، في العاشر (٢٠)، في الحادي عشر (١١)، في الثاني عشر (١٨) في الثالث عشر (١٠) وفي القرن الرابع عشر (١٥).

فكان مجموع رواته على مرّ القرون (٣٦٨) ذاكراً أسمائهم[1].

---

١ ـ مجلة تراثنا، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، السنة ١٤١٤ محرم ـ ١، العدد الخامس: ١٠٧.

وقد ذكر كذلك أسماء رواته من الشيعة في القرون الماضية ففي الأول رواه (٣٢) منهم، في القرن الثاني (٨٢) في ا لقرن الثالث (٧٥) والرابع (٦٧)، والخامس (١٨)، والسادس وما بعده (٣٣) راوٍ له[١].

ثمّ ذكر لنا كتب أهل السنة الّتي ذكرت الحديث فبلغت (٢٢٣) مصدراً ذكرها بالأسماء والأجزاء والصفحات، وحتّى رقم الطبعات لو وجدت[٢].

ولوُرود أحاديث غير هذا فيهم، وكما بدأنا الحديث نعيده ترسخ في أذهاننا إن شاء الله تعالى مقام أهل البيت عليهم السلام الثقل الاخر لكتاب الله الّذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ولآيات وروايات اخر يضيق المجال بسردها الآن، ولو كان هذا الّذي قدمناه فقط لكفى، وبهذا الجلاء في أبصارنا وبصيرتنا أخذنا بأقوالهم وأفعالهم وصارا مع إقرارهم، كل واحد حجة بذلك، وما خرجنا عمّا رسمه رسول الله صلى الله عليه وآله وما وضحه، ولأجل هذا بقي النص عند ا لشيعة إلى أكثر من قرنين ونصف من الزمان واضحاً، يردُّ زيف الزائفين ويزيل دَرَنَ الحاقدين، ويصحح المسيرة، ويبين ما انتحلته المبدعة المفارقة للصراط المستقيم، فيهدي القلوب، ويثبت به الأقدام.

من هذا نحب أن نرى بعض النقاط المهمة والحساسة في الحديث الشريف...

أولاً: لما ذكر أخيراً بقي النص حياً لأكثر من قرنين من الزمان في أظهر المسلمين يأخذون منه ما يحتاجون، بينما بقية فرق المسلمين كانت أيديهم خالية من هذا المعين الصافي، فاحتاجوا بطول تلك الفترة والّتي بدأت بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله مباشرة احتاجوا إلى أن يعملوا الرأي والقياس والاستحسان لعدم النص.

ثانياً: ممّا تقدّم ظهر لنا انهم لم يكتبوا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله، وليس هذا فقط بل منعوا من ذلك، بل منعوا في أكثر الاحيان من التحدث به، والرسول صلى الله عليه وآله لمّا يودَع في

---

١ ـ المصدر السابق، العدد ٦، ص ٢٠١.

٢ ـ المصدر السابق، العدد ٧، ص ١٠٦.

مثواه الأخير.

وبعد مرور تلك السنوات الكثيرة أمروا بالكتابة وأصبح لِناقِلِ الحديث مكانته الدنيويّة المرموقة، فأي مجال أكبر من هذا للكذب والتلفيق والتزوير والنسيان والخطأ؟!

فضلاً عن أن نُقّال الحديث الأوائل قد ماتوا أو قتلوا، فخلت الساحة، فاختلط الغث بالسمن.

أما الشيعة فالأمر خلاف هذا عندهم إذ كَتَبَ الأئمة وأمروا أصحابهم بذلك من أول المحنة إلى أيام الصادق عليه السلام وبعده[1] إذ ظهرت الأصول الأربعمائة لهم، إلى الكتب الأربعة الّتي استقت منها، إلى غيرها من المصادر الحديثية الاخرى.

ثالثاً: ولعلّ القوم لأجل هذا الارتباك والفراغ الحديثي احتاجوا أن ينقلوا عن الصحابة ما يجعلوه سنة لهم وقانوناً اسلامياً مع عدم الاعتقاد بالعصمة فوقعوا في حيص بيص.

رابعاً: وإن كان كل فريق قد نقل الأحاديث بالمعنى بجانب ما نقل باللفظ، الا اننا لو سبرنا غور الكتب الحديثية لكلا الطرفين لرأينا ان الحديث بلفظ ممّا يؤثر عن مدرسة أهل البيت عليهم السلام أكثر، ولأن ائمّتهم كانوا يأمرونهم بهذا في كثير من الاحيان، بل قد لا يوافقوهم على تغيير كلمة واحدة وردت عنهم، ففيما رواه الصدوق عطر الله مرقده عن عبدالله بن سنان، قال: قال الصادق عليه السلام: «سيصيبكم شبهة فتبقون بلا علم يرى، ولا امام هدى ولا ينجو منها إلّا من دعا بدعاء الغريق». قلت: وكيف دعاء الغريق؟!

قال: «تقول: يا الله يا رحمن يا رحيم يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك».

فقلت: يا مقلب القلوب والأبصار ثبت قلبي على دينك.

فقال: «إنّ الله عزوجل مقلب القلوب والأبصار، ولكن قل كما أقول: يا مقلب

---

١ ـ انظر كتاب الوسائل كتاب القضاء، ج ٢٧، الباب ٨، الحديث ١٥ ـ ١٦ ـ ١٧ ـ ١٨، ص ٨١، طبع المؤسسة؛ ومستدرك الوسائل كتاب القضاء الباب ٨ أيضاً الحديث ٤ ـ ٥ وغيرها.

القلوب ثبت قلبي على دينك»[١].

وجاء في الوسائل نقلاً عن الخصال عن اسماعيل بن الفضل قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام عن قول الله عزوجل: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ ٱلشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾[٢] فقال عليه السلام: «فريضة على كلّ مسلم أن يقول قبل طلوع الشمس عشر مرات وقبل غروبها عشر مرات: «لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، بِيَدِهِ الْخَيْرُ، وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

قال: فقلت: لا اله إلّا الله، وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت ويميت ويحيى، فقال: «يا هذا لا شك في ان الله يحيي ويميت، ويميت ويحيي، ولكن قل كما أقول»[٣].

وفي رواية أخرى عن العلاء بن كامل، قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: «واذكر ربك في نفسك تضرعاً وخيفة ودون الجهر من القول عند المساء: «لَا إِلٰهَ إِلَّا اللّٰهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ، يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَيُمِيتُ وَيُحْيِي وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ».

قال: قلت بيده الخير قال ان بيده الخير ولكن قل كما أقول لك عشر مرات، وأعوذ بالله السميع العليم حتّى تطلع الشمس وحين تغرب عشر مرات[٤].

فمن هذه وغيرها نرى مدى اعتناء الأئمة عليهم السلام فيما يكتب وينقل عنهم، ومدى تربيتهم لأصحابهم للالتزام فيما ينقلوه لنا، ولذا قال الذهبي في ميزان اعتداله ان التشيع كثر في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رد حديث هؤلاء لذهبت جملة الآثار النبوية[٥].

---

١ ـ مفاتيح الجنان، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، صنة ١٩٩٢، ص ٥٣٠، الشيخ عباس القمي.

٢ ـ طه: ١٣٠.

٣ ـ الوسائل: ٢٢٦/٧، الباب ٤٨ من أبواب الذكر، الحديث ٤.

٤ ـ الوسائل ٢٢٧/٧، الباب ٤٨ من أبواب الذكر، الحديث ٦.

٥ ـ ميزان الاعتدال ٥/١، في ترجمة أبان بن تغلب.

ومع هذا كله قالوا: «ان مجرد اعتبار كتاب لا يقتضي قبول كل ما فيه، كما ان جلالة المؤلف لا تقتضي قبول كل رواياته، والغمض عن رواتها الواقعة في أسناد تلك الروايات إلى الامام عليه السلام.

الحاصل انه لا يكفي في العمل بالرواية العدالة، أو الوثاقة في خصوص الراوي الناقل لنا حتّى مع اعتبار الكتاب، بمعنى عدم وقوع الدس فيه، بل لابدّ من احراز حال جميع رواتها»[1].

ولو أسند مباشرة عن المعصوم عليه السلام فهذا أيضاً لا يكون حجة على الاطلاق «حيث من المحتمل اعتقاد المؤلف صدورها عن الامام عليه السلام لامرٍ غير تام عندنا لا أنّ سلسلة السند قد حذفها لكون رواتها ثقات وعدولا»[2].

ممّا تقدّم كلّه نستطيع أن نضع أصابعنا على الموضع الحساس ونعالجه بأصح الطرق فنرى ان العامّة والخاصّة يتفقان في المصدرين الرئيسين في التشريع وهما كتاب الله تعالى الّذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وما صدر عن رسوله الكريم صلى الله عليه وآله المقطوع صدوره منه.

ولذا فما صدر عن رسوله يكون حجة على كلا الطرفين.

وبعد استعراض آرائهم بما يكون حجة عند كل طرف بينهم وبين الله تعالى، يمكن أن يكون ما يلي شافٍ للغليل، مقرب للشقين:

١ ـ لو طرحنا العصبيّة جانباً لرأينا اننا لمّا ذكرنا أخيراً أصبح الوثوق بما جاء عن أهل البيت عليهم السلام أكثر، والاطمئنان به أشد.

٢ ـ ان ما ورد عند كلا الطرفين، وقد اتفقا بنقله يكون اتباعُهُ أسلم، وذلك للاطمئنان

---

١ ـ ارشاد الطالب إلى التعليق على المكاسب، آية الله الشيخ جواد التبريزي، مؤسسة اسماعيليان، قم المقدسة ٨/١.

٢ ـ ارشاد الطالب إلى التعليق على المكاسب، آية الله الشيخ جواد التبريزي، مؤسسة اسماعيليان، قم المقدسة ٨/١.

بأنه قد صدر عنه ﷺ، وخاصّه إذا كان موافقاً لكتاب الله المجيد.

وقد اتفقا مع الكتاب في منزلة أهل البيت: ووجوب اتباع طريقهم كما هو مذكور في كتب القوم كلهم.

فالرجوع إلى ما جاء عنهم كما في النقطة الاولى حينئذ يكون أوثق والاطمئنان به أشد.

٣ ـ وإذا تعين الأخذ بأحاديث أهل البيت عليهم السلام وعلمنا ان حديثهم من حديث رسول الله ﷺ، وعلمهم من ميراث رسول الله ﷺ ولا مساغ لأحد في الاجتهاد مع وجودهم، أو مع وجود أحاديث لهم في الأصول والاحكام أقول إذا تعيّن ذلك فلا يبقى لاخواننا من السنة غير سؤال واحد وهو:

ان حديث أهل البيت عليهم السلام لم يرو في الغالب إلاّ عن طرق الشيعة وأسانيدهم، وأهل السنة لا يعرفون هذه الطرق، فما هو موقفهم الشرعي حينئذٍ؟!!

والجواب: ان علماء السنّة لا يشترطون في صحة الرواية غير الوثوق بصدق الراوي وحفظه، فاذا وثقوا بصدق الراوي وضبطه، وسلامة الطريق من حيث الامانة والصدق لم يترددوا في التمسك بالرواية وإن كان الراوي على غير عقيدة أهل السنة ومذهبهم.

وقد ورد كثير من رجال الشيعة في أسانيد الصحاح الستة وطرقهم وأخذ كبار المحدثين من السنة من أمثال البخاري ومسلم وأحمد والنسائي وابن ماجة وغيرهم من مشايخ الشيعة.

وقد ذكر الامام شرف الدين رحمه الله مائة من رجال الشيعة في أسانيد السنة وطرقهم على سبيل المثال والاستشهاد لا الاستقصاء[1].

ويقول ابن حجر العسقلاني في مقدمة فتح الباري «واعلم انه وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد فينبغي التنبيه لذلك وعدم الاعتداد به إلّا بحق،

---

١ ـ المراجعات، السيد عبدالحسين شرف الدين: ٥٢ ـ ١١٨.

وكذا عاب جماعة من الورعين جماعة دخلوا في أمر الدنيا فضعفوهم لذلك، ولا أثر لذلك التضعيف من الصدق والضبط[١].

ويحتج الخطيب البغدادي على قبول الثقات من غير أهل السنة بتدوين أهل العلم من المحدثين قديماً وحديثاً لرواياتهم والاحتجاج بأخبارهم ويقول الخطيب عن هذه السيرة المعروفة لدى المحدّثين بأنه أكبر الحجج وبه يقوي الظن في مقاربة الصواب.

يقول الخطيب: فأصبحوا برواية... عبيدالله بن مرس وخالد بن مخلد وعبدالرزاق بن همام، وكانوا يذهبون إلى التشيع في خلق كثير لم يتسع ذكرهم، دَوَّن أهل العلم قديماً وحديثاً رواياتهم، واحتجوا بأخبارهم فصار ذلك كالاجماع وهو أكبر الحجج في هذا الباب[٢].

فلا يشترط في حجة الرواية اذن أكثر من الوثوق بالراوي، وصدقه، وأمانته وضبطه فاذا تأكدوا من ذلك فان أصحاب السنن والصحاح والأصول لم يترددوا في الأخذ بروايته وروايتها والعمل بها.

والشيعة لا يكونون أقل حرصاً من اخوانهم السنة في الراوي وصدقه وأمانته وضبطه، وهذه كتبهم في الرجال والجرح والتعديل، تشهد في هذه الناحية إلى حدود القوة، ولا تسلم الرواية عندهم ما لم يتأكدوا من صدق الراوي وضبطه وأمانته ودينه.

فلا مبرر اذن للتردد في التمسّك بروايات أهل البيت عليهم السلام في الحلال والحرام وفي الأصول والعقائد بحجّة ان روايات أهل البيت وردت في الغالب عن طرق شيعته لا يعرفها أهل السنة.

ولا نشك نحن ان في أسانيد وطرق وروايات أهل البيت طرقاً ضعيفه لا يمكن الاعتماد عليها، غير أنّ الأساس السليم في مثل هذا الموقف أن ينتقي الفقيه منها ما تجتمع فيه شروط الرواية الصحيحة من حيث السند والمتن ويترك غيره كما يعمل

---

١ ـ فتح الباري، المقدمة: ٢٨٢.

٢ ـ كتاب الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي: ٢٠١.

علماء الشيعة مادام ان الرواية عن الشيعة ليس بأمر محظور، ومادام ان كلمات أهل البيت عليهم السلام وأحاديثهم لا تزيد أن تكون روايات عن رسول الله صلى الله عليه وآله فلا ينبغي إلّا التحري في أسانيد هذه الروايات وطرقها والتأكد منها وانتقاء الصحيح منها كما يفعل اخواننا السنة بالأحاديث ا لنبويّة الواردة عن طرقهم وكما يفعل الشيعة بالروايات الواردة عن رسول الله وأهل بيته عليهم السلام عن طرقهم بالذات[1].

٤ ـ من هنا ترىٰ ان كل ما ينفرد به كل فريق ولا يكون مورداً للاطمئنان، على كل فريق أن يطبق الموازين العلمية لنقد الحديث في قبوله ورفضه وليس له رفضه جملة وتفصيلاً لأنّه يخالف ما يعتقد وما يهوى.

٥ ـ بما ان ا لجماعة كما ظهر فيما مر يرضون ويعتقدون بصحة وحجة ما روى عنه صلى الله عليه وآله إذا كان الراوي مسلماً وكذلك هم يعتقدون بأهمية أهل البيت عليهم السلام ولا يشك أحدهم بمنزلتهم عند الله ورسوله والمسلمين فان لم يكونوا معصومين كما نعتقد فهم على أقل تقدير كغيرهم من علماء المسلمين وآحادهم فما رووه يكون حجة بذلك فما ورد عنهم هو حجة علينا وعليهم على حد سواء ولا فرق بهذا بين ما ورد عنهم عنه صلى الله عليه وآله في كتبنا الخاصة أو كتبهم إلّا إذا احرزوا الكذب وأثبتوه على الرواة...

فعليهم حينئذ الرجوع إلى كتب أحاديثنا وإلّا فهم مسؤولون أمام الله تعالى ولا حجّة ولا عذر لهم في تركهم كل هذه الروايات لأجل تعصب أو هوى.

ولا نُلْزَمُ بهذا الأمر لأنا لا نعتقد بحجية ما جاء عن أي مسلم عنه صلى الله عليه وآله إذ لنا شروطنا الخاصة في قبول رواية الراوي والّتي أخذناها عنهم عليهم السلام.

٦ ـ وممّا يؤكّد تميز أهل البيت عن غيرهم ما يظهر لنا من اختلاف أصحاب المذاهب الأربعة عند أهل السنة والجماعة في كثير من المسائل الفقهية بينما لا يختلف الأئمّة

---

١ ـ سلسلة في رحاب القرآن ـ ٣ ـ آية التطهير، الشيخ محمّد مهدي الآصفي، دار القرآن الكريم: ٩١ ـ ٩٤، بتصرف.

الاثنا عشر من أئمّة أهل البيت في مسألة واحدة»[١].

٧ ـ ولو لم نتبع طريق أهل البيت عليهم السلام، وآمنّا بالطرق الاخر وأضفنا عدم ثبوت توقف الاجتهاد، لأنه وليد اجتهاد، والاجتهاد لا يسدّه اجتهاد، بل يقوم به نص واضح، ولا نص، أقول: لو كان ذلك لتولدت لنا مئات المذاهب بل آلافها وهو واضح لمن ألقى السمع وهو بصير وهذا يولد الفرقة وعدم الائتلاف وهو يخالف قوله تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُوا بِحَبْلِ ٱللهِ جَمِيعاً وَلا تَفَرَّقُوا ﴾[٢].

قم المقدسة

محمد حسين الأنصاری

---

١ ـ مع الصادقين، د. محمد التيجاني السماوي: ١٩.

٢ ـ آل عمران (٣): ١٠٣.



إجازات الرواية للشيخ محمد حسين الأنصاري

١ ـ إجازة الرواية من آية الله العظمى السيّد عبدالأعلى السبزواري

٢ ـ إجازة الرواية من آية الله العظمى السيد عباس الحسيني الكاشاني

٣ ـ إجازة الرواية من آية الله العظمى الشيخ أحمد سبط الشيخ الأنصاري

٤ ـ إجازة الرواية من آية الله العظمى السيد محمد كاظم المرعشي

٥ ـ إجازة الرواية من آية الله العظمى الشيخ بشير النجفي



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف خلقه
محمد وآله الطيبين الطاهرين وبعد فإن
جناب حجة الاسلام الشيخ محمد حسين الأنصاري دامت تاييداته
مجاز من قبلنا في التصدي للأمور الحسبية المنوطة بإذن
الحاكم الشرعي ومأذون في قبض الحقوق الشرعية المنطبقة
كالزكاة والمظالم ومجهول المالك والنذور المطلقة
وسهم الامام عليه السلام والتصرف فيها بمقدار رفع حوائجه
وحوائج المؤمنين الشرعية وايصال الباقي الينا لصرفه في
اقامة الحوزات العلمية وابلاغنا بذلك لغرض اصدار الوصولات
وايصالها الى ارباب الحقوق وهو دام علاه مأذون في نقل ما
صحت لي روايته عن مشايخي العظام قدس الله اسرارهم بالطرق
المنتهية الى الأئمة الهداة المعصومين عليهم السلام واوصيه بملازمة
التقوى وسلوك سبيل الاحتياط وان لا ينساني من
صالح دعواته كما لا انساه ان شاء الله تعالى

عبدالأعلى الموسوي السبزواري

حرر في التاسع من رجب الأصب
١٤١٣هـ

إجازة الرواية من آية الله العظمى السيّد عبدالأعلى السبزواري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جلّ عن التحديث شأنه وجلّ في التقديس كبريائه وبرهانه على التواتر من آلائه والمستفيض من نعمائه سبحانه ما أعلى شأنه رفع السماء بغير عمد ولا إسناد وبسط الأرض بقوة الأوتاد أرسل السفراء البررة لإخبار العباد وإنبائهم بما يجازون به يوم الميعاد وصلواته وسلامه عليهم بما تحملوا من المشاق في البلاغ والإرشاد وخصّ من بينهم سيدهم وخاتمهم وأشرفهم نبينا الأكرم الرسل إلى كافة الأمم وآله العترة الطاهرة والأنجم الزاهرة الأئمة الهداة ورثة علمه وحفظة شرعه بالصلوات المتصلات والتحيات المسلسلات ما دامت على الأحاديث نطاق الإجازات ولعمري فقد اتفق العقل والنقل والضرورة والوجدان على أن أفضل المقاصد وأربح الفوائد هو العلم الذي يراد به وجه الله تعالى ويعرف به الأحكام الشرعية وإن أكبر الوسائل بعد كتاب الله المجيد لنيل العلوم الدينية والمعارف الحقيقية هي السنة المطهرة والروايات المعتبرة ولكم بذل علماء الشريعة في إحيائها النفس والنفيس والطارف والتليد و ممن أراد أن يقتفي بآثارهم وينسج على منوالهم حبيبنا الأجل الأنبل والعالم العامل الفاضل المبجل عمدة الأفاضل العظام زبدة الأماثل الكرام عماد الأعلام ذخر الأنام [illegible] حجة الإسلام والمسلمين فضيلة الشيخ محمد حسين [illegible] الشيخ عبد الغفار الأنصاري دام افضاله وكثّر في علمائنا العاملين أمثاله وأيده الله تعالى لنصرة الدين الحنيف والمذهب الشريف فإنه سدد الله خطاه في خدمة الإسلام وإنه ممن أحبّ أن يدخل في زمرة رواة أحاديث أهل بيت العصمة والطهارة (عليهم السلام) اقتداءً بما عليه سيرة السلف الصالح لذلك استجازني أن يروي عني جميع الأحاديث المأثورة والمروية من الحجج الطاهرة والأنجم الزاهرة الأئمة المعصومين عليهم أفضل صلوات المصلين وحيث أنني رأيته أهلاً لذلك فأجزته أن يروي عني جميع ما صحّت لي روايته بحق إجازتي عن مشايخي العظام العلماء الأعلام أعلى الله درجاتهم في دار المقام وهي كثيرة وفيرة بسندي المتصل والمنتهية إلى أئمة الهدى ومصابيح الدجى وأعلام التقى الأئمة الأطهار (عليهم صلوات الملك الجبار) كالكتب الأربعة التي عليها المدار والمشتهرة في الأمصار اشتهار الشمس في رابعة النهار أعني (الكافي والفقيه والتهذيب والاستبصار) وهكذا الكتب الأربعة المتأخرة عنها أعني (الوافي والوسائل ومستدركه وبحار الأنوار) بل جميع جوامعنا المعتبرة المعتمدة لدى علمائنا الأعاظم وأخص بالذكر منها الجامع القيّم النفيس (جامع أحاديث الشيعة) لسيد علماء الإسلام زعيم الطائفة المحقة المحقق الإمام الأكبر الحجة الكبرى والآية العظمى عميد الإسلام والمسلمين سماحة الحاج آقا حسين الطباطبائي البروجردي قدس سره [illegible] واشترطت عليه [illegible] في النقل بالحفظ والضبط وأن يبذل جهده في التمييز بينها وأن يحتاط في نقلها متورعاً في كل ما يرجع إليها وأوصيه ونفسي [illegible] بمراقبة التقوى والاهتمام بالورع والزهد ومجانبة النفس والهوى وملازمة السنة والصلاح بل المواظبة على الاحتياط في جميع الحالات فإنه طريق النجاة وأوصيه أيضاً ونفسي بالإخلاص في العلم والعمل وأن لا يغتر بزخارف الدنيا الدنية فإنها فانية منقضية وأن يراقب الله تعالى في جميع الأحوال في السر والعلن وأن لا ينساني من الدعوات الصالحات في الخلوات والجلوات لاسيما عقيب الصلوات أنه سميع الدعوات ومعطي السؤلات وقاضي الحاجات وفي الختام نسأل من ساحة قدس حضرة المولى جل وعلى أن يوفقه لما يسعده ويجعله قدوة صالحة لإخواننا المؤمنين وينصره لترويج الدين الحنيف والمذهب الشريف فإنه ينصر من نصره وهو العزيز الحكيم وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والسلام عليه وعلى جميع عباد الله الصالحين ورحمة الله وبركاته.

حرره راجي رحمة ربه

العباس الحسيني الكاشاني

أول شوال المكرم

١٤١٤هـ

عفي عنه

العباس الحسيني الكاشاني

إجازة الرواية من آية الله العظمى السيد عباس الحسيني الكاشاني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى جلّ عن التحديث شأنه وحلّ في التقديس كبرياؤه، نحمده على المتواتر من آلائه والمستفيض من نعمائه، سبحانه ما أعلى شأنه، رفع السماء بغير عمد ولا استناد، ومهّد الأرض بقوة الأوتاد، أرسل السفراء البررة لإخبار العباد وانبائهم بما يجازون به يوم الميعاد.

وصلواته وسلامه عليهم بما تحملوا من المُشاق في البلاغ والارشاد، ونخصُّ بينهم سيّدهم وخاتمهم وأشرفهم نبيّنا الأكرم المرسل إلى كافة الأمم وآله العترة الطاهرة والأنجم الزاهرة الأئمة الهداة ورثة علمه وحفظة شرعه بالصلوات المتصلّات والتحيّات المتسلسلات ما دامت على الأحاديث نطاق الإجازات.

وبعد، فقد اتّفق العقل والنقل والضرورة والوجدان على أنّ أفضل المقاصد وأربح الفوائد هو العلم الذي يرادُ به وجه الله تعالى وتعرف به الأحكام الشرعية وان أكبر الوسائل بعد كتاب الله المجيد لنيل العلوم الدينيّة والمعارف الحقيقية هي السّنة المطهّرة والروايات المعتبرة، فكم بذل علماء الشريعة في إحيائها النفس والنفيس والطارف والتليد.

وممّن أراد أن يقتفي بآثارهم وينسج على منوالهم جناب الأجل الأنبل والعالم العامل المبجّل عمدة الأفاضل العظام ونخبة الأماثل الكرام عماد الأعلام ذخر الأيام العلامة الجليل حجة الاسلام والمسلمين وفضيلة الشيخ محمد حسين نجل سماحة الحجة الشيخ عبد الغفار الأنصارى دام إفضاله وكثر فى علمائنا العاملين أمثاله وأيده الله تعالى لنصرة الدين الحنيف والمذهب الشريف فإنه سدّد الله خُطاه في خدمة الاسلام والمسلمين أحبّ أن يدخل في زمرة رواة أحاديث أهل بيت العصمة والطهارة (عليهم السلام) اقتداءً بما عليه سيرة السلف الصالح، لذلك استجازني أن يروي عنّى جميع الاحاديث المأثورة والمرويّة عن الحجج الطاهرة والأنجم الزاهرة الأئمة المعصومين عليهم أفضل صلوات المصلّين. وحيث إنّنى رأيته أهلاً لذلك فأجزته أن يروي عنّي

جميع ما صحّت لي روايته بحقّ إجازتي عن مشايخي العظام العلماء الأعلام أعلى الله درجاتهم في دار المقام وهي كثيرة وفيرة بسندي المتّصل والمنتهية إلى أئـمة الهـدى ومصابيح الدّجى وأعلام التقى أئمتنا الأطهار (عليهم صلوات الملك الغفّار) كـالكتب الأربعة الّتي عليها المدار والمشتهرة في الأمصار اشتهار الشمس في رابعة النهار أعني (الكافي والفقيه والتهذيب والإستبصار) وهكذا الكتب الأربعة المعتبرة المتأخرة عنها أعني (الوافي والوسائل ومستدركه وبحار الأنوار) بل جلُّ مجاميعنا المعتبرة المـتقنة لدى علمائنا الأعاظم وأخصّ بالذكر منها الجامع القيّم النفيس (جامع أحاديث الشيعة) لسيد علماء الاسلام زعيم الطائفة الحقّة المحقّة الإمام الأكبر الحجة الكـبرى والآيـة العظمى فقيه الاسلام والمسلمين سماحة الحاج آقا حسين الطـباطبائى البـروجردي قدّس سرّه القدوسي.

واشترط عليه الحزم والتثبت في النقل باللفظ والمعنى وأن يبذل جهده في التـميز بينها وأن يحتاط في نقلها متورعاً في كلّ ما يرجع إليـها، وأوصـيه ونـفسى المسـيئة الخاطئة بمراقبة التقوى والإهتمام في الورع والزهد ومنابذة النفس والهدى ومـلازمة السّداد والصلاح بل المواظبة على الإحتياط في جميع الحالات فإنه طريق النجاة.

وأوصيه أيضاً ونفسي بالاخلاص في العلم والعمل وأن لا يغترّ بزخارف الدنيا الدنيّة فإنها فانية مقضيّة وأن يراعي الله تعالى في جميع الأحـوال فـي السـرّ والعـلن وأن لا ينساني من الدّعوات الصّالحات في الخلوات والجلوات لا سيّما عقيب الصلوات إنـه سميع الدعوات ومعطي السؤلات وقاضي الحاجات.

وفي الختام نسأل من ساحة قدس حضيرة المولى جلّ وعلا أن يوفّقه لما يُسـعده ويجعله قدوماً صالحة لأخواننا المؤمنين وينصُره لترويج الدّيـن الحـنيف والمـذهب الشريف فإنّه ينصر من نصره وهو العزيز الحكـيم، وآخـر دعـوانـا أن الحـمد لله ربِّ العالمين، والسلام عليه وعلى جميع عباد الله الصالحين ورحمة الله وبركاته.

اوّل شوال المكرم ١٤١٤ هجرى

حرّره الراجى رحمة ربّه

العبّاس الحسيني الكاشاني عفي عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعلنا من أهل الرواية ونور قلوبنا
بأنوار الدراية والصلاة والسلام على خير من أرسل للبشر
والهداية وعلى آله الذين بهم أنقذنا من الضلالة والغواية
وبعد فلما أراد الشيخ الجليل المعتمد النبيل الأديب
الأريب العالم العامل الفاضل الكامل الثقة من [illegible]
الشيخ محمد حسين الأنصاري أدام الله تعالى أيامه [illegible]
من [illegible] والده العلامة أعني خالنا المفضال جامع الفضائل
والفواضل الحاج الشيخ عبد الغفار الأنصاري دام فضله
وعلاه أن يتأسى بالسلف الصالحين وينتظم في حلقة
رواة المحدثين استجازني لحسن ظنه لنقل الأخبار عن
النبي صلى الله عليه وآله الأطهار عليهم صلوات الله تعالى
وسلامه صوناً للآثار وحفظاً لها عن عروض الاختلال
والإرسال فاستخرت الله تعالى لي وله فأجبت مسؤوله
حيث كان أهلاً لذلك وحقيقاً بما هنالك فأجزت له
دام علاه ومزاياه الذي علمه وتقواه أن يروي عني عن مشايخي
العظام عطر الله تربتهم كلما صحت لي روايته وساغت
إجازته من الكتب المعتبرة لا سيما الأربعة المتقدمة منها والمتأخرة
ملحوظاً ذلك عني عن مشايخي فمنها ما أجازني به قراءةً وسماعاً
وإجازة شيخي وأستاذي ووالدي العلامة عن والده قدس سرهما

إجازة الرواية من آية الله العظمى الشيخ أحمد سبط الشيخ الأنصاري

عن المحقق الرشتي عن الشيخ الأنصاري عن المولى احمد النراقي
عن والده عن الاستاد محمد باقر البهبهاني عن والده عن المولى
المجلسي عن والده عن الشيخ البهائي عن والده عن الشهيد الثاني
عن المحقق الكركي عن شمس الدين الجزيني عن الشيخ ضياء الدين
علي عن والده الشهيد الأول عن فخر المحققين عن والده عن المحقق
الأول عن السيد شمس الدين فخار بن معد عن شاذان بن جبرئيل
القمي عن محمد بن أبي القاسم الطبري عن المفيد الثاني عن
والده الشيخ الطوسي عن الشيخ المفيد عن جعفر بن محمد بن قولويه
عن الكليني رضي الله تعالى عنهم وأرضاهم وأجزته أدام الله أيامه
للتصدي للأمور الحسبية المنوطة بالإذن حسب ما حرره الفقهاء من
مصادرها الشرعية في الكتب الفقهية مع رعاية الاحتياط الوافي
في تلك الموارد وأرجو منه أن لا ينساني من صالح الدعوات كما
لا أنساه إن شاء الله تعالى حرر ذلك في يوم العيد السعيد الأضحى
عاشر ذي الحجة الحرام سنة ألف وأربعمائة وأربعة عشر هجرية على
مهاجرها آلاف الثناء والتحية وكتبه بيمناه أحمد سبط الشيخ الأنصاري

إجازة الرواية من آية الله العظمى الشيخ أحمد سبط الشيخ الأنصاري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين

محمد وآله الطيبين الطاهرين واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين

وبعد: فإن سماحة العلامة العالم الفاضل الشيخ محمد حسين الأنصاري دام فضله

قد صرف برهة من عمره في تحصيل العلوم الدينية وقد فاز

بالقدح الأعلى أعني المرتبة العالية من الاجتهاد فإنه مجتهد

عادل يجوز له العمل بما يستنبطه، فلله دره وعليه أجره

وهو مجاز من قبلي لنقل الأحاديث المدونة في الزبر المعروفة

أعني الكتب الأربعة وسائر الجوامع المسندة المنتهي إلى

مشايخنا العظام كآية الله العظمى السيد شهاب الدين المرعشي قدس سره

وآية الله الشيخ ميرزا آقا الطهراني قدس سره وأوصيه بتقوى الله

وسلوك جانب الاحتياط فإنهما المرقيان للنجاة وأن

لا ينساني من صالح دعواته كما لا أنساه إن شاء الله كاظم المرعشي

١٠ شوال المكرم سنة ١٤١٦

إجازة الرواية من آية الله العظمى السيد محمد كاظم المرعشي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا صراطاً سوياً والصلاة والسلام على خير خلقه محمد الذي أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون وعلى آله البررة الأئمة الهداة حماة الدين واللعنة الدائمة على أعدائهم أجمعين.

وبعد:

فمن أولى النعم التي تستجلب وجوب الشكر عليها التوفيق لخدمة الدين وحماية شريعة سيد المرسلين ومن أهم سبل حفظ الشريعة على مر العصور حفظ إسناد الأخبار المروية عن النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وعن الأئمة الأطهار عليهم السلام وكان ذلك يمثل محوراً تقريباً لحفظ السنة الشريفة قبل ان تجمع الأصول الأساسية المحتوية على جل تلكم الأخبار متواترة عن المشايخ الأعلام وتنتشر في أرجاء المعمورة بحيث تصبح مسلمة النسبة إلى مؤلفيها.

غير ان بعد اشتهارها ووصولها من وثاقة النسبة إلى أصحابها مرحلة العلم فقد أصبح حفظ الإسناد أمراً يتبرك به مضافاً إلى ما يحتوي ذلك من ضمان التوقي من تقلبات الزمان وشرور صروفه.

وعلى هذا الأساس قد استجازني الحجة الفضال الشيخ محمد حسين الأنصاري الحائز على قوة الاستنباط والتمكن من خوض غمار إستخراج الأحكام الشرعية الفرعية من مآخذها حفظه الله في رواية ما صح عندي من أخبار النبي والأئمة الأطهار عليه وعليهم الصلاة والسلام. فقد أجزت له بذلك حيث أنا أروي الكتب الأربعة وسائر مؤلفات الشيخ الكليني والشيخ الصدوق والشيخ الطوسي رضوان الله عليهم جميعاً بواسطة آية الله العظمى السيد عبد الأعلى السبزواري وآية الله العظمى الشيخ محمد أمين زين الدين مروراً من الشيخ آغا بزرك الطهراني والشيخ ضياء الدين العراقي والشيخ الأعظم مرتضى الأنصاري والمحدث الكبير النوري تغمدهم الله برحمته وتتصل السلسلة بإجازة العلامة الحلي رضوان الله عليه الكبيرة ومن ثم إلى أصحاب هذه الكتب وأصحابها وحيث قد أشركت فضيلة الحجة الفضال الشيخ محمد حسين الأنصاري معي في هذه النعمة فأرجوه ان لا ينساني في خالص دعواته كما سوف لن أنساه ان شاء الله كما قد أذنت له بتولي الأمور الحسبية وتسلم الحقوق الشرعية المالية ورفع حاجته وحاجة من يثق بقوله بالكفاف والعفاف وحمل الباقي إلينا لإدارة الحوزة العلمية في النجف الأشرف.

وفي الختام أوصيه بتقوى الله في السر والعلانية وبالتفاني في سبيل الحق والاستعانة بالله عن التواني في نشر الدين. ادعوه تعالى ان يوفقه لذلك انه ولي حميد غفور رحيم.

بشير حسين النجفي

١٠/ ج١/ ١٤٢٣هـ

٢٠/ ٧/ ٢٠٠٢م

إجازة الرواية من آية الله العظمى الشيخ بشير النجفي

المصادر

القرآن الكريم

١ ـ الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي سيف الدين علي بن أبي علي.

٢ ـ ارشاد الطالب إلى التعليق على المكاسب، الشيخ جواد التبريزي.

٣ ـ أسد الغابة، ابن الأثير.

٤ ـ الأصابة في معرفة الصحابة، ابن حجر.

٥ ـ الأصول العامة للفقه المقارن، السيّد محمّد تقي الحكيم.

٦ ـ أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية، الشيخ جعفر السبحاني.

٧ ـ أصول الفقه، الشيخ محمّد رضا المظفر.

٨ ـ أصول الكافي، محمّد بن يعقوب الكليني.

٩ ـ أضواء على السنة المحمّديّة، الشيخ محمود أبو رية.

١٠ ـ الطباطبائي ومنهجه في تفسيره (الميزان)، على الأوسي.

١١ ـ البيان في تفسير القرآن، السيد أبوالقاسم الخوئي.

١٢ ـ بحوث في الملل والنحل، الشيخ جعفر السبحاني.

١٣ ـ تذكرة الحفاظ، أبو عبدالله شمس الدين الذهبي.

١٤ ـ تراثنا، مجلة فصلية تصدرها مؤسسة آل البيت عليهم السلام للتراث.

١٥ ـ التقريب والتيسير، النواوي.

١٦ ـ الترغيب والترهيب من الحديث الشرى الحافظ زكي الدين عبدالعظيم المنذري.

١٧ ـ تنقيح المقال في علم الرجال، الشيخ عبدالله المامقاني.
١٨ ـ جامع أحاديث الشيعة، السيد البروجردي.
١٩ ـ جامع الأصول، ابن الأثير.
٢٠ ـ الجامع الصحيح (وهو سنن الترمذي)، الحافظ أبي عيسى محمّد بن عيسى بن سوره.
٢١ ـ جامع المقال فيما يتعلّق بأحوال الحديث والرجال، الشيخ فخر الدين الطريحي.
٢٢ ـ دراسات في الحديث والمحدّثين، هاشم معروف الحسني.
٢٣ ـ الدراية (في علم مصطلح الحديث)، الشهيد الثاني.
٢٤ ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة، آغا بزرگ الطهراني.
٢٥ ـ رجال السنة في الميزان، الشيخ محمّد حسن المظفر.
٢٦ ـ الرسائل، الشيخ مرتضى الأنصاري.
٢٧ ـ رياض المسائل، السيد علي الطباطبائي.
٢٨ ـ سلسلة في رحاب القرآن ـ ٣ آية التطهير، الشيخ محمّد مهدي الآصفي.
٢٩ ـ سنن الدرامي.
٣٠ ـ شيخ المضيره (أبو هريرة)، الشيخ محمود أبو ريّة.
٣١ ـ صحيح البخاري.
٣٢ ـ صحيح مسلم.
٣٣ ـ الصواعق المحرقة ابن حجر العسقلاني.
٣٤ ـ ضحى الاسلام، د. أحمد أمين.
٣٥ ـ الطبقات الكبرى، ابن سعد محمّد بن سعد كاتب الواقدي.
٣٦ ـ ظهر الاسلام، د. أحمد أمين.
٣٧ ـ نهج الحق وكشف الصدق، العلّامة الحلّي.

٣٨ ـ علوم الحديث ومصطلحاته، د. صبحي الصالح.
٣٩ ـ الغدير، الشيخ عبدالحسين الأميني.
٤٠ ـ فاسألوا أهل الذكر، الدكتور محمد السّماوي التيجاني.
٤١ ـ الفصول المهمة في تأليف الأمّة، السيّد عبدالحسين شرف الدين.
٤٢ ـ الفوائد الطوسية، الحر العاملي.
٤٣ ـ قواعد التحديث، محمد جمال الدين القاسمي.
٤٤ ـ قواعد الحديث، السيد محي الدين الغريفي.
٤٥ ـ كتاب من لا يحضره الفقيه، الشيخ الصدوق.
٤٦ ـ كفاية الأصول، السيّد محمّد كاظم اليزدي.
٤٧ ـ الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي.
٤٨ ـ الكليات في اللّغة، لأبي البقاء.
٤٩ ـ كليات في علم الرجال، الشيخ جعفر السبحاني.
٥٠ ـ كنز العمال، المتقي الهندي.
٥١ ـ المراجعات، السيد عبدالحسين شرف الدين.
٥٢ ـ مستدرك الصحيحين، الحاكم النيسابوري.
٥٣ ـ المستصفى في علم الأصول، محمّد بن محمود الغزّالي.
٥٤ ـ مسند أحمد، أحمد بن حنبل.
٥٥ ـ مع الصادقين، د. محمّد التيجاني السماوي.
٥٦ ـ معاني الأخبار، الشيخ الصدوق.
٥٧ ـ معجم الرجال الحديث، السيّد أبوالقاسم الخوئي.
٥٨ ـ مفاتيح الجنان، الشيخ عبّاس القمّي.
٥٩ ـ مقباس الهداية، الشيخ عبدالله المامقاني.
٦٠ ـ مقدمة فتح الباري.

٦١ ـ منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان، الشيخ حسن بن الشهيد الثاني.

٦٢ ـ من حياة الخليفة عمر بن الخطاب، عبدالرحمن البكري.

٦٣ ـ المنطق، الشيخ محمّد رضا المظفّر.

٦٤ ـ منهاج السنة، ابن تيمية.

٦٥ ـ المنار، رشيد رضا.

٦٦ ـ الموافقات في أصول الشريعة، أبو اسحاق الشاطبي.

٦٧ ـ الميزان، السيد محمّد حسين الطباطبائي.

٦٨ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي.

٦٩ ـ النزاع والتخاصم فيما بين بني أميّة وبني هاشم، الشيخ الامام تقيّ الدين المقريزي الشافعي.

٧٠ ـ نظرية عدالة الصحابة والمرجعيّة السياسيّة في الاسلام، أحمد حسين يعقوب.

٧١ ـ الوسيط بين الوجيز والبسيط، الشيخ أحمد سبط الشيخ.

٧٢ ـ هدى الساري.

٧٣ ـ الوجيزة في الدراية، الشيخ محمّد بهاء العاملي.

٧٤ ـ وفيات الأعيان، ابن خلّكان.

الفهرست